الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السابعة والستون

الجلسة العامة **١٩**

الاثنين، ١ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يريميتش . . . . . (صربيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة، نائب الرئيس، السيد كاماو (كينيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جون بيرد، وزير الخارجية في كندا.

السيد بيرد (كندا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أخاطب افتتاح الدورة العادية السابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أبدأ بياني بالتزام الصمت لحظة تكريما لجميع الدبلوماسيين، من العديد من البلدان، الذين جادوا بأرواحهم في خدمة الإنسانية المشتركة وسعيا لتحقيق تفاهم أعمق فيما بين البلدان.

(تكلم بالإنكليزية)

وبافتتاح هذه الدورة، تجاوزت الجمعية العامة معلما بارزا هاما. ومنذ الدورة الأولى التي عقدناها في القاعة المركزية بوستمنستر في كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ وحتى افتتاح هذه الدورة الجديدة، مضى على وجه الدقة ٦٦ عاما و ٨ أشهر. ويبلغ عمر الجمعية العامة الآن ثلثي قرن – فترة ثلثي قرن شهدت خلالها الجمعية العامة والكوكب الانجازات الكبيرة وأوجه الظلم الوخيمة على السواء وشهدت انتصارات إنسانية ومآسي إنسانية على السواء.

وكانت فترة ثلثي قرن أحرزت شعوب العالم خلالها تقدما قويا. فقد أطلقنا بشرا إلى المدار الخارجي. ورسمنا خريطة المجين البشري وكشفنا مختلف إسرار الحياة والعلم. وانتشلنا مئات الملايين من الناس من براثن الفقر المدقع. ولكنها أيضا كانت فترة ثلثي قرن عانينا خلالها خيبة أمل عميقة – أسوأ حوادث الإرهاب في تاريخ العالم، بما في ذلك الهجوم الإرهابي الأكبر في التاريخ الذي وقع هنا في نيويورك في ١١ أيلول/

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

سبتمبر ٢٠٠١، والفشل في توقع الإبادة الجماعية في كمبوديا وبوروندي ومنعها، والاستمرار العنيد للزرعة الشمولية والزرعة الاستبدادية. وبعض التطورات كان يمكن التنبؤ بها. والأخرى لم يتوقعها أي أحد، و لم يكن بوسع أي أحد أن يتصورها.

وإذ نقف على عتبة الثلث المقبل للقرن، نتذكر القول المأثور، ”الثابت الوحيد هو التغيير“.

(تكلم بالفرنسية)

إن كندا دولة بحرية تحدها ثلاثة محيطات. ولذلك أرجو أن تسمحوا لي باستخدام قياس ملاحي. ففي بعض الأحيان يمارس البحارة الملاحة اهتداء بنجمة الشمال. والرياح والتيارات تتغير، والعواصف تهب، بل وقد تنحرف السفن عن مسارها، ولكن نجمة الشمال تظل ثابتة – باعتبارها دليلا وهدفا. وبالطريقة نفسها، فإن السبيل الوحيد لنا للملاحة في بحار التغيير هو متابعة المبادئ الراسخة ورسم مسار نحو الأهداف الثابتة.

ونحن نرى أن هذه الأهداف هي الرفاه والرخاء والأمن والكرامة للبشرية، وهي الأهداف التي تنعكس في المقاصد المنصوص عليها في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. ونحن مدينون لمن نخدمهم – لسكان هذا الكوكب – بمواصلة الجهود المتناغمة في هذا الاتجاه.

وهم سيحكمون على نجاحنا بمدى قدرتنا على تعزيز أهداف الرخاء والأمن والكرامة الإنسانية. والمرء يقيس النتائج بقياس النتائج ذاتها، وليس بتقييم أفضل الجهود، وليس من خلال عد النوايا الحسنة، وليس عن طريق حساب المدخلات. ولذلك، أنا لا أعتزم الخوض طويلا في مسألة إصلاح الأمم المتحدة. فهذه المنظمة ليست هدفا؛ بل هي مجرد وسيلة لتحقيق الأهداف. غير أنه يجب على الأمم المتحدة أن تقضي وقتا أقل في النظر إلى نفسها وأن تخصص مزيدا من الوقت للتركيز على المشاكل التي تتطلب اهتمامها. وأنا أدلي بهذه الملاحظة بروح بناءة وإيجابية.

فكندا كانت من الموقعين الأصليين على الميثاق، وهي اليوم سابع أكبر مساهم في ميزانية هذه المنظمة الهامة. وقد تم اختبار التزامنا تجاه الأمم المتحدة وجرى إثباته. والتزامنا تجاه الأمم المتحدة أمر هام. ومع ذلك، وبسبب التزامنا تجاه هذه الهيئة، لا يمكننا المشاركة في عمليات متقوقعة وعقيمة لا نهاية لها، ولن نفعل ذلك.

ومن الآن فصاعدا، ستكرس البعثة الدائمة لكندا لدى الأمم المتحدة الاهتمام الأساسي لما تحققه الأمم المتحدة، وليس لكيفية ترتيب الأمم المتحدة لشؤونها. فالأمم المتحدة تنفق الكثير من الوقت على نفسها. ويجب عليها الآن النظر إلى الخارج. والانشغال بالإجراءات والعمليات يجب أن يخضع للجوهر والنتائج. وإذا ركزت الأمم المتحدة على تحقيق أهداف – مثل الأمن والرخاء والكرامة الإنسانية – فعندها سيتحقق الإصلاح من تلقاء نفسه. وبينما يركز المجتمع الدولي اهتمامه على وضع إطار للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ينبغي ألا ينسى العمل الذي لا يزال يتعين القيام به والالتزامات التي قطعها.

ولجنة الأمم المتحدة للمعلومات والمساءلة حول صحة النساء والأطفال، التي يشترك في رئاستها رئيس الوزراء الكندي ستيفن هاربر ورئيس جمهورية تترانيا المتحدة جاكايا كيكويتي، هي من ذلك النوع من المبادرات الذي تود كندا أن ترى المزيد منه مستقبلا، ويتعين إدماج توصياتها في إطار ما بعد عام ٢٠١٥.

تعبر ديباجة ميثاق الأمم المتحدة عن تصميمنا الجماعي على أن ”نرفع مستوى الحياة“ للبشرية جمعاء. وهي تعين ”ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها“ كأحد الأهداف. وهذا ليس بطموح هين. والذين يسلمون بوجود خالق يقبلون بالمسؤولية عن استخدام الهبات التي أنعم

الخالق بها علينا لتحسين رفاه الجميع. والانفتاح والمشاركة أمران حيويان لتحقيق التقدم والازدهار. ومنذ ما قبل التاريخ المسجل، تواصلت المجتمعات مع جيرانها ومع من هم أبعد منهم. وبمجرد اختراع البشر لوسائل النقل، اخترعنا التجارة و لم نتبادل ثمار الأرض فحسب، ولكن أيضا البضائع والممارسات والأفكار. واستنادا إلى نجاحاتنا وإخفاقاتنا – أي باستفادتنا من المشاركة ومن دفعنا لثمن العزلة – تعلمت البشرية دروسا عديدة. ونحن لا يمكننا تنمية التفاهم ببناء جدران بين الثقافات. ولا يمكننا تحقيق الرخاء بإقامة جدران بين الاقتصادات. ولا يمكننا النهوض بالشعب بإقامة جدران بينه وبين الدولة.

و لم يعد من الضروري للبشرية أن تناقش إلى ما لا نهاية كيفية جعل الناس أفضل حالاً. وليست هناك حاجة إلى قوة سحرية خاصة. فنحن نعرف، بفضل الاستفادة من الخبرة البشرية، ما الذي يحقق الازدهار: التجارة الحرة بين مجتمعات مفتوحة تعمل بموجب قواعد شفافة ومتسقة وعادلة. وكما كتب الأمين العام بان كي – مون مؤخرا، ”الانخراط في العالم هو أفضل طريق نحو مستقبل أفضل“.

ويتجلى الكفاح من أجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب في النضال من أجل الأسواق المفتوحة والمجتمع المفتوح والفكر المتفتح. وهو نضال لا تتخذ فيه كندا، بالقطع، موقف المحايد. فنحن ندرك أن رفاه الكنديين يعتمد على كل من الانفتاح في الداخل والانفتاح على العالم. والكنديون يدركون، بحكم التجربة، العلاقة بين التجارة والازدهار. وعلى الرغم من كل شيء، فإننا يجب أن نكون دولة تجارية من أجل دعم عاشر أكبر اقتصاد في العالم لدولة تحتل المرتبة السادسة والثلاثين في العالم من حيث عدد السكان. ونحن نوسع التجارة بمعدل طموح لا مثيل له، ونتيجة لذلك فإننا نبحث عن شركاء. ولكننا ندرك تماما أن التجارة المستدامة تتطلب الاستقرار والأمن.

والأمم المتحدة أيضا سيجري الحكم عليها بمدى قدرتها على النهوض بأمن البشرية. وهدف تحقيق الأمن لا ينفصل عن هدف تحقيق الرفاه. فالأمن، برغم كل شيء، جزء حيوي من رفاه الشعب. وأكرر أن الانفتاح والمشاركة هما من الوسائل الهامة لتحقيق هذا الهدف. وبينما قد يكون هناك أحيانا توتر في وسائل التنفيذ، فإنه لا يوجد تعارض أساسي بين الأمن القومي والمجتمع المفتوح؛ فكلاهما يسعى إلى حماية القيم ذاتها والحقوق ذاتها والحريات ذاتها.

ولا يكفي لمجتمع أن يحمي أمنه. فالأمن العالمي يؤثر علينا جميعا بوصفنا أعضاء في المجتمع العالمي أو كما قال نيلسون مانديلا ببلاغة: ”الحرية ستكون بلا معنى دون الأمن في المترل وفي الشوارع“. وبالتالي، فإنه مما يعزز حريتنا أن يكون الآخرون أحرارا وحريتنا تنقص ما دام أي من إخواننا أو أخواتنا سجناء للخوف. ولأن التهديد لفرد واحد يشكل تهديدا للجميع، فإن أمننا يتعزز عندما نتعاون لحماية الديمقراطيات الهشة أو لقطع الطريق على قوى عدم الاستقرار.

إن الأزمة في سوريا هي اختبار لقدرة هذه المنظمة على تحقيق نتائج. وبينما يواصل نظام بشار الأسد الوحشي والقمعي ذبح شعبه، لا تزال الأمم المتحدة عاجزة عن فرض جزاءات ملزمة من شأنها أن توقف المد القرمزي لهذا الاعتداء الدموي. وحتى آخر لحظة من الزمن المسجل، سيتذكر العالم وسيحكم التاريخ على الدول الأعضاء التي تسمح باستمرار الفظائع.

والكثير من سكان الكوكب، بمن فيهم العديد من المواطنين الذين نمثلهم، لا يستطيعون فهم أسباب عدم قدرة هذه المنظمة – على الرغم من الضجيج والغضب في المناقشة الجارية في هذه الجمعية العظيمة – على اتخاذ خطوات

ملموسة. والبعض يسأل: ”وما شأننا بذلك؟“ وسيجادل مواطنونا بالقول إن الأمر يتعلق بإنسانيتنا المشتركة وولايتنا تتمثل في تعزيز الروابط الإنسانية. ومن الصعب أن نعيب على منطقهم. ومثلما قال الراحل مارتن لوثر كينغ الابن ذات مرة: ”إن الذي يقبل الشر مكتوف الأيدي يكون ضالعا فيه بنفس قدر من يساعد على ارتكابه. ومن يقبل الشر دون أن يحتج عليه، فإنه يعاون عليه حقا“. وإذا لم تدفعنا المصلحة الجماعية في إنسانيتنا المشتركة إلى العمل، فإن مصلحتنا الذاتية في أمننا الخاص ينبغي أن تدفعنا إلى ذلك. وبرغم كل شيء، فإن أي مخزون من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية لا يحترم السيادة الوطنية أو يعترف بالسلامة الإقليمية. ومن منا سيكون آمنا إذا وقعت الأسلحة الكيميائية والبيولوجية لدولة عضو أخرى في الأيدي الآثمة؟ ولهذا السبب، تدعو كندا النظام السوري إلى ضمان أن يظل مخزونه من الأسلحة الكيميائية مؤمنا ضد احتمال استخدامه أو انتشاره على يد من سيرتكبون أعمالا شريرة.

وعندما أعلنت ليبيا ما بعد القذافي استعدادها لتدمير مخزونات لم تكن معروفة سابقا، تدخلت كندا وقدمت ٦ ملايين دولار إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل تحقيق هذا الهدف الحيوي. وإلى أن تظهر فرصة كهذه في سوريا، فإن كندا على استعداد لمساعدة الدول المجاورة في اتخاذ تدابير للحد من خطر انتشار هذه الأسلحة الرهيبة. وحتى ذلك الوقت، ما زالت كندا تدعو إلى وضع حد فوري لأعمال العنف. والأسد يجب أن يحل محله نظام جديد يحمي السلامة الإقليمية لسوريا وجميع حقوق المواطنين كافة بلا استثناء.

ولقد لمست يأس الشعب السوري بنفسي على الحدود الأردنية، حيث قالت لي فتاة صغيرة بنبرة موجعة للقلوب إن كل ما تريد فعله هو العودة إلى الوطن. وهذه التجربة ستترك دون شك ندبة دائمة لدى الأطفال الذين وجدوا أنفسهم وسط المأساة. ويجب علينا أن نضمن أن تتاح لهم الفرصة في حياة أفضل وفي حياة خالية من الخوف ومليئة بالفرص.

وأتعهد بأن تعمل كندا على معالجة الأزمات الإنسانية الملحة الناجمة عن أعمال العنف التي وقعت خلال فترة الـ ١٨ شهرا الماضية. ويتوجب على جميع الدول الأعضاء، التي يمكنها وضعها من القيام بذلك، تحسين ظروف المدنيين السوريين المتضررين بسبب نضالهم العظيم ضد الطغيان، سعيا إلى تحقيق الكرامة.

واليوم، فإن أكبر تهديد للسلام والأمن العالميين لا يزال يتمثل في النظام الإيراني. فهو يرفض الامتثال لقرارات مجلس الأمن. ويهدد بصورة متكررة وجود دولة إسرائيل في حد ذاته. وهو يثير الكراهية ضد الشعب اليهودي ويحرض على الإبادة الجماعية. ويوفر المعونة والراحة والدعم للجماعات الإرهابية. وهو مذنب بارتكاب القمع الجسيم والواسع النطاق لحقوق الإنسان لشعبه، بما في ذلك المثليون والمثليات والأقليات الدينية.

ومن شأن تحول إيران إلى دولة نووية أن يشجع نظاما متهورا بالفعل وأن يديم عاملاً مزعزعا للاستقرار بشدة ليس للمنطقة الهشة بالفعل وحدها، بل للكوكب بأكمله. وحكومة كندا لم تكتف بإدراج النظام الإيراني على قائمة الدول الراعية للإرهاب بموجب القانون الكندي، ولكننا علقنا العلاقات الدبلوماسية أيضا. وقد يتساءل البعض عن أسباب قيام بلد ملتزم بالانفتاح والمشاركة بتعليق العلاقات. إننا لا نتخذ هذه القرارات باستخفاف.

وعلى صعيد عملي، فإن تجاهل النظام الصارخ لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية قد أثار قلقا حقيقيا ومشروعا على سلامة وأمن دبلوماسيينا المدنيين. ولكن هناك أيضا مبدأ عظيم على المحك. فبينما تقدر كندا المشاركة والعلاقات مفتوحة،

لا يمكن أن تكون هناك مشاركة مفتوحة مع نظام لا يحترم وعوده ويتنصل من التزاماته ويهدد بإدامة الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وفلسفة كندا تنعكس في حكمة داغ همرشولد، ثاني أمين عام للأمم المتحدة، الذي قتل قبل ٥١ عاماً فيما كان يناضل من أجل السلام والعدالة. فقد نصح: ”لا تبخل أبدا بخبرتك وقناعاتك الخاصة من أجل أن يحل السلام والهدوء“. وهذا هو السبب في أن كندا فرضت جزاءات هي من أشد الجزاءات الاقتصادية ضد النظام الإيراني.

ومع ذلك، اسمحوا لي أن أكون واضحا تماما. إن نزاعنا ليس مع الشعب الإيراني، ولكن مع النظام، الذي يهدف إلى إسكات صوتهم. وكندا تحث إيران على الامتثال لالتزاماتها النووية الدولية ووقف أنشطة التخصيب الحساسة. ونحن نؤيد عملية مجموعة بلدان خمسة زائد واحد. ويتعين على إيران اغتنام الفرصة التي يقدمها المجتمع الدولي والتفاوض بحسن نية بإظهار تقدم يمكن إثباته وبالوفاء بالتزاماتها النووية.

ولا يزال أمام النظام الإيراني الفرصة لإصلاح أخطائه. وأنا أشجع إيران، في الواقع، على أن تحذو حذو بعض جيرانها، الذين دعمت كندا بعضهم في بناء برامج طاقة نووية للأغراض السلمية. وسنواصل العمل بشكل وثيق مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والحلفاء الآخرين للضغط على إيران للامتثال لالتزاماتها النووية الدولية الهامة. وبدلاً من التسليم بحتمية الصراع الذي يبدو أن إيران عازمة على إثارته، تبحث كندا عن بديل سلمي. ويجب على إيران التحرك فورا لوقف جميع أنشطة التخصيب ويجب أن تتخلى عن التكنولوجيا التي يمكن استخدامها في الأسلحة. وإيران تختبر إرادة المجتمع الدولي بأقصى ما تستطيع من قوة. وذلك، أيضا، يجب أن ينتهي.

إن أمن العالم يرتبط ارتباطاً وثيقا بالهدف الثالث الذي ينبغي أن تسترشد به هذه المنظمة، ألا وهو، حماية كرامة وقيمة كل شخص باحترام وحماية الحريات الأساسية. وقد ألهمنا الشاعر الكبير خليل جبران لكي نتذكر أن حماية حقوق الآخرين هي أنبل وأجمل هدف للإنسان.

وهذا المبدأ ليس مسألة معتقدات وقيم ببساطة. فهو يشتمل على شرط أساسي يتمثل في العمل. وحماية حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية هي التزام مترتب على كل دولة تجاه مواطنيها. وهو التزام متبادل يجب أن يتقاسمه جميع أعضاء المجتمع الدولي. والتاريخ يعلمنا أن المجتمع المفتوح والمتسامح والتعددي والحر هو أفضل ضمان لحقوق الإنسان وكرامته.

وغالبا ما يقترن أي تهديد لأمن البشرية بسحق حقوق الإنسان. غير أن انتهاكات حقوق الإنسان التي لا تهدد الأمن ما زالت تثير قلقنا. فاسترقاق الآخرين هو انتهاك شرير لحقوق الإنسان. وهو يتخذ أشكالاً عديدة، مثل معسكرات الاعتقال السياسي سيئة السمعة في كوريا الشمالية والتجنيد القسري الذي تمارسه حركة ٢٣ مارس في جمهورية الكونغو الديمقراطية والزواج المبكر بالإكراه للفتيات الصغيرات، والذي يمثل حقا شكلا همجيا من أشكال الرق. ومن الأنواع الحقيرة الأخرى للاسترقاق تجريم النشاط الجنسي متمثلا في: سجن وتعذيب وقتل الناس بسبب هوياتهم وهويات من يعشقونهم. وثمة انتهاكات أخرى تستعبد الروح بقمع الحق في حرية العبادة وفي ممارسة الشعائر الدينية وفي اعتناق معتقدات دينية، وهو القمع الذي يجري أحيانا باستخدام القوة الوحشية. والاعتداءات على الكرامة البشرية غير مقبولة أينما حدثت.

أشرت في مستهل خطابي إلى أن النتائج مهمة. فقد أنشئت هذه المنظمة لتحقيق أهداف معينة وسيجري الحكم عليها بنجاحها في القيام بذلك. ولم يقل أحد قط أن إحراز تقدم حقيقي في النهوض برخاء البشرية ورفاهها وأمنها وكرامتها سيكون سهلا. وهو أمر ليس بسهل ولكنه ضروري. وعلى الرغم من التحديات والانتكاسات المتكررة

والتكلفة، التي تكون باهظة في الغالب، فإننا نعلم أن دول وشعوب العالم قادرة على مواجهة التحدي. وبينما نحتفل بعيد ميلاد موهنداس غاندي غدا، فلنستلهم كلماته: ”يجب ألا تفقد الثقة بالبشرية. فالبشرية محيط؛ وإذا كانت بضع قطرات من المحيط قذرة، فإن المحيط لا يصبح قذرا“.

وإذ تشجعنا ثقتنا بالبشرية وتقوينا، دعونا نمضي قدما معا في ضمان إحراز النتائج التي أنشئت هذه المنظمة لتحقيقها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إدوارد نالباندیان، وزير خارجية جمهورية أرمينيا.

السيد نالباندیان (أرمينيا) (تكلم بالفرنسية): أود أن انضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئة السيد فوك يريميتش على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. كما أود أن أعرب عن شكرنا للرئيس المنتهية ولايته، السيد ناصر عبد العزيز النصر.

إن هذه الدورة للجمعية العامة فرصة لا تقدر بثمن للجمع بين الدول الأعضاء من أجل دراسة التحديات التي تواجه البشرية وتوحيد الجهود في التصدي بفعالية لهذه التحديات وفي تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا. ونحن نعلم جميعا أنه عند اتخاذ قرارات مبنية على الفهم المشترك والاتفاق، تزيد احتمالات تنفيذها ونجاحها.

وأرمينيا لا تزال ملتزمة بتعزيز القدرات المؤسسية للمنظمة. ونحن ندعم عمليات إصلاح الأمم المتحدة ومستعدون للإسهام فيها. ونعتقد أن الإصلاحات فرصة لتعزيز دور الأمم المتحدة في حل القضايا الرئيسية التي تواجه عالمنا وتحقيق كل من الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة.

ونرحب بأن جدول أعمال الدورة السابعة والستين، الذي يشمل القضايا الأكثر إلحاحا المتمثلة في مسؤوليتنا المشتركة عن صون السلام والأمن الدوليين، يقترح أن تركز الدورة على تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وفي هذا السياق، فإننا نعتبر أهداف نزع السلاح وتحديد الأسلحة من العناصر الرئيسية في نظم الأمن الإقليمية والعالمية. ويجب علينا أيضا أن نتحمل مسؤولية العمل معا لمواجهة التهديدات العسكرية.

قبل بضعة أيام، وبتاريخ ١٤ أيلول/سبتمبر، انعقد في إطار الأمم المتحدة أول منتدى رفيع المستوى بشأن ثقافة السلام، فدعا إلى التسامح وسعى لبناء الفهم والاحترام المتبادلين. لكن الكراهية والتعصب ما فتئا اليوم منتشرَين للأسف في بعض أجزاء من العالم، ولا يزال يتعين علينا أن نبحث عن الأسباب الجذرية لتلك الحالات، وأن نمتلك الشجاعة لنطرح بكل صراحة الاسئلة الصعبة بشأن هذه الأسباب، ونواجه الردود المؤلمة في بعض الأحيان.

(تكلم بالإنكليزية)

ومما يؤسف له أننا نشهد التعصب والكراهية في جزئنا من العالم أيضا. فسنة بعد سنة، أثارت أرمينيا من على هذا المنبر المخاوف إزاء الخطابات العسكرية، والانتهاكات الصارخة للالتزامات الدولية، والهستيريا المعادية للأرمن التي يجري ترسيخها في المجتمع الأذربيجاني من جانب أعلى المستويات في قيادته. وقد تم تنبيه العديد من المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان تجاه الحالات الصارخة المتمثلة في كراهية الأجانب، والعنصرية، والتعصب، وانتهاكات حقوق الإنسان في أذربيجان، وكذلك تجاه سياسة الكراهية ضد الأرمن.

ماذا كان رد أذربيجان؟ إنها لا تتجاهل توقعات المجتمع الدولي فحسب، إنما تتخذ باستمرار الخطوات الجديدة التي تتعارض مع قيم العالم المتحضر. وأحدث حالة من هذا القبيل هي إفراج الحكومة الآذرية عن القاتل السيد راميل سافاروف وتمجيده، وهو الذي قتل ضابطاً أرمينياً بفأس في نومه، خلال برنامج لمنظمة حلف شمال الأطلسي في بودابست، لمجرد أنه

كان أرمينيا. وجعلت منه القيادة الأذربيجانية رمزاً للكرامة الوطنية ومثالاً يحتذي به الشباب.

لقد جاء رد الفعل في العالم بالإجماع وكان واضحاً جداً في إدانة ما فعلته باكو، عاصمة أذربيجان، في منحه العفو. وما زالت أذربيجان تعرب عن ذهولها حيال موقف المجتمع الدولي. ما الذي كانوا يتوقعونه – أن يشيد المجتمع الدولي بتمجيد قاتل شنيع؟ وما زالت القيادة الأذربيجانية تتظاهر بأن عملها لم يكن وفقاً للدستور والتشريع الأذربيجاني فحسب، وإنما كذلك وفقاً لقواعد ومبادئ القانون الدولي والاتفاقيات الأوروبية ذات الصلة. وتدّعي قيادة البلد أن ما حدث كان جيدا جدا. ومن المحزن للغاية، في الواقع، أن الدستور والقانون في ذاك البلد يسمحان بجعل القاتل بطلاً وبدفع راتب للمجرم الوحشي عن السنوات التي قضاها في السجن.

لقد حذّر مفوض حقوق الإنسان التابع لمجلس أوروبا من أن ”تمجيد هذا الشخص ومكافأته انتهاك لجميع المعايير المقبولة لحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون“. وأعرب رئيس البرلمان الأوروبي ورئيس الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا عن القلق إزاء إساءة استخدام الأداة القانونية الأوروبية المعنية. وقال مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في ٧ أيلول/سبتمبر: ”ينبغي شجب جرائم الكراهية التي تتصف بهذه الخطورة وتكون ذات دوافع عرقية، والمعاقبة عليها بشكل صحيح – وليس تمجيدها علناً من جانب القادة والسياسيين“.

ومن الواضح جداً أن هناك تصورات مختلفة حول المبادئ والتشريعات القانونية الدولية، ومفاهيم مختلفة في أذربيجان وبقية العالم حول ما هو جيد وما هو سيئ. وهذا سلوك غير مسؤول ومشين على نحو بالغ، ليس لعضو غير دائم في مجلس الأمن فحسب، ولكن أيضا لدولة عضو في الأمم المتحدة.

والواضح أن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يتحمل محاولات القيادة الأذربيجانية لتكييف القانون الدولي مع الايديولوجية العنصرية الخاصة بها. وتحاول باكو مع ما لديها من تجربة محلية غنية في الفساد، إدخال هذه الرذيلة في العلاقات بين الدول، واستعمالها كأداة من أجل فرض تصوراتها الخاطئة على الآخرين. ولا يسع المجتمع الدولي أن يتسامح تجاه محاولات أذربيجان استبدال سيادة القانون بسيادة النفط.

إن الحالة المخزية المتعلقة بسافاروف قوضت على نحو خطير عملية التفاوض بشأن ناغورنو كاراباخ، وعرّضت الأمن والاستقرار الإقليميين الهشين أصلاً للخطر. وتشكل أذربيجان تهديدا للأمن والاستقرار في المنطقة من خلال استمرار التهديد باستخدام القوة ضد ناغورنو – كاراباخ وأرمينيا، إلى جانب ترويج قيادتها يوميا للحرب دون أي استفزاز. فهي لم ترفض فحسب المقترحات التي قدمها فريق البلدان الثلاثة التي تشارك في رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بتعزيز اتفاق وقف إطلاق النار، وبإنشاء آلية للتحقيق في الحوادث على طول خط التماس، وإنما ترتكب أيضاً بصورة منتظمة انتهاكات لوقف إطلاق النار، ليس على الخط الفاصل بين ناغورنو كاراباخ وأذربيجان فحسب، ولكن أيضا من خلال استفزازاتها على الحدود مع أرمينيا، وأعمال التخريب التي ترتكبها على نحو لا نهاية له ضد التراث الأرميني التاريخي والثقافي.

وبينما كانت أرمينيا تعمل بجد مع الوسطاء الدوليين حول طاولة المفاوضات، فإن أذربيجان زادت ميزانيتها العسكرية أكثر من عشرين ضعفاً خلال السنوات القليلة الماضية، وهي تفاخر بذلك. وفي حين تدعو أرمينيا والمجتمع الدولي الى انسحاب القناصة من خط التماس، فإن قادة أذربيجان يرفضون هذه الدعوات ويفتحون مدارس القنص للشباب. وفي حين تدعو أرمينيا إلى التعاون الاقتصادي الإقليمي، الذي يمكن أن يصبح أداة لزيادة الثقة بين الأطراف، أعلنت

السلطات الأذربيجانية، بالإضافة الى تركيا، أنها سوف تستمر في الحصار حتى ينعدم وجود الأرمن في أرمينيا.

إن أرمينيا والمجتمع الدولي يتكلمان بلغة واحدة حيال مسألة ناغورنو كاراباخ. ومما يبرهن على ذلك الوثائق المتعلقة بتسوية الصراع في ناغورنو كاراباخ التي اعتمدت في إطار مؤتمر قمة أستانا الذي عقدته منظمة الامن والتعاون في اوروبا عام ٢٠١٠؛ والمؤتمرات الوزارية التي عقدتها المنظمة في هلسنكي عام ٢٠٠٨، وأثينا عام ٢٠٠٩، وأهناتي عام ٢٠١٠، وفيلنيوس عام ٢٠١١؛ وبيانات البلدان المشاركة في الرئاسة في إطار مجموعة مؤتمرات القمة الثمانية التي انعقدت في أكويلا عام ٢٠٠٩، وفي موسكوكا عام ٢٠١٠، وفي دوفيل عام ٢٠١١؛ وخلال مؤتمر قمة مجموعة الـ ٢٠ في لوس كابوس عام ٢٠١٢. وموقف أرمينيا يتماشى مع تلك الوثائق، ويتفق مع موقف المجتمع الدولي، ألا وهو قبول التسوية على هذا الأساس.

وعلى الرغم من الجهود المكثفة التي بذلتها البلدان الثلاثة المشاركة في رئاسة منظمة الأمن والتعاون في اوروبا، كان من المستحيل التوصل إلى احراز تقدم، نظراً لرفض الجانب الأذربيجاني، المرة تلو الاخرى، جميع المقترحات التي قدمها الوسطاء. وعلى الرغم من موقف أذربيجان الهدام، سوف تستمر أرمينيا على العمل من أجل تسوية مسألة كاراباخ حصرا من خلال الوسائل السلمية وعلى أساس المقاصد والمبادئ والمعايير الواردة في الميثاق والقانون الدولي.

وعلى غرار العديد من المتكلمين الآخرين، أود أن أعبر عن قلقنا إزاء التطورات وتدهور الحالة الإنسانية في سوريا، مما يؤثر أيضا بصورة مباشرة على الطائفة الأرمينية الكبيرة في ذاك البلد. لقد شكّل تلك الطائفة أساسا الناجون من الإبادة الجماعية للأرمن في الإمبراطورية العثمانية مع بداية القرن العشرين. إنهم يكافحون اليوم للبقاء على قيد الحياة، مثل العديد من المواطنين السوريين. إن أرمينيا تواصل استقبال اللاجئين من سوريا؛ وهؤلاء اللاجئون تساورهم المخاوف بشأن تصاعد أعمال العنف في ذاك البلد. ومن المستحيل التوصل إلى تسوية دائمة دون وقف الأعمال العدائية من جانب جميع الأطراف، ودون إجراء حوار سياسي شامل يراعي مصالح جميع السوريين.

إن الأمم المتحدة ستحتفل في العام المقبل بالذكرى السنوية الخامسة والستين لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. وسوف تصبح هذه الذكرى السنوية معلما هاما وفرصة لإنشاء أداة أكثر فعالية لمكافحة جرائم الإبادة الجماعية. وإنكار الإبادة الجماعية والإفلات من العقاب يمهدان الطريق أمام تكرار ارتكاب جرائم جديدة ضد الإنسانية. وبصفتنا أحفاد الأمة التي نجت من أهوال الإبادة الجماعية الأولى في القرن العشرين، نحن مقتنعون بأن المجتمع الدولي يجب أن يقف معا – بمعزل عن أي نوع من الاعتبارات – ازاء الاعتراف بجريمة الإبادة الجماعية وإدانتها الشديدة، لكي يتمكن من منع حدوثها من جديد. وفي غياب هذا الإجماع، ستشهد البشرية محاولات جديدة للجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ولدينا اقتناع قوي بأنه ينبغي أن نُبقي هذه المسألة في صدارة جدول أعمالنا المشترك.

وينبغي أن نجدد التزامنا ببناء عالم لا يمكن أبدا أن تتكرر فيه جريمة الإبادة الجماعية.

ويسر أرمينيا أن تتضطلع بحصتها من مسؤوليتنا المشتركة لدعم الأمم المتحدة باعتبارها منبرا للحوار و تعددية الأطراف والعمل الجماعي في التصدي للتحديات المتعددة في عالم اليوم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد يوسف بن علوي بن عبدالله، الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية في سلطنة عمان.

السيد عبد الله (عمان): معالي الرئيس، يطيب لي في البداية، أن أنقل لكم ولبلدكم الصديق جمهورية صربيا أسمى عبارات التهنئة بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة السابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. كما أود أن أسجل تقديرنا لسلفكم معالي ناصر النصر ممثل دولة قطر الشقيقة على الطريقة المثلى التي أدار بها أعمال الدورة السابقة.

ولا تفوتني الفرصة في أن أثني على الدور الذي يقوم به معالي الأمين العام للأمم المتحدة بان كي - مون وجهوده لتطوير آليات العمل في المنظمة، متمنياً له التوفيق والنجاح في مساعيه. لقد حققت الأمم المتحدة الكثير من الإنجازات التي ساهمت بشكل إيجابي وملموس في تعزيز السلم والأمن الدوليين، وفي الوصول إلى توافقات سياسية حول العديد من القضايا الإقليمية والدولية.

وفي منطقتنا الشرق الأوسط، لا تزال الأزمة السورية تشغل اهتماماتنا نظرا لما تسببه من خسائر في الأرواح والممتلكات وعدم الاستقرار في المنطقة والعالم. إذ إنه ورغم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لم تتمكن الأطراف في الشأن السوري من التوصل إلى حل سلمي يحقن دماء الشعب السوري الشقيق.

وإذ ندعو الأشقاء في سوريا إلى نبذ العنف، ووقف الاقتتال، والدخول في عملية سياسية تلبي تطلعات وآمال الشعب السوري، بما يحفظ أمن واستقرار ووحدة سوريا. فإننا ندعو مجلس الأمن، بوصفه الجهاز الدولي المعني بصون الأمن والسلم الدوليين، العمل على تحقيق التوافق على موقف موحد إزاء الأزمة السورية، بعيدا عن التناقضات السياسية، ودون انحياز، وبما يساعد على بدء حوار سياسي وطني جاد بين جميع القوى السياسية في سوريا دون استثناء. ومن وجهة نظرنا، فإننا نعتقد أن المبادئ والخطوط التوجيهية لعملية انتقالية بقيادة سورية حسبما وردت في البيان الختامي الصادر عن مجموعة العمل من أجل سوريا (S/2012/523، المرفق) والتي عقدت في جنيف منتصف هذا العام يمكن أن تشكل أساسا لحل باعتبارها مبادئ متفق عليها ومقبولة من قبل جميع الأطراف السورية والأطراف الدولية.

إن تعارض مصالح بعض الدول وعدم توافقها حول سوريا لم يعد مفيداً الآن، ذلك لأن الوقت قد حان للعمل الجماعي من أجل المحافظة على الأمن والاستقرار والتنمية لسائر دول منطقة الشرق الأوسط، لا سيما وأن البديل هو انتشار العنف والقتل والدمار والفوضى. وفي اعتقادنا أنه ليس من مصلحة العالم أن يتحول الشرق الأوسط إلى بؤرة صراع عالمية أخرى.

كما لا تفوتني الفرصة هنا لأعبر عن ترحيب بلادي بتعيين الدكتور الأخضر الإبراهيمي مبعوثا مشتركا للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. وأملنا أن يتمكن الدكتور الأخضر الإبراهيمي من تقديم مقترحات عملية وملموسة تساعد على إخراج سوريا من دوامة العنف والاقتتال.

إننا ندرك التعقيدات التي ترافق عرض قضية فلسطين على الأمم المتحدة في كل دورة. لكن ما هو معروف لدى الجميع أن الأمم المتحدة قد سلكت جميع الطرق، واتخذت العديد من القرارات والسياسات؛ ومع ذلك لا تزال قضية فلسطين محل قلق وبؤرة أخطار وصراعات لا تنحصر في الشرق الأوسط فقط. ومن هنا فإننا نرى أن دور الأمم المتحدة في ملف فلسطين ينبغي أن ينتقل من مرحلة إدارة الأزمة إلى مرحلة البحث الجدي عن حلول سياسية عادلة وشاملة تراعي مصالح الشعب الفلسطيني والإسرائيليين، وبما يفضي إلى إقامة دولة فلسطين ودولة إسرائيل اللتين تعيشان جنبا إلى جنب. وانطلاقا من هذه الرؤية، تؤيد بلادي طلب دولة فلسطين لتصبح دولة غير عضو في الأمم المتحدة، ونأمل أن يشكل ذلك مرحلة

جديدة في مفهوم المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، مما قد يساهم بشكل إيجابي في حل هذه القضية.

لقد عانى الشعب الصومالي طويلاً من انعدام الأمن والاستقرار وغياب مقومات الدولة، لذا فإننا نرحب بتشكيل البرلمان الصومالي الجديد، وبانتخاب حسن شيخ محمود رئيساً للصومال. ونأمل أن تتمكن حكومة الرئيس حسن شيخ محمود من تحقيق المصالحة الوطنية ونشر الأمن والاستقرار في مختلف أرجاء الصومال.

وإذ ندعو المجتمع الدولي إلى تقديم كل الدعم والمساعدة (السياسية، والاقتصادية، والإنسانية) للشعب الصومالي، فإننا نحث الفرقاء الصوماليين بمختلف انتماءاتهم وتنظيماتهم السياسية والقبلية إلى التخلي عن العنف ووقف القتال وتغليب مصلحة الوطن فوق كل مصلحة أخرى. كما نرى بدء حوار وطني يشمل جميع أطراف النزاع في الصومال بغض النظر عن توجهاتهم الفكرية والسياسية ذلك أصبح من الضرورات لاعتقادنا أن توجهاً كهذا من شأنه أن يساهم في إعادة الأمن والاستقرار وبناء الدولة في الصومال.

ونود أن نشيد بالجهود الدولية المبذولة لمكافحة القرصنة والسطو المسلح على السفن التجارية في المحيط الهندي وبحر العرب بشكل خاص. وأن سلطنة عمان بحكم موقعها على بحر العرب تؤكد استمرارها في دعم الجهود الدولية للتخلص من هذه الظاهرة والتعاون مع الدول التي لها وجود بحري لحماية الملاحة والتجارة الدولية.

لقد أيدت سلطنة عمان منذ البداية مقترح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط. ومن هنا فإننا نرحب بانعقاد مؤتمر المراجعة لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية والمقرر عقده في فنلندا العام الجاري. وأملنا أن يتمكن هذا المؤتمر من إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، وذلك على غرار المناطق الأخرى التي تم إنشاؤها في مناطق عدة من العالم.

وفي الوقت الذي تسعى فيه الشعوب الإسلامية إلى نشر ثقافة التسامح والتعايش، نطالع أن البعض يسيء استخدام حق التعبير للإساءة المتعمدة للرسالات السماوية ولأنبياء الله ورسله.

ومن هنا، تعبر بلادي عن إدانتها للفيلم المسيء للرسول محمد، عليه الصلاة والسلام، والذي تعمد بصورة جلية إشاعة ثقافة الكراهية ضد المسلمين. ونرى أنه مهما كان حجم الإساءة مزعجاً، فإننا، في الوقت نفسه، نرفض أن تصل حدة الفعل إلى حد استهداف البعثات الدبلوماسية والاعتداء على المبعوثين الدبلوماسيين، كما حدث للبعثات الدبلوماسية الأمريكية والغربية.

وعلى خلفية هذه الأحداث وما سبقها من أحداث مماثلة، نرى أنه بات من ضمن المسؤوليات الملقاة على عاتق الأمم المتحدة أن تعمل على وضع تشريع دولي لمساءلة الأشخاص الذين يتعمدون الإساءة إلى مقدسات الشعوب واستفزاز مشاعرها لتكون بمثابة خطوط رادعة لكل من تسول له نفسه أن يثير نعرات الكراهية بين الشعوب.

يواجه العالم اليوم مخاطر حقيقية في مجال نقص الغذاء نظراً للزيادة المطردة في عدد سكان العالم والمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العالمي، ما نتج عنه مجاعات مستمرة في العديد من مناطق العالم في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ومما لا شك فيه، أن معالجة هذه الظاهرة تستدعي منا جميعاً دراسة بدائل عملية تسهم في التخفيف من الآثار السلبية لمشكلة نقص الغذاء. ومن بين الأفكار التي نعتقد أنها تستحق الدراسة إقامة منظومة احتياطي غذائي عالمي في مواجهة أي نقص في الغذاء، بحيث تكون مراكز الاحتياطي الغذائي موزعة على مختلف قارات العالم، وأن تدار من خلال صندوق دولي يُنشأ

خصيصاً لدعم هذه المنظومة، بما يتيح للدول والمؤسسات الدولية والصناديق السيادية التي لديها إمكانيات المساهمة أن تستثمر في هذا الصندوق. ونعتقد أن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بحكم خبرتها في هذا المجال، قد تكون الجهة المناسبة للإشراف على إعداد هذه الدراسة وبلورتها.

ونود أن نحث الدول الصناعية على زيادة الاستثمارات في مجال البحوث الزراعية لتسخير العلم والتكنولوجيا في إطار البحث عن حلول مبتكرة لزيادة الإنتاج الغذائي وبما يواكب الزيادة المطردة في الطلب العالمي على الغذاء في العالم.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أؤكد مجدداً دعم بلادي لسائر الجهود الهادفة إلى تحقيق تطلعات الشعوب نحو إقامة عالم أكثر أمناً واستقراراً ورفاهية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد برونو رودريغز باريّا، وزير الخارجية في كوبا.

السيد رودريغز باريّا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): لم يحدث من قبل أن عبرت أمريكا اللاتينية والكاريبي عن نفسها بهذه القوة والوحدة مثلما حدث في مؤتمر قمة الأمريكتين المعقود في نيسان/أبريل في قرطاخينا دي إنديا‌س، كولومبيا. ومرة أخرى، أقصيت كوبا، بناء على إصرار الولايات المتحدة. وكانت سيادة الأرجنتين على جزر مالفيناس، التي يؤيدها بلدنا بشدة، ورفع الحصار المفروض على كوبا، محور إعلان أثبت أن الوطن الأمريكي الذي تصوره بوليفار – أمريكتنا كما عبر عنه مارتي – قد دخل حقبة جديدة: قرن استقلالها النهائي.

وقبل بضعة أشهر، عقدت جماعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي أول اجتماع قمة لها في كاراكاس. وبحسب تعبير قائد الثورة الكوبية، فيديل كاسترو روس، متحدثاً عن هذه الجماعة، ما من كيان مؤسسي آخر أنشيء في نصف الكرة الأرضية في القرن الماضي يفوق هذا الحدث في أهميته. ونحن ندرك أن جماعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي لم تبلغ مرحلة التطور الكامل بعد، حتى يتسنى لشعوبنا أن تتقدم في صفوف متراصة كعروق الفضة في أعماق الأنديز. إلا أن أمريكا اللاتينية والكاريبي قد تغيرا بشكل أساسي، وهما على استعداد لإسهام أكبر في النظام العالمي. ومع ذلك، ينبغي ألا نستهين بالتهديدات والمخاطر والعراقيل.

إن سياسة الولايات المتحدة إزاء منطقتنا، سواء أكانت الإدارة ديمقراطية أو جمهورية، ظلت هي نفس السياسة أساساً. والوعود التي قطعها الرئيس الحالي في عام ٢٠٠٩ لم تتحقق. ولم تتوقف جهودهم المحمومة للسيطرة على ثرواتنا وفرض أنماطهم وثقافتهم وأفكارهم، والتدخل في شؤوننا الداخلية. وبالرغم من الحديث عن ”القوة الذكية“ واستخدام تكنولوجيات جديدة مبهرة، يستمر التركيز على الأمن والانتشار العسكري، بدلاً من إقامة علاقات ديمقراطية تعود بالمنفعة المتبادلة بين دول ذات سيادة ومتساوية.

وفي ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية واستنفاد الموارد والتوازنات المتغيرة في العالم، ما زالت منظمة حلف شمال الأطلسي تعتبر منطقتنا مجرد محيط للمنطقة الأورو – أطلسية حيث يمكنها أن تتدخل لحماية مصالحها، حتى وإن كانت غير مشروعة.

إن الانتخابات الوشيكة في جمهورية فنزويلا البوليفارية الشقيقة ستكون حاسمة الأهمية بالنسبة للمصير المشترك لمنطقتنا. ونود أن نعرب للشعب الفنزويلي وقائده، الرئيس تشافيز فرياس، عن تضامننا الكامل في وجه المحاولات التي تلوح في الأفق لزعزعة الاستقرار. وسوف ترتكب القوى الحاكمة في الولايات المتحدة خطأ فادحاً للغاية ولا تُحمد عواقبه لو أقدمت على محاولة عكس مسار الإنجازات الاجتماعية التي حققتها شعوبنا بالقوة.

وما فتئت كوبا تسهم في إحلال السلام في كولومبيا، بحصافة وتواضع. وقدمنا الدعم الكامل للمحادثات الاستكشافية السرية التي عقدت على مدار هذا العام في هافانا، وسنواصل ذلك كضامن ومضيف لعملية الحوار الوشيكة بين الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية في كولومبيا.

وأمريكتنا ستظل مبتورة الطرف ما دامت بورتوريكو، هذه الأمة الأمريكية اللاتينية والكاريبية، لم تحصل على الاستقلال – وهي القضية التي ندعمها تماماً.

إن عالم اليوم لا يمت بصلة للعالم الذي تصوره واضعو ميثاق الأمم المتحدة، على الأنقاض التي خلفتها الحرب العالمية الثانية، عندما أعربوا عن تصميمهم على إنقاذ أجيالنا من ويلات الحرب؛ وحماية الحقوق الأساسية للبشر والمساواة بين جميع الأمم، كبيرها وصغيرها؛ والنهوض بالعدالة والكرامة والتقدم الاجتماعي. واليوم، فإن الإطاحة بالحكومات باستخدام القوة والعنف أمر يلقى التشجيع السافر. وتغيير الأنظمة يُفرض من واشنطن وغيرها من عواصم منظمة حلف شمال الأطلسي، وتُشن حروب الغزو من أجل السيطرة على الموارد الطبيعية والمناطق ذات الأهمية الاستراتيجية.

لقد قررت حكومات الولايات المتحدة وبعض البلدان الأوروبية الإطاحة بالحكومة السورية. وتحقيقاً لتلك الغاية، قامت بتسليح مجموعات المعارضة وتمويلها وتدريبها، ولجأت إلى استخدام المرتزقة.

وبفضل المعارضة الحازمة من جانب الصين وروسيا أساساً، لم يتسن دفع مجلس الأمن إلى فرض صيغة التدخل التي استخدمت في سياق مغامرات عدائية في الآونة الأخيرة.

وكوبا تؤكد مجدداً على حق الشعب السوري في ممارسة حقه الكامل في تقرير المصير والسيادة بدون تدخل أجنبي أياً كان نوعه. ويجب أن يتوقف العنف والمذابح والأعمال الإرهابية التي راح ضحيتها العديد من الأرواح البريئة. ولا بد أيضاً من وضع حد للاتجار بالأسلحة وتدفق الأموال الذي يساعد في تمويل المجموعات المتمردة، إلى جانب التلاعب المشين من جانب وسائط الإعلام بالحقائق على أرض الواقع.

ومن واجب الجمعية العامة أن تستخدم كل السبل المتاحة للتشجيع على التوصل إلى حل سلمي للحالة الراهنة التي تدمر ذلك البلد العربي، ومنع العدوان العسكري الأجنبي الذي ستكون له آثار وخيمة على منطقة الشرق الأوسط برمتها.

ويتعين على الجمعية العامة أن تتصرف بحزم وأن تعترف بالدولة الفلسطينية كعضو كامل في الأمم المتحدة، داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وعليها أن تفعل ذلك الآن، بموافقة مجلس الأمن أو بدونها؛ وسواء استخدمت الولايات المتحدة حق النقض أو لم تستخدمه؛ وبمفاوضات سلام جديدة أو بدونها.

إن الأزمة الاقتصادية العالمية، التي تشتد وطأتها على أوروبا بشكل خاص، هي تعبير عن عجز الحكومات والمؤسسات عن حل مشكلة تتطلب إعادة النظر في المبادئ الأساسية لنظام العلاقات الاقتصادية الدولية الحالي الذي لا يحقق إلا نهب البلدان المتخلفة النمو.

وما زال العمال هم من يتحمل وطأة الآثار القاسية لهذه الأزمة في العالم المتقدم النمو والسياسات الخاطئة التي اعتُمِدت حتى الآن في محاولة لاحتوائها، إذ تتزايد أعداد العاطلين عن العمل والمهاجرين والفقراء الذين تُقمع حركات احتجاجهم بعنف. والزيادة المتوقعة في أسعار المواد الغذائية نتيجة للجفاف الذي يتضرر منه جزء كبير من أمريكا الشمالية تهدد بتفاقم انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي.

كما أن تدمير البيئة يزداد سوءاً. وتسارع فقدان التنوع البيولوجي والتوازن الطبيعي للنظم الإيكولوجية، وتفاقم

الأنماط غير العقلانية للإنتاج والاستهلاك، وتهميش أكثر من نصف سكان العالم والافتقار إلى إجراءات شاملة لوقف تغير المناخ، كل ذلك يشكل تهديداً متزايداً للسلامة المادية لدول برمتها، وخصوصاً الدول الجزرية الصغيرة.

وإزاء تلك التحديات الهائلة، وبعد ٢٠ عاماً من انتهاء ما يسمى بالحرب الباردة، فإننا نتساءل هل هناك أي سبب يمكن أن يبرر ارتفاع الميزانيات العسكرية إلى الضعف تقريباً، حتى بلغت ذلك الرقم الفلكي: ١,٧٤ تريليون دولار. وكما تساءل الرئيس راؤول كاسترو روس، ضد من مِن الأعداء سوف تستخدم تلك الأسلحة؟ هل ستستخدم للقضاء على تلك الأعداد الغفيرة من الفقراء الذين أصبحوا لا يطيقون العيش في فقرهم، أو في وقف هجرات الناجين التي لا سبيل إلى وقفها؟

وفي ظل هذه الظروف، يصبح من الملح إنقاذ الأمم المتحدة وإخضاعها لإصلاح عميق، حتى تكون في خدمة جميع الدول، المتساوية في السيادة، وانتشالها من براثن التعسف وازدواجية المعايير التي تمارسها حفنة من البلدان الصناعية والقوية.

لا بد من تطبيق القانون الدولي ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة بحزم؛ وينبغي أن تسترد الجمعية العامة دورها الرئيسي؛ ويتعين إعادة هيكلة مجلس الأمن ليكون ديمقراطياً وشفافا وتمثيلياً بحق.

لقد عقد مؤتمر قمة بلدان عدم الانحياز بنجاح في طهران، وأكد مجدداً على مواقف الحركة دفاعاً عن السلام والاستقلال والمساواة في السيادة بين الدول؛ والعدل؛ والحق في التنمية؛ والسيادة على الموارد الطبيعية؛ ونزع السلاح العام والكامل، وخصوصاً نزع السلاح النووي، والحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وقد تعهدنا بدعمنا الكامل لرئاسة الحركة.

وفي ٣١ تموز/يوليه، أدرجت وزراة الخارجية في الولايات المتحدة كوبا من جديد في قائمتها الأحادية والتعسفية للدول التي ترعى الإرهاب الدولي. والدافع الحقيقي وراء إدراج كوبا في تلك القائمة غير القانونية هو اختلاق الذرائع لتعزيز ملاحقة كوبا فيما يتصل بمعاملاتها المالية وتبرير سياسة الحصار، التي تسببت في أضرار بشرية واقتصادية هائلة بما قيمته تريليون دولار، على أساس السعر الحالي للذهب.

إن الولايات المتحدة لا تملك أي سلطة أخلاقية أو سياسية للحكم على كوبا. ومن المعروف أن حكومة الولايات المتحدة لجأت إلى أرهاب الدولة كسلاح في سياستها ضد كوبا، مما أدى إلى وفاة ٣ ٤٧٨ من مواطنينا وإصابة ٢ ٠٩٩ آخرين. كما أنها تأوي عشرات الإرهابيين، وبعضهم يعيش حراً في ذلك البلد الذي يواصل سجن الكوبيين الخمسة المناهضين للإرهاب لمدة طويلة في ظروف لاإنسانية قاسية ويحتجزهم داخل أراضيه بشكل تعسفي.

وكوبا ترفض بشدة استخدام موضوع بهذه الحساسية كالإرهاب لخدمة مآرب سياسية وتطالب حكومة الولايات المتحدة بالكف عن الكذب ووضع حد لهذه الممارسة المشينة، التي تسيء لشعب كوبا والضحايا الأمريكيين الشماليين والمجتمع الدولي، وتشوه قضية الكفاح ضد الإرهاب.

وإننا نؤكد للولايات المتحدة مرة أخرى، وعشية الانتخابات في ذلك البلد، رغبتنا الراسخة في السلام وحرصنا على التحرك صوب تطبيع العلاقات الثنائية عن طريق الحوار، على قدم المساواة، مع الاحترام المطلق لاستقلالنا.

وبيقين مطلق، سيواصل شعبنا، مع الجميع ولرفاه الجميع، السير على الدرب الذي اختاره حتى تتحقق له العدالة الكاملة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد س.م. كريشنا، وزير الخارجية في الهند.

السيد كريشنا (الهند) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أتمكن من مخاطبة الجمعية العامة. وأود أن أبدأ بتهنئة السيد فوك يرميتش بمناسبة انتخابه لمنصب رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. وأؤكد له دعمنا البنّاء لعمله خلال السنة المقبلة.

نحن نجتمع في نيويورك في وقت نواجه فيه تحديات عالمية متعددة تتجاوز الحدود الوطنية. ولا تزال البلدان النامية بحاجة إلى التعافي من تباطؤ الاقتصاد العالمي. ولا يزال سعي تلك البلدان إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة مهمة شاقة. وإلى جانب ذلك، لا يزال توفير الغذاء وأمن الطاقة فضلاع عن الصحة والتعليم لسكانها يمثل تحديات هائلة. وتشهد المنطقة الغربية من آسيا وشمال أفريقيا اضطرابات اجتماعية سياسية لم يسبق لها مثيل. ولا تزال قضية فلسطين دون حل. وعلاوة على ذلك كله فإن التهديدات الناجمة عن الإرهاب والقرصنة البحرية وتهريب المخدرات وانتشار أسلحة الدمار الشامل لا تزال في ازدياد. وتقتضي تلك التحديات أن نعمل لإيجاد حلول بطريقة متضافرة ومنسقة. وذلك هو السبيل الوحيد لتحقيق النجاح.

وقد جدد المجتمع الدولي في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) التزامه بتحقيق التنمية المستدامة وأقر بأن القضاء على الفقر يشكل التحدي الأكبر في العالم. وفي سبيل العمل على تحقيق تلك الأهداف، أكد المجتمع الدولي بطريقة لا لبس فيها حرمة مبادئ ريو. ولا تزال الهند ملتزمة بالتصدي لتغير المناخ عن طريق التوصل إلى نتيجة شاملة، عادلة ومتوازنة على أساس مبادئ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة على الرغم من تباينها. وسنستضيف في حيدر أباد في أقل من أسبوعين، الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي. ونسعى للحصول على دعم الأطراف في الاتفاقية إلى التوصل إلى نتيجة من شأنها تحقيق التناغم بين العمل القوي المبذول في مجال التنوع البيولوجي، وأهدافنا الإنمائية الأساسية.

وقد بدأت عملية وضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة بالفعل. ويجب إدماج الأهداف الإنمائية للألفية في الإطار الجديد، كي تظل أولويات التنمية التي لم تتحقق بعد، محورا رئيسيا للعمل. وفي غضون ذلك – إذ لا تزال أمامنا ثلاث سنوات قبل حلول الموعد المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهو عام ٢٠١٥ – فإنه يجب ضمان بذل جميع الجهود الممكنة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن يكون التركيز – في الحوار العالمي بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على التنمية بحد ذاتها. ويجب ترسيخ ذلك المفهوم في في تفاهمات ومبادئ ريو +٢٠ فضلا عن ترسيخه في العملية الحكومية الدولية في سياق الأمم المتحدة. ويجب أن تعطى الأولوية لتحديات مكافحة الفقر والبطالة وتوفير الغذاء والطاقة والمياه والصحة إلى جانب الاستدامة البيئية وأنماط الحياة غير المستدامة، وقبل ذلك كله تحقيق النمو الاقتصادي.

وتمثل كفالة تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أمرا أساسيا في السعي إلى بناء مجتمعات شاملة. بل يمثلان مطلبا أساسيا لبناء اقتصادات قوية ومرنة. ونحن سعداء لدعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة. ونحن بحاجة أيضا إلى إيلاء اهتمام خاص لتطوير مهارات الشباب وضمان توفير فرص العمل لهم. فالأطفال والشباب هم عمادمستقبلنا. ونحن بحاجة للاستثمار فيهم كي نجني العائد الديمغرافي اللازم لتأمين مستقبلنا.

ولا تزال الهند ملتزمة التزاما ثابتا بتعزيز شراكتنا الإنمائية مع أفريقيا، بما في ذلك من خلال إطار مؤتمر قمة المنتدى الهندي – الأفريقي. وبالمثل، سنواصل البناء على التزاماتنا لتعزيز التعاون مع أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، في إطار التعاون بين بلدان الجنوب.

والهند مجتمع متعدد الأديان والأعراق واللغات. وقد ترسخت روحنا الحضارية عبر التعايش السلمي والتسامح ومجموعة القيم التي غرسها مؤسس الأمة، المهاتما غاندي، في صميم الحياة الوطنية في الهند. وتجسدت جميع تلك المبادئ في دستورنا، الذي يوفر الأساس لمجتمعنا العلماني الديمقراطي الشامل.

ويشكل الاحترام المتبادل للمشاعر الدينية المتعمقة الأساس الذي يقوم عليه التسامح والتعايش. وقد شددت الأحداث الأخيرة المؤسفة على الحاجة إلى تعزيز الحوار بين الأديان والحضارات. وليس بوسع العنف أن يؤدي إلى مزيد من التفاهم. ولا بد من التمسك بقواعد التخاطب السلمي على الصعيد الدولي، وخاصة ما يتعلق بكفالة سلامة وأمن العاملين في السلك الدبلوماسي ويجب احترام ذلك بشكل تام.

ولا يزال الإرهاب أحد أخطر التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. ويجب على المجتمع الدولي اعتماد نهج يقوم على عدم التسامح مطلقا مع الإرهاب، بالإضافة إلى ضرورة التركيز على بذل الجهود الرامية إلى تفكيك البنية التحتية للإرهاب، بما في ذلك تفكيك شبكاته الرئيسية البغيضة، ومرافق التدريب، بالإضافة إلى مصادر التمويل. وقد حان الوقت لإبداء الإرادة السياسية اللازمة للاتفاق على اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي بهدف تعزيز الإطار المعياري ضد التحدي الإرهابي الذي يزداد تطورا وعولمةً.

لا تزال الهند تشعر بقلق بالغ إزاء خطر القرصنة والسطو المسلح في البحر. فإلى جانب العواقب الاقتصادية والتجارية الرئيسية لتلك الآفة، فإن لها آثارا إنسانية خطيرة بالنسبة لعدد كبير من البحارة الذين يحتجزهم القراصنة بوصفهم رهائن. ونكرر القول أن المطلوب على وجه السرعة هو اتخاذ إجراءات دولية متضافرة تحت رعاية الأمم المتحدة، مع إيلاء اهتمام خاص لمعالجة رفاه البحارة وأسرهم.

ويعتبر حفظ السلام ونزع السلاح من المساعي الفريدة للأمم المتحدة، لأنهما يجسدان الأمل والإمكانية المتأصلة في المنظمة في سعيها إلى جعل العالم مكانا أفضل. وللهند تاريخ مشرّف في مجال المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، يعود تاريخها إلى عقد الخمسينيات، إذ شاركت في ما يصل إلى ٤٣ عملية لحفظ السلام. والتحدي الذي يواجه المجتمع الدولي اليوم هو ضمان وجود موارد كافية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتمكينها من تلبية متطلبات الواقع اليوم، بما في ذلك في سياقات ما بعد الصراع وعمليات بناء السلام. ونأمل في ذلك الصدد، في إحراز تقدم في جميع المسائل العالقة بين السودان وجنوب السودان.

والهند ملتزمة بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ولا تزال مبادئ خطة عمل راجيف غاندي لعام ١٩٨٨ بشأن تحقيق نزع السلاح النووي في وقت محدد وبطريقة شاملة غير تمييزية ويمكن التحقق منها على مراحل، ذات صلة على الرغم من مضي ما يزيد على عقدين من الزمان عليها. ويجب التوصل إلى توافق في الآراء بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار النووي مرة أخرى. ومن الضروري إجراء حوار هادف بين جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل بناء الثقة والحد من أثر الأسلحة النووية على الشؤون الدولية والمذاهب الأمنية.

ويجب اتخاذ التدابير الرامية إلى الحد من المخاطر النووية، بما في ذلك الخطر المهول المتمثل في حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل. وبذلك نعمل على تعزيز الأمن النووي. ويستحق مؤتمر نزع السلاح – بوصفه المنتدى الوحيد للمجتمع الدولي للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح – دعمنا في تنفيذ ولايته المتعلقة بالتفاوض على معاهدات بشأن المسائل المدرجة في جدول أعمال نزع السلاح الدولي.

و تستمر الأزمة في سوريا دون هوادة، وهي مسألة تشكل مصدر قلق شديد بالنسبة لنا. ومن شأن أي زيادة

في تسليح الأزمة أن تنجم عن عواقب وخيمة على المنطقة. ونحث جميع الأطراف على الالتزام بحل الأزمة دون إراقة المزيد من الدماء، عبر عملية شاملة بقيادة سياسية سورية قادرة على تلبية التطلعات المشروعة للشعب السوري. ونؤيد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، ونحث جميع الأطراف على التعاون بحسن نية مع الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، السيد الأخضر الإبراهيمي.

وقد كان تأييد القضية الفلسطينية ركيزة أساسية في سياسة الهند الخارجية على الدوام. وكان لنا شرف استقبال الرئيس محمود عباس في الهند في وقت سابق من هذا الشهر. وندعم تطلعات فلسطين إلى تعزيز موقفها في الأمم المتحدة. ويجب إنشاء دولة فلسطين الموحدة المستقلة ذات السيادة والمتوفر لها مقومات البقاء، وعاصمتها القدس الشرقية، داخل حدود آمنة ومعترف بها، وأن تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل، في وقت مبكر وعلى النحو الذي أيدته مبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، فضلا عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وترغب الهند في إقامة علاقات بناءة وودية مع جميع جيرانها. ولدينا رؤية لمنطقة سلمية، مستقرة ومزدهرة تتسم بقوة علاقات التعاون والاتصال التي تربط ما بيننا ووسط آسيا، إلى جانب منطقتي الخليج وجنوب شرق آسيا. وسعينا – في إطار جنوب آسيا – إلى تعزيز العلاقات الثنائية بشكل فردي مع كل واحدة من الدول، برعاية من رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

وشرعنا في ذلك السياق، في عملية استئناف الحوار مع باكستان، والدعوة إلى سياسة تطبيع علاقاتنا الثنائية على نحو تدريجي. لقد وردت من على هذا المنبر إشارة لا أساس لها من الصحة إلى جامو وكشمير. ولا يزال موقفنا المبدئي بشأن هذه المسألة ثابتا ومعروفا. فقد اختار شعب جامو وكشمير مصيره وأكد ذلك مرارا وتكرارا عبر العملية الديمقراطية الهندية الراسخة. ونود أن نوضح تماما أن جامو وكشمير جزء لا يتجزأ من الهند.تؤيد الهند حكومة وشعب أفغانستان في سعيهما إلى بناء بلد مستقر، سلمي، ديمقراطي ومزدهر. ونحن على استعداد لمشاركة الشعب الأفغاني في بناء بلده وفقا لأولوياته وظروفه الوطنية. ويشكّل استمرار وجود ملاذات آمنة للإرهابيين خارج حدود أفغانستان عقبة رئيسية أمام استعادة السلام والأمن في أفغانستان. والهند ملتزمة بتهيئة بيئة مؤاتية تمكّن الشعب الأفغاني من العيش في أمن وسلام، وأن يقرر مستقبله بنفسه، دون تدخل خارجي أو إكراه أو تخويف. ولا تزال الأمم المتحدة ومعايير العلاقات الدولية التي أرستها تمثلان الوسيلة الأكثر فعالية لتحويل التحديات التي نواجهها إلى فرص اليوم. ومع ذلك، فنحن بحاجة للتأكد من أن هيكل الحوكمة العالمية يجسد الحقائق المعاصرة. ذلك أن التمسك بالهياكل المنشأة في نهاية الحرب العالمية الثانية لن يؤدي إلا إلى إعاقة تعددية الأطراف والحد من قدرتها على الوفاء بوعودها.

والخطوة الأهم والأكثر حسما نحو معالجة تلك الحالة المتعلقة بمجلس الأمن تتمثل في توسيع عضويته في كلتا الفئتين: الدائمة وغير الدائمة على حد سواء.

يجب أن يضم المجلس بعد إصلاحه البلدان القادرة على تحمل الأعباء الإضافية المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين، والراغبة في تحمل تلك الأعباء، والراغبة كذلك في الاستمرار في شن حملات عالمية لمكافحة التهديدات العالمية الجديدة والناشئة. أود أن أؤكد أيضا أن علينا أن نعالج، عاجلاً وليس آجلاً، التناقض المتمثل في عدم تمتع أفريقيا بالعضوية الدائمة.

وبالمثل، ستقف الهند بثقلها وراء إعلاء صوت البلدان النامية ومشاركتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية. يجب تسريع عملية إصلاح الحصص

في صندوق النقد الدولي، وذلك بتغيير الحصص بحيث تجسد الثقل الاقتصادي المعاصر.

قالت رئيسة الوزراء أنديرا غاندي في خطاب لها أمام الجمعية العامة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٨:

”إن الأمم المتحدة هي الوصي على سلام العالم وتمثل آمال البشرية. ووجودها يعطي شعورا بالاطمئنان بأن عدالة القضايا الحقيقية يمكن طرحها بدون خوف أمام العالم. إن هذه الجمعية والوكالات التابعة للأمم المتحدة، بكل ما تفعله، تحافظ على تلك الآمال وتعزز أسباب السلام“.

ولا تزال تلك الكلمات تجسد واقع الحال حتى يومنا هذا.

أود أن اختتم كلمتي بأن أؤكد للرئيس وأعضاء الجمعية أن الهند ستظل ملتزمة بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وستسعى جاهدة لتعزيز الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد محمود علي يوسف، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي بجمهورية جيبوتي.

السيد يوسف (جيبوتي) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بأن أتقدم بأحر التهاني للرئيس بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. ولا شك لدي في أن مهاراته وخبرته الطويلة في الشؤون الدولية أفضل ضمان لنجاح عملنا خلال هذه الدورة. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني الشديد لسلفه، سعادة السيد ناصر عبد العزيز النصر، على قيادته الممتازة لعملنا ولما أبداه من الكفاءة خلال الأوقات الصعبة طوال الدورة السادسة والستين. وأتمنى له كل التوفيق في مسؤولياته الجديدة.

ما زال السياق الاقتصادي والمالي العالمي أكثر إثارة للقلق منه في أي وقت مضى. الأزمات الاقتصادية والمالية المتعاقبة والمتفاقمة التي بدأت في عام ٢٠٠٨ تؤثر علينا جميعا. فالبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تواجه بيئة يشوبها عدم اليقين، تتسم بتباطؤ الاقتصادات إن لم يصل الأمر إلى حد الركود، وتتسم بضعف النمو، والعجز والديون الماحقة التي تهدد بعض الدول بالإفلاس، فضلا عن تزايد معدلات البطالة. في هذا السياق، تتأثر البلدان النامية، بخاصة الأقل تقدما، اقتصاديا كما تتأثر اجتماعيا. لقد كانت الآثار السلبية الواقعة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هائلة. في العديد من البلدان الأفريقية، تحدق المعوقات ببلوغ تلك الأهداف بحلول عام ٢٠١٥ على الرغم من أن هذه البلدان لم تدخر جهدا لتسريع التنفيذ قبل الموعد المحدد.

في أوقات الشدة يجب أن نتحلى بروح المسؤولية والتضامن وذلك بأن يفي كل منا بما يقع عليه من التزامات. ولذلك من المهم النظر باهتمام خاص في مصير البلدان الأفريقية الأقل تقدما بغية مساعدتها في تخفيف العبء الملقى على عاتقها، وتحسين قدراتها الإنتاجية وتسهيل وصول منتجاتها إلى الأسواق العالمية تحت ظروف أكثر مؤاتاة. وتدعو حكومتي إلى التنفيذ الشامل لبرنامج عمل اسطنبول من أجل أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (A/CONF.219/3/Rev.1).

للأزمات المالية والاقتصادية الحالية عواقب متعددة الأبعاد على أفريقيا؛ وأي جهد لحلها يجب أن يأخذ في الاعتبار احتياجات أفريقيا المحددة، ويجب ضمان تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في الاجتماعات الدولية. وأغتنم هذه الفرصة لأرحب بإنشاء آلية رصد تابعة للأمم المتحدة تقوم باستعراض التعهدات المرتبطة بالتنمية في أفريقيا.

لقد أتاح مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة (ريو+٢٠) في حزيران/يونيه الفرصة لجميع الحكومات لتجدد التزامهما بتنمية مستدامة تشمل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. من المهم أن تتحول إرادتنا السياسية

المشتركة سريعاً إلى عمل، وأن يتحول العمل الذي نضعه في التزامات ريو من أجل ”المستقبل الذي نصبو إليه“ إلى حقيقة واقعة.

ويظل القضاء على الفقر أولوية مطلقة على الطريق إلى التنمية المستدامة. إنه تحدٍ رئيسي للعديد من بلدان العالم، بما في ذلك بلدان منطقة القرن الأفريقي. تعاني منطقتنا معاناة بالغة من الآثار الضارة لتغير المناخ، وقد استمر ذلك على مدى عدد من السنوات. لقد حوصرت الفئات الأشد ضعفاً من شعوبنا في دورة الجفاف المزمن والفيضانات، فها هم يرون وسائل كفافهم تتعرض للدمار، وتُعاق قدرتهم الإنتاجية وقدرتهم على الحصول على أغذية كافية ومغذية. لقد نفذت حكومتنا سياسات اجتماعية تهدف إلى تخفيف عبء الفقر المدقع، وقرينه الجوع، وهي تأمل أن يواصل شركاؤها دعمهم بأن يتصرفوا بالتوافق مع الأولويات الوطنية، في إطار نهج طويل الأجل من شأنه أن يمكننا من الانتقال من عمليات الطوارئ الموجهة نحو إغاثة السكان المتضررين إلى منظور التنمية المستدامة.

يعني ذلك، ابتداءً من مرحلة الطوارئ فصاعدا، إتباع نهج عالمي شامل تصاحبه جهود تكفل للنساء والأطفال والرجال الحق في الغذاء. ويظل ضمان الأمن الغذائي لمواطنينا أولويتنا. أنا على اقتناع بأن أهداف مبادرة الأمين العام للقضاء على الجوع قابلة للتحقيق، لأنها قد وضعت ضمن منظور إستراتيجية متكاملة وفعالة للقضاء على الجوع بمشاركة جميع الجهات الفاعلة.

أود أن أنوه بدعم شركائنا، الذين لم يدخروا أي جهد لمساعدتنا في بلوغ ذلك الهدف، لا سيما في الجهود الرامية إلى الحد من الفوارق بين سكان المناطق الريفية والحضرية وتطوير إنتاجنا الزراعي. وفي ذك الصدد، نفّذ بلدي عددا من مشاريع البنية التحتية الزراعية، بما في ذلك تطوير الأراضي الصالحة للزراعة في البلدان المجاورة مثل إثيوبيا والسودان ومشروع لتجميع مياه نهر أواش على الحدود الإثيوبية حين يفيض.

لا يزال الوصول إلى المياه الصالحة للشرب وتنقية المياه هدفا حيوياً لبلدي، وهو للأسف في قائمة البلدان التي تعاني من نقص المياه الصالحة للشرب، ويعتبر من البلدان المعرضة لخطر نقص المياه في السنوات الـ ٢٥ القادمة. في معظم البلدان التي تعاني من حالة مثل حالتنا، تزيد آثار تغير المناخ من حدة التفاوتات القائمة.

يجب أن تأخذ التنمية المستدامة نهجاً يركز على تلبية احتياجات السكان. ينبغي أن يكون النساء والأطفال والشباب هدفاً لأي سياسة تنفيذية مستمدة من الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق) ولجميع المناقشات الموجهة لصياغة جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. رأس المال البشري هو مصدر القوة الرئيسي لبلدي، ولهذا السبب تهتم حكومتي اهتماما خاصا بتنميته. ويجري وضع السياسات الاجتماعية حول الهدف المتمثل في تعزيز ودعم حقوق ورفاه الشباب والنساء. من الأولويات الوطنية ضمان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال الوصول إلى الرعاية الصحية وحمايتهن من جميع أشكال التمييز والعنف. لذا فإن حكومتي ترحب بمبادرة الاتحاد الأفريقي التي توصى بأن تعتمد الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين مشروع قرار يهدف إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تخليص العالم من تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. ونرحب بالتدابير التي اتخذتها المجموعة الأفريقية في نيويورك لذلك الغرض.

يشكل الشباب، الذي هم مستقبلنا، رصيداً مضموناً للقارة الأفريقية. في الواقع، ما يقرب من ٦٥ في المائة من سكان أفريقيا تحت سن ٣٥. وغني عن القول أن معالجة مشاكل حاضرهم وضمان رفاههم الاجتماعي هما السبيل إلى بلوغ النجاح في بلدنا.

التحديات هائلة نظراً للركود الاقتصادي العالمي. لذلك فقد وضعت حكومتي سياسات وبرامج اجتماعية من أجل الاستجابة للاحتياجات المحددة للشباب في مجالات التعليم والرعاية الصحية والتوظيف.

باسم جمهورية جيبوتي، أود أن أتقدم مجدداً بأحر التهاني للرئيس الجديد للجمهورية الصومالية، السيد حسن شيخ محمود، ولشعبه، على اتخاذ الخطوة الأولى نحو المصالحة وتحقيق الاستقرار في الصومال وعلى إيجادهم الموارد اللازمة للتغلب على جميع العقبات على الطريق. يجب الثناء على المناخ المدني والسلمي الذي ساد بين المرشحين في وقت الانتخابات وما أبدوه من النضج طوال عملية انتخابية تاريخية اتسمت بالشمول. هذه الحقائق هي أفضل ضمان للنجاح في المستقبل. لم تعد رؤية الصومال بلداً متصالحا ومسالماً أملا بعيد المنال.

لقد بدأت مرحلة جديدة في الحياة السياسية في البلد للشعب الصومالي بعد أكثر من ٢٠ عاماً من المعاناة والعنف. وما أثارته تلك الانتخابات من الزخم والحماس بين الصوماليين في الشتات وداخل البلد لم يسبق له مثيل. ومع ذلك، عند هذه المرحلة، من المهم التصدي لتحديين رئيسيين. تشكل الأولويات على المدى القصير، ألا وهي الأمن والحوكمة الرشيدة والانتعاش الاقتصادي، تحديات لا تستطيع الحكومة الصومالية أن تتغلب عليها لوحدها.

الصومال في مفترق طرق، وسيحتاج، أكثر من أي وقت مضى، إلى الدعم والتعاون من جميع الشركاء والأصدقاء. يجب أن تقف الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية بجانب القيادة الصومالية الجديدة من أجل مساعدتها على تحقيق رؤيتها الجديدة وتحسين حياة الصوماليين في أقرب وقت ممكن. يجب تعزيز عملها وتنسيقه ومواءمته مع أولويات الحكومة الجديدة إذ إن هناك العديد من التحديات التي يتعين التغلب عليها. تتراوح تلك التحديات من إعادة خدمات الأمن إلى توفير إمكانية الوصول إلى العدالة وإرساء سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، ناهيك عن مشاكل الإرهاب والقرصنة قبالة الساحل الصومالي، التي لن تختفي في المدى القصير.

باختصار، من الواضح أن نهاية المرحلة الانتقالية في الصومال لا تعني انتهاء عملية السلام. فعلى الصعيد السياسي، من المهم أن تنفذ جميع مراحل خريطة الطريق وأن يتواصل الحوار السياسي. من حيث الوضع الإنساني، لا تزال الحالة حرجة. فملايين الصوماليين بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، ولا يملكون وسائل للعيش. وتظل مشكلة اللاجئين والمشردين داخليا أيضا مصدرا للقلق.

استعادة الأمن والمحافظة عليه ليس بالأمر السهل في الصومال على ضوء التصاعد الجديد في الأعمال الإرهابية وتكتيك حرب العصابات التي تبنته الجماعات المتطرفة، مثل حركة الشباب، على الرغم مما حققته قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية والإثيوبية من نجاح لا يمكن إنكاره.

أود أن أشيد هنا بذكرى الراحل ميليس زيناوي، رئيس وزراء إثيوبيا السابق، الذي جعل السلام مناط تركيزه. كما أود أن أعرب عن الإعجاب بالجهود الدؤوبة والتضحيات الجسيمة التي قدمتها قوات الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية وقوات الحلفاء. لقد كانت مساهماتهم، ولا تزال، لا تقدر بثمن في تحسين الوضع الأمني في مقديشو والمناطق المحيطة بها. يجب أن يكفل المجتمع الدولي التمويل المتواصل والمُمكن التنبوء به والموثوق به لقوات بعثة الاتحاد الأفريقي حتى يتنسى أن تتواصل إستراتيجية المصالحة وتحقيق الاستقرار وبناء السلام وتعم كل الصومال.

في ذلك الصدد، من الضروري تعزيز المكاسب الأمنية. لقد قامت بلدان المنطقة – أوغندا، وبوروندي، وإثيوبيا، وكينيا وجيبوتي – بعمل مفيد، ولا تزال تخدم قضية السلام

النبيلة. ومع ذلك، فإن تحويل قوات بعثة الاتحاد الأفريقي إلى قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة يبدو الآن أمراً لا مفر منه. لم يعد بوسعنا أن نتجنب تلك المسألة. وعلى مجلس الأمن أن يتخذ ذلك القرار في الوقت المناسب.

أود أيضا أوجه نداء لعقد مؤتمر للمانحين من أجل حشد الموارد اللازمة لإعادة بناء الاقتصاد الصومالي. وأنا على اقتناع بأننا ندرك جميعا ضرورة تلبية احتياجات الإنعاش وإعادة الإدماج والتعمير الخاصة بكل بلد من البلدان الخارجة من الصراع. والصومال ليس استثناءً. هنا في الأمم المتحدة، يجب أن ننظر في الخطوات الواجب اتخاذها، لا سيما من قِبَل لجنة بناء السلام.

موضوع الجمعية العامة لهذا العام – معالجة أو تسوية المنازعات أو الأوضاع الدولية بالوسائل السلمية – يتصف بالأهمية نظراً لوجود العديد من الصراعات في العالم التي تهدد السلم والأمن الدوليين. وللأسف لم تنج من ذلك منطقتنا، منطقة القرن الأفريقي. كما يعلم الأعضاء، فإن بلدي، الذي نجح في السابق في الحفاظ على السلام، قد تعرض للهجوم وأقحم في صراع حدودي مع إريتريا في حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

منذ ذلك الحين، لم تدخر الحكومة جهدا لحل النزاع سلميا في إطار المنظمات الإقليمية والدولية. وإيمانا من حكومتي بأن الحوار ممكن، فقد قبلت المساعي الحميدة التي يبذلها صاحب السمو أمير قطر ووساطته. وعلى أرض الواقع، تمثل ذلك في نشر قوات قطرية على الحدود بين جيبوتي وإريتريا وانسحاب القوات الإريترية من رأس دميرة وجزيرة دميرة. اتخذ مجلس الأمن القرارات ١٨٦٢ (٢٠٠٩)، و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) و ٢٠٢٣ (٢٠١١) للإعراب عن قلق المجتمع الدولي في ضوء تلك الأزمة الجديدة في منطقة القرن الأفريقي.

وحتى الآن، بعد مرور عامين ونصف العام على التوقيع على اتفاق الوساطة، ما زلنا في انتظار ترسيم الحدود وإعادة أسرانا. ويظل طلب الإفراج عن الأسرى الجيبوتيين وتنفيذ القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩) مسألتين حساستين بالنسبة لبلدي.

وما برحت حكومتي على اقتناعها بأن الوساطة هي المسار الذي سوف يمكننا من تحقيق السلام. لن نكف أبدأ عن الإيمان بفضائل الحوار، الذي هو السبيل الوحيد لكي تعزز منطقتنا مكاسب السلام.

الأحداث التي جرت في العالم في الأسابيع الأخيرة في أعقاب نشر فيلم مسيء للإسلام، والرسوم الكاريكاتورية التي تشوه صورة نبي الإسلام لا يمكن أن يقف منها المجتمع الدولي موقف اللامبالي، ولا ينبغي له. والعواقب المأساوية، خاصة ما أدت إليه من خسائر في الأرواح البشرية، تتطلب اهتمامنا. على القيادات السياسية والدينية، وجميع ذوي النيات الحسنة، أن يشكلوا جبهة مشتركة في وجه المتطرفين والتجاوزات الناتجة عن التعصب أياً كان نوعها. ونظراً لرغبة البعض في نشر التعصب الديني، يتعين على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تكفل أن تتوفر الإجابة المطلوبة في أحكام قرار مجلس حقوق الإنسان المتخذ بتوافق الآراء ١٨/١٦ وقرار الجمعية العامة المتخذ بتوافق الآراء ١٦٧/٦٦.

في حين يجب أن تُتخذ جميع الخطوات القانونية لضمان حرية التعبير، فإنه يجب، بنفس القدر من الأهمية، رفض وإدانة الأعمال الكيدية التي تحرض الناس على الكراهية الدينية، والتمييز والعنف والتخويف من خلال بث الصور النمطية السلبية، فضلا عن العنف والتمييز على أساس الدين، وبخاصة ضد المسلمين أو أي جماعة أخرى، وذلك وفقا للصكوك ذات الصلة بحقوق الإنسان.

نظرا لدور وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية المتعاظم في مجتمعاتنا الحديثة، فإن عليها مسؤوليات، ويجب أن تقف إلى جانب الذين يسهمون في التفاهم والاحترام بين مختلف الثقافات والحضارات. لقد أصبح أكثر إلحاحا من أي

وقت مضى الوقوف إلى جانب التسامح والاعتدال والتعقل. ويجب تشجيع جميع المبادرات والإجراءات التي تعزز السلام في العقول والقلوب والتفاهم المتبادل بين الشعوب.

لقد أنعش قيام الأمم المتحدة أملاً كبيرا في العالم في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ومثّل رمزا لإرادة جميع شعوب العالم بعدم الوقوع مرة أخرى في أتون الحرب. لقد شكلت المنظمة منتدى لجميع الأمم الواقعة تحت نير الاستعمار ومنبرا لها للحصول على السيادة والتحرر من الهيمنة.

ومع ذلك، يبدو أنه، منذ عام ١٩٤٧، كان هناك استثناء، على حساب الشعب الفلسطيني. لا تزال فلسطين تعيش تحت الاحتلال، الذي بات اليوم مستوجباً للشجب أخلاقيا وغير مقبول سياسيا. لقد حان الوقت لأن تتحقق العدالة للشعب الفلسطيني، وأن تنجح عملية السلام بين السلطة الفلسطينية والقوة المُحتلة. الحرية والعدالة والكرامة واحترام حقوق الإنسان هي وحدها معاقل الكفاح ضد تجاوزات المتطرفين. ويقع على المجتمع الدولي واجب أخلاقي ومسؤولية سياسية لوضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني، التي استمرت لأكثر من ٦٠ عاماً.

التاريخ يقف إلى جانب مَن يتحلون بالشجاعة السياسية اللازمة لتحقيق السلام وإعطاء الشعوب المعنية الأمل في حياة أفضل. اعتراف الجمعية العامة بالدولة الفلسطينية بوصفها عضوا كامل العضوية بالأمم المتحدة يمثل الخطوة الأولى في التضامن الذي يدين به المجتمع الدولي للشعب الفلسطيني، الذي أظهر الصبر والإيثار حتى الآن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد وليد المعلم، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية.

السيد المعلم (الجمهورية العربية السورية): السيد فوك يريميتش رئيس الدورة السابعة والستين للجمعية العامة. يطيب لي أن أهنئكم وبلدكم الصديق صربيا على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة، في دورتها الحالية، وأن أتمنى لكم النجاح والتوفيق فيما يخص قيادة أعمالنا، بما يعيد لرئيس الجمعية العامة، دوره الهام والمحايد فيما يخص الاضطلاع بمهامه بعيدا عن أية أجندات سياسية وطنية أو دولية، تنتهك قواعد القانون الدولي، وتناقض جهود تحقيق الأمن والاستقرار في العالم، كما نتمنى النجاح للأمين للأمم المتحدة فيما يخص الاضطلاع بمهامه تعزيزا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

يواجه عالمنا المعاصر أحداثا كثيرة عصفت به وبدوله، ولا تزال تلقي بظلالها على المشهد الدولي حيث تواجه بلدان عديدة أزمات سياسية واقتصادية، ومالية تتجاوز قدرة الدول على مواجهة تداعياتها بشكل منفرد.

وبينما انتظرت شعوب العالم رؤية بذل جهود دولية فاعلة، ومنسقة للتغلب على تلك الأزمات، فإن واقع الأمر يشير بدلا من ذلك، إلى تصاعد نزعة الهيمنة والتسلط على مقدرات الدول، والشعوب بشكل يتناقض مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي.

وبدلا من السعي للمساهمة في تسوية النزاعات الإقليمية والدولية بالوسائل السلمية، تستمر دول معروفة في انتهاج سياسات استعمارية بشكل جديد تقوم على النفاق السياسي فيما يخص تعاملها مع الأزمات، وبذريعة التدخل الإنساني يتم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتفرض عقوبات اقتصادية، أحادية الجانب تفتقد إلى الأساسين الأخلاقي والقانوني. وباسم مفاهيم من قبيل المسؤولية عن الحماية، تقرع طبول الحرب ويتم نشر الفتن والاضطرابات في بنية المجتمعات الوطنية. ولعل الأدهى من ذلك كله، أن نرى أعضاء دائمين في مجلس الأمن ممن شنوا الحروب بذريعة

مكافحة الإرهاب يقومون بدعم الإرهاب في بلدي، دونما أي اعتبار لقرارات الأمم المتحدة، التي أرست ضوابط وآليات لتضافر الجهود الدولية فيما يخص مكافحة هذه الآفة بعيدا عن التجاذبات السياسة وازدواجية المعايير.

يواجه بلدي منذ عام ونيف إرهابا منظما طال مواطنينا وكوادرنا البشرية والعلمية ومؤسساتنا الوطنية وكثيرا من معالم سوريا الأثرية التاريخية، عبر تفجيرات إرهابية واغتيالات ومجازر وأعمال نهب وتخريب روعت المواطنين في العديد من مناطق سوريا، وآخر مثال على ذلك التفجير الإرهابي الذي جرى مؤخرا في دمشق بتاريخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، والذي اعترفت جبهة النصرة أحد أذرع تنظيم القاعدة بتنفيذه.

ولا نستغرب فشل مجلس الأمن في إدانة هذه التفجيرات الإرهابية لأن بعض أعضائه هم من يدعم مثل هذه الأعمال، إن هذا الإرهاب مدعوم خارجيا وما يرافقه من تحريض إعلامي غير مسبوق قائم على إذكاء التطرف الديني الذي ترعاه دول معروفة في المنطقة، وتسهيل تدفق السلاح والمال والمقاتلين عبر حدود بعض دول الجوار، سواء تلك التي تغض الطرف عن نشاط المجموعات الإرهابية العابر لحدودها، أو تلك التي توفر دعما ماديا ولوجستيا نشطا انطلاقا من أراضيها.

إن هذا الواقع يدفعني إلى التساؤل هل كان التوافق الدولي حول مكافحة الإرهاب التزاما جديا أخذته دولنا على عاتقها، أم مجرد حبر على ورق؟ وفي أي سياق يمكن لنا تصنيف طلب الولايات المتحدة الصريح من المجموعات الإرهابية المسلحة عدم تسليم أسلحتها استجابة لمراسيم وقرارات العفو الصادرة عن القيادة السورية. كما نتساءل عن مدى انسجام التصريحات القطرية والسعودية والتركية والأمريكية والفرنسية وغيرها، المحرضة والداعمة بوضوح لا لبس فيه للإرهاب في سوريا، بالمال والسلاح والمقاتلين الأجانب. وما مدى انسجام كل ذلك مع المسؤوليات الدولية، لهذه البلدان فيما يخص مكافحة الإرهاب؟

إن إحدى المفارقات التي نواجهها تتمثل في تشجيع المتطرفين في بلدان داخل المنطقة وخارجها على التوجه إلى حدود سوريا، وداخلها لتنفيذ الأعمال الإرهابية، تحت مسمى الجهاد، وذلك بالتعاون مع إرهابيي الداخل، وهي حقيقة أكدتها تقارير المراقبين الأمميين والمراقبين العرب من قبلهم، وقد قدمت سوريا نتيجة لذلك حتى اليوم آلاف الشهداء من أبنائها، العسكريين والمدنيين ثمنا لسعيها للدفاع عن سلامة الدولة السورية ومواطنيها في وجه تلك الحملة الإرهابية العالمية.

لقد بادرت الحكومة السورية إلى الدعوة للحوار في بداية الأحداث التي شهدها بلدي، دون أن يلقى ذلك أي استجابة لدى معظم أطراف المعارضة، كما استجابت حكومة بلدي على امتداد مراحل الأزمة لكل مبادرة مخلصة رمت إلى المساعدة فيما يخص إيجاد حل سلمي يقوم على الحوار الوطني، بين السوريين ورفض الاستقواء بالخارج وحفظ دماء السوريين ووحدة سوريا ومستقبلها.

وانطلاقا من ذلك الموقف المبدئي، ورغم قناعة القيادة السورية بعدم وجود نوايا صادقة لدى بعض الأطراف الإقليمية والدولية التي تدفع باتجاه تصعيد الأزمة السورية وتأجيج نيرانها، وإطالة أمدها عبر إفشال كل محاولات الحوار والإصرار على خلق حالة من عدم الاستقرار تستدعي تدخلا أجنبيا.

رغم كل ذلك تعاونت سوريا مع بعثة المراقبين العرب ومع ما تلاها من مبادرات دولية اقترنت بعمل المبعوث الدولي الخاص كوفي عنان واستقبلت من هذا المنطلق، بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية، وقدمت لها كافة التسهيلات التي مكنتها من الانتشار في سوريا في فترة زمنية قياسية غير مسبوقة، كما أعلنت القيادة السورية

التزامها بتنفيذ خطة النقاط الست التي قدمها السيد عنان كاملة وبدأت بالتنفيذ العملي لبنودها، كما رحبت ببيان جنيف (A/66/865، المرفق) الذي أكد على ضرورة تنفيذ هذه البنود، لكن سلوك المجموعات المسلحة التي سعت لاستغلال التزام الحكومة السورية بالخطة والبيان لتحقيق مكاسب على الأرض، وتوسيع رقعة انتشارها، بالإضافة إلى تصريحات صدرت من بعض الدول الغربية والعربية أوضحت من هي الجهات والدول التي عملت على إفشال كل تلك المبادرات.

لقد رحبت سوريا بتعيين السيد الأخضر الإبراهيمي ممثلا خاصا مشتركا خلفا للسيد عنان، وأكدت على استعدادها للتعاون الكامل معه استنادا للأسس التي توافقت عليها المجموعة الدولية، وفي مقدمتها خطة النقاط الست وبيان جنيف (S/2012/523، المرفق)، وأقول لكم بأن نجاح أي جهد دولي يتطلب إلى جانب التزام الحكومة السورية، إلزام الدول الداعمة للمجموعات المسلحة في بلدي وفي مقدمتها تركيا والسعودية وقطر وليبيا وغيرها، بوقف تسليح وتمويل وتدريب وإيواء المجموعات الإرهابية المسلحة وتشجيع الحوار ونبذ العنف.

منذ عام ونيف، ونحن في سوريا، نقول إن ما يتعرض له بلدي مشكلة لها وجهان، حيث يرتبط الوجه الأول بالحاجة إلى إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية مطلوبة شعبيا، أما الوجه الثاني فهو استغلال الحاجات والمطالب الشعبية لأهداف تختلف كليا عن مطالب الشعب السوري ومصالحه، وجعل هذه المطالب سلما ترتقيه جماعات مسلحة تعمل على زرع الفتن وتقويض الأمن، وقد أشرت إلى كل ذلك في خطابي من هذا المنبر في العام الماضي (أنظر A/66/PV.25).

وأعود اليوم لأقول إن الدولة السورية قطعت خطوات إصلاحية جادة وهامة توجت بدستور جديد أقر التعددية السياسية، وتم اعتماده باستفتاء شعبي عام، قامت على أساسه انتخابات شاركت فيها الأحزاب السياسية المتعددة، والآن أقول لكم إن سوريا مستمرة في العمل مع الأطراف الوطنية، في المعارضة لبناء سوريا جديدة وتعددية تستجيب لتطلعات شعبها، وهي عازمة في الوقت نفسه على القيام بواجبها، وتحمل مسؤولياتها عن حماية شعبها من الإرهاب التكفيري الجهادي، الذي تعمل مجموعات إرهابية مسلحة من خلاله على نشر الفوضى وخلق الفتنة بين السوريين وضرب عيشهم المشترك.

سمعنا من على هذا المنبر، ومن منابر أخرى دعوات صدرت عن البعض غير العارف لحقائق الأمور، أو المتجاهل لها أو المساهم في تأجيجها، تدعو رئيس الجمهورية العربية السورية للتنحي، وذلك في تدخل سافر في شؤون سوريا الداخلية ووحدة أبنائها، وسيادة قرارها. إن الشعب السوري هو المخول الوحيد لاختيار مستقبله وشكل دولته التي تتسع لكل فئات وأطياف الشعب السوري بمن فيهم من غرر به وأخطأ الطريق. إن الشعب السوري هو الذي يختار قيادته عبر أهم سبل الديمقراطية والتعبير المتمثلة في صندوق الاقتراع.

إذا كانت بعض الدول التي تتدخل في شؤون سوريا الداخلية، تتغنى بديمقراطيتها وحرية قرار شعوبها، فالأولى بهذه الدول أن تدعم توجهنا الديمقراطي وتترك للشعب السوري أن يختار قيادته عبر الانتخابات، التي حدد شكلها الدستور الجديد والقوانين ذات الصلة، ولصندوق الاقتراح حينها القول الفصل.

أقول لهذه الدول كفى أوهاما، وأدعو المعارضة الوطنية للعمل معا من أجل وقف سفك الدم السوري، والجلوس على طاولة الحوار للمشاركة في صنع حاضر ومستقبل سوريا.

إننا لا نراهن على أية جهة أو طرف سوى الشعب السوري المصمم بكل مكوناته، على رفض أشكال التدخل الخارجي في شؤونه الداخلية، وهزيمة دعاة المشروع الطائفي،

والتطرف والإرهاب، لأن الارتباط وثيق في بلدي بين سياسات الدولة، وتطلعات الشعب.

رغم كل ما ذكرته، بشأن ما يعيشه بلدي، فنحن نؤمن بالحل السياسي بوصفه اتجاها أساسيا للخروج من الأزمة، وعليه أدعو من هذا المنبر، أولا كل الأطراف والأطياف السياسية داخل سوريا وخارجها إلى حوار بناء تحت سقف الوطن. فأبواب سوريا كما قلبها مفتوح لكل من يريد الحوار والبناء، ومن أجل تحقيق ذلك أدعو كل الدول الممثلة في هذه الجمعية إلى الضغط لإنهاء العنف في بلدي عبر وقف تسليح وتمويل وإيواء وتدريب المجموعات الإرهابية المسلحة. ثانيا، ما ينتج عن هذا الحوار الوطني بعد توافق جميع الأطراف، سيكون خريطة البلد وتوجهها المستقبلي فيما يخص إقامة سوريا أكثر تعددية، وديمقراطية.

هذه الأحداث في سوريا، أدت إلى تزايد الاحتياجات الإنسانية في العديد من القطاعات الأساسية، في بعض المناطق المتضررة، من إرهاب المجموعات التكفيرية مما أدى إلى تفاقم الأوضاع المعيشية للمواطنين السوريين. وفي الوقت الذي تقوم فيه حكومة بلدي بالعمل على تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين، الذين اضطروا بسبب عنف المجموعات المسلحة إلى ترك بيوتهم والنزوح عنها، يسعى البعض إلى افتعال أزمات لاجئين في بلدان الجوار عبر تحريض الجماعات المسلحة، لترهيب السوريين الآمنين في المناطق الحدودية. مما يؤدي إلى دفعهم للنزوح إلى دول الجوار، حيث يتم وضعهم إما في معسكرات التدريب أو في ما يشبه أماكن الإعتقال، وسط مناطق قاحلة أو وعرة، واستغلال محنتهم للحصول على المساعدات التي يصرف جلها على غايات لا علاقة لها بالأهداف الإنسانية. لذلك، أناشد من هذا المنبر، المواطنين السوريين العودة إلى مدنهم وقراهم، حيث تضمن الدولة السورية عودتهم الآمنة وحياتهم الكريمة، بعيدا عما يعانونه في هذه المخيمات، من أوضاع لا إنسانية وهنا اسمحوا لي بطرح تساؤل أراه مشروعا، حول مصداقية من يدعون الحرص على توفير مساعدات إنسانية للاستجابة لاحتياجات السوريين، وعن مدى اتساق ذلك مع سياسة تشديد العقوبات الاقتصادية الأحادية التي أضرت بالأوضاع المعيشية لهؤلاء المواطنين السوريين الذين يدعي من فرض العقوبات عليهم، الحرص عليهم. كيف يستقيم فرض العقوبات على القطاع المصرفي وقطاع الصحة والنقل، وغيرها مع الحرص المزعوم على مصلحة الشعب السوري؟

وأتساءل كذلك، هل المطالب الشعبية المحقة التي استجابت لها القيادة السورية بكل شفافية وصدق تبرر للبعض استخدامها كذريعة للاستمرار في تقديم كافة أشكال الدعم العسكري والمالي والإعلامي لمن يقومون بقتل الأبرياء، بمن في ذلك الصحفيين والأطباء وأساتذة الجامعات، وحتى رجال الدين الأفاضل، أم أن الأمر هو ترجمة عملية أخرى لمفهوم الفوضى الخلاقة التي تسهم فقط في تعزيز الهيمنة الغربية على بلدان البحر الأبيض المتوسط، وخدمة إسرائيل التوسعية.

إن ما يجري في بلدي لا يجعلنا نضيع بوصلتنا الأساس، وهي فلسطين والجولان. وعليه فإن الجمهورية العربية السورية تؤكد تمسكها بحقها الطبيعي في استعادة الجولان السوري المحتل كاملا حتى خط ٤ من حزيران/يونيه ١٩٦٧ ورفضها للإجراءات كافة التي اتخذتها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، لتغيير معالمه الطبيعية والجغرافية في انتهاك واضح لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرار ٤٩٧ (١٩٨١).

وتجدد سوريا دعمها لمشروعية التوجه إلى المجتمع الدولي للاعتراف بالدولة الفلسطينية الحرة المستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. إن فشل جهود تحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط على أساس المرجعيات الدولية التي أقرها المجتمع الدولي كأساس لإرساء السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين يعود، كما يعلم الجميع، إلى

المواقف والإجراءات الإسرائيلية الأحادية الجانب، لا سيما إصرار إسرائيل على الاستمرار في سياسة الاستيطان وتهربها من استحقاقات السلام.

يجدد بلدي دعوته المجتمع الدولي للعمل على إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل كافة. ويذكر، في هذا الإطار، بالمبادرة التي طرحها نهاية عام ٢٠٠٣ خلال عضويته في مجلس الأمن، ويدعو المجلس إلى اعتمادها. وتؤكد سوريا إن إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل غير قابل للتحقيق من دون إلزام إسرائيل، القوة النووية الوحيدة في المنطقة، على الانضمام لمعاهدة عدم الانتشار النووي، وإخضاع منشآتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما نؤكد، في ذات الوقت، على ما نصت عليه معاهدة عدم الانتشار النووي من حق جميع الدول في حيازة التكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية.

إن إصرار الولايات المتحدة وبلدان الاتحاد الأوروبي وغيرها على تبني إجراءات اقتصادية أحادية الجانب ينافي قواعد القانون الدولي ومبادئ التجارة الحرة ويطرح تساؤلات حول مدى مشروعية وأخلاقية مثل هذه الممارسات. وانطلاقا من ذلك، فإننا ندعو إلى رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ عقود. كما نجدد دعوتنا إلى رفع ووقف كافة الإجراءات القسرية الأحادية المفروضة على شعوب دول أخرى مثل فنزويلا، وبيلاروس، وإيران، وسوريا، وكوريا الشعبية الديمقراطية.

إن تطلعنا إلى حصول إصلاح إيجابي للمنظمة الدولية ينطلق من رغبتنا في قيام عالم يسوده العدل والأمن والرخاء لشعوب العالم قاطبة، بعيدا عن نزعات الهيمنة الاستعمارية لبعض الدول التي تسعى لاستغلال الأمم المتحدة لتحقيق مصالحها الخاصة على حساب غيرها من الدول.

ويحدونا الأمل في أن تتمكن الأمم المتحدة من السير بشعوب العالم نحو مستقبل أفضل يحقق طموحات تلك الشعوب في التعايش والعيش والتنمية والاكتفاء الغذائي، بعيدا عن كافة أشكال التوتر، والمواجهة والحروب، إعمالا لما أرساه ميثاق الأمم المتحدة من مبادئ ومقاصد، سعت إلى الحفاظ على سيادة الدول والمساواة بينها في الحقوق والواجبات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة ماكسين باميلا أوميتا ماكلين، وزيرة الخارجية والتجارة الخارجية في بربادوس؛

السيدة ماكلين (بربادوس) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن وفد بلدي، يشرفني أن أهنئ معالي السيد فوك يرميتش، رئيس الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، على انتخابه. وأؤكد له دعم وفد بربادوس الكامل وتعاونه خلال فترة رئاسته. اسمحوا لي أن أعرب أيضا عن تقديري لسلفه، السيد ناصر عبد العزيز النصر، رئيس الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، على قيادته القديرة خلال تلك الدورة.

يؤكد موضوع دورة هذا العام، ” معالجة أو تسوية المنازعات أو الحالات الدولية بالوسائل السلمية“، مبدأ أساسيا في ميثاق الأمم المتحدة. ففي ظل البيئة العالمية الحالية، حيث التحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين على نطاق واسع، من الأهمية بمكان التأكيد على صحة هذا المبدأ باعتباره أحد الأركان الأساسية التي تأسست عليها المنظمة.

تواجه بربادوس، بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية، تحديات خطيرة نشأت عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وحالة الكساد التي نجمت عنها. وعلاوة على ذلك، لا تزال ظاهرة تغير المناخ والتحديات البيئية الأخرى تشكل تهديدا كبيرا لإنجازات بربادوس التي حققتها منذ استقلالها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦. وباعتبارنا دولة فتية نسبيا، تحقق استقلالنا عن طريق التفاوض لا الحرب. لقد تمتعنا بمزايا الاستقرار لأكثر

من ٣٧٠ عاما من الحكم البرلماني المتواصل. نحن دولة محبة للسلام، دولة ديمقراطية، فخورة للغاية باستقرارنا السياسي والاقتصادي. إن حالة السلام التي ننعم بها نسبيا لا تعني أننا بمنأى أو بمعزل عن عدم الاستقرار العالمي السائد الذي يتجلى بشدة اليوم. وقد يسر استقرارنا السياسي والاجتماعي تحقيق مستوى معيشة أدى إلى تصنيف بربادوس باستمرار ضمن أفضل ٥٠ دولة في الدليل القياسي للتنمية البشرية السنوي الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بال (الكونغو)، .

وقد تحقق هذا المركز نتيجة لالتزام الحكومات المتعاقبة بالاستثمار بكثافة في شعبنا، وخاصة في مجالي التعليم، والصحة وغيرهما من شبكات الأمان الاجتماعي. وباعتبارنا دولة فقيرة من حيث الموارد الطبيعية، فقد أعطينا الأولوية لأكبر مواردنا، ألا وهو شعبنا. وثمة عامل مهم في قدرتنا على التغلب على العقبات على المستوى الوطني وهو الشراكة الاجتماعية الثلاثية التي تضم الحكومة، والنقابات العمالية وأرباب العمل. ونمت الشراكة من أزمة اقتصادية بزغت في مطلع التسعينيات وتواصل الشراكة الاجتماعية العمل بفعالية اليوم. وقد عززت تلك الاستراتيجيات من خلال التزامنا بسيادة القانون. نحن بلد يستند إلى المبادئ ويلتزم تماما بالقيم الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك احترام سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان ومبدأ المساواة في السيادة.

وقد صنفنا بلدا ناميا متوسط الدخل. لكننا في الواقع، دولة جزرية صغيرة نامية، تعاني من ثقل الديون المرتفعة المستحقة عليها، والضعف البالغ إزاء الصدمات الخارجية، والقابلية للتأثر بتغير المناخ والكوارث الطبيعية. وقد أحدثت الحالة الاقتصادية والبيئية العالمية تأثيرا غير متناسب على اقتصادنا الناجح، لكنه يتسم بالضعف. نتحمل عبء ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود والانخفاض في الاستثمارات الأجنبية. وقوضت جهودنا للتصدي لهذه التهديدات بشدة بسبب الآليات المالية وآليات التعاون الدولية التي لا تراعي ما نواجهه من ضعف وقيود على القدرات.

شطبت بربادوس والبلدان الضعيفة المماثلة من قائمة المنح والتمويل الميسر المقدم من المؤسسات المتعددة الأطراف، مثل مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الدولي، بغض النظر عن حالتنا الفريدة. وتقوم حاجة واضحة إلى كفالة المزيد من الإنصاف والعدل والشفافية في العملية المستخدمة لتحديد التصنيفات وتخصيص الموارد. وبغية مراعاة المتغيرات ذات المغزى مثل الضعف، يجب توسيع نطاق الاستخدام المستمر للنظم الدولية للتصنيف والتقييم التي لا تستند إلا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والمعايير الأخرى الضيقة النطاق.

وفي هذا السياق، نرحب بتأكيد الأمين العام إن استخدام نصيب الفرد من الدخل من أجل تصنيف البلدان باعتباره وسيلة لتوجيه التعاون الإنمائي يتجاهل طابع التنمية وطبيعتها المتعددة الأبعاد. تؤيد بربادوس الحاجة إلى اعتماد مؤشرات ومقاييس جديدة للتنمية وتشيد بالعمل المتواصل للهيئات مثل الكومنولث واللجنة الإحصائية للأمم المتحدة لوضع مؤشرات جديدة.

وليس ثمة تهديد للبقاء والسلامة وبالفعل أمن بلدي والدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى أكبر من التهديد الذي يشكله تغير المناخ. يواصل العلم التحذير من أننا على عتبة تغيرات لا سبيل إلى عكس مسارها وكارثية محتملة لنظام المناخ العالمي. وتشهد الانبعاثات العالمية، وهي السبب الرئيسي في تغير المناخ الناشئ عن النشاط البشري، ارتفاعا بأسرع معدل لها في التاريخ، حتى بينما نشهد فقدان الجليد الهائل والمتسارع من الغطاء الجليدي في غرينلاند و أنتاركتيكا ومضاعفة معدل ارتفاع مستوى سطح البحر.

نحن نمر بنقطة تحول رئيسية في تاريخ البشرية. هل نحن على استعداد للتضحية بالأعضاء الأكثر ضعفا في المجتمع الدولي؟ هذا هو الخيار القاسي الذي نواجهه. ولكن بعد اختفاء الجزر، من سيكون التالي؟ إن التقاعس عن العمل أو التقصير في اتخاذ الإجراءات أمر لا يغتفر ولا يمكن الدفاع عنه من الناحية الأخلاقية، نظرا لمستوى يقين الأدلة العلمية أمامنا والأدوات التكنولوجية والمالية المتاحة لدينا لإحداث التغيير اللازم.

وبينما أحرز بعض التقدم المفيد في مؤتمر ديربان بشأن تغير المناخ في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، لم نقترب من التوصل إلى حل لهذه المشكلة. ترحب بربادوس بالقرار المتخذ في ديربان لإطلاق المفاوضات بشأن إبرام اتفاق جديد ملزم قانونا يصبح نافذا بعد عام ٢٠٢٠. ولكن، بالنسبة لنا لا معنى لإبرام اتفاق آخر بعد عام ٢٠٢٠ إذا لم تتخذ الآن إجراءات طموحة للحد من الانبعاثات العالمية وتوفير التمويل والتكنولوجيا للبلدان النامية الضعيفة. ويعد ذلك ضروريا إذا أردنا التكيف مع استمرار تفاقم آثار تغير المناخ. يجب أن يعطي مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ الذي سيعقد في الدوحة الأولوية للإجراءات المزمع اتخاذها قبل عام ٢٠٢٠ لكفالة تحرك العالم صوب الاتجاه الصحيح في عام ٢٠٢٠ لتحقيق الأهداف المتفق عليها عالميا المتمثلة في الإبقاء على درجة الحرارة العالمية دون مستوى درجتين أو درجة ونصف. وتتطلب مثل هذه الأعمال الوضوح من البلدان المتقدمة النمو بشأن مقياس التمويل المقدم لقضايا المناخ بعد انتهاء فترة تمويل البدء السريع هذا العام، وزيادة الشعور بالاستعجال والطموح في الحد من الانبعاثات العالمية قبل عام ٢٠٢٠ لتخفيف الآثار الكارثية المحتملة لتغير المناخ إلى أدنى حد وتجنبها.

ألقت بربادوس وغيرها من الدول الجزرية الصغيرة النامية بدعمها الكامل لمبادرة الطاقة المستدامة للجميع التي أطلقها الأمين العام. واستضافت حكومة بربادوس، في أيار/مايو من هذا العام، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المؤتمر الرفيع المستوى للدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن تحقيق الطاقة المستدامة للجميع في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وركزت على التحديات والفرص والالتزامات. في ذلك الاجتماع اعتمد إعلان بربادوس، الذي يحدد جدول أعمال طموح وعملي المنحى لتحقيق الهدف المتمثل في توفير الطاقة المستدامة للجميع في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي تعبير ملموس عن تصميمنا الصلب، وافقت ٢٢ دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية على إدراج مجموعة من الالتزامات الطوعية الطموحة، في مرفق لهذا الإعلان، بغية تعزيز الأنشطة التحويلية في مجالات الطاقة المتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة، والحصول على الطاقة والتنمية القائمة على خفض الكربون.

وأثني على حكومات أستراليا والدنمارك ونيوزيلندا والنرويج والمملكة المتحدة لتعهدها، في إعلان بربادوس، بدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في تنفيذ الالتزامات الطموحة. نحث شركاء التنمية الآخرين على الانضمام إلينا في هذه الرحلة لكفالة استقلال الطاقة لدينا. فبالنسبة لنا، لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة من دون الطاقة المستدامة.

تشاطر بربادوس الأمين العام رأيه أن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +٢٠) في البرازيل هذا العام توصل إلى عدد من المعالم الهامة. وعلى حد تعبير رئيس وزراء بربادوس،

> ”سيذكر مؤتمر ريو +٢٠ بوصفه تلك اللحظة الفريدة عندما قررنا عدم الاستسلام لمخاوفنا، بل لتحويل هذه الفترة الحالية من عدم اليقين والتقلبات العالمية إلى فرصة كبيرة لوضع جداول الأعمال الجديدة، التي يمكن بعد ذلك وضعها بشكل كامل على مدى السنوات القليلة المقبلة“.

ترحب بربادوس بالاتفاق الذي أبرم في ريو لعقد المؤتمر العالمي الثالث بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠١٤، بعد عقدين من انعقاد المؤتمر الأول للدول الجزرية الصغيرة النامية في بربادوس. ويمكن أن يطمئن المجتمع الدولي أن بربادوس ستضطلع بدورها لضمان نجاح المؤتمر.

ستنظر الجمعية، خلال هذه الدورة، في مشروع قرار بشأن التنمية المستدامة لمنطقة البحر الكاريبي. أدركنا في منطقة البحر الكاريبي أن اتباع نهج إداري متكامل يضم جميع أصحاب المصلحة يوفر لنا الخيار الأفضل لحماية البحر الكاريبي، ومواردنا المشتركة الأكثر قيمة. وقد قادت بربادوس جهد إقليمي في رابطة الدول الكاريبية لإنشاء اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي. تمثل اللجنة إطار حوكمة للمحيطات لتعزيز التعاون من أجل تحقيق الإدارة الفعالة لمنطقة البحر الكاريبي. تدعو بربادوس المجتمع الدولي لدعم هذه المبادرة، بما في ذلك من خلال إعلان الجمعية العامة منطقة البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة.

لا يزال أمن المواطن يمثل مصدر قلق كبير لبربادوس. أصبحت المنطقة الجماعة الكاريبية دون الإقليمية نقطة عبور ومقصدا رئيسيا للاتجار بالمخدرات والأسلحة النارية غير المشروعة. ونتيجة لذلك، تواصل حالات الجريمة والعنف الارتفاع في المنطقة، وتهدد بتقويض الكثير من مكاسبنا الاقتصادية والاجتماعية. وقد أجبرت البلدان النامية مثل بلدنا لتحويل الموارد المالية وغيرها المخصصة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لاستخدامها في مكافحة هذه الآفة عبر الوطنية.

إن العبء الثقيل الذي يلقيه ذلك على سكان منطقتنا يوضح بجلاء شديد أهمية برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. كما يؤكد أيضا الحاجة إلى إبرام معاهدة قوية وملزمة قانونا لتجارة الأسلحة، تحدد أعلى المعايير الدولية الممكنة لنقل الأسلحة التقليدية. ونشاطر العديد من الدول الأعضاء خيبة الأمل الشديدة لفشل المؤتمر بشأن معاهدة تجارة الأسلحة في التوصل إلى اتفاق على نص المعاهدة قبل إبرامها. لا يمكن أن تتصور بربادوس معاهدة لتجارة الأسلحة لا تتضمن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكوناتها وذخيرتها. تتوقع بربادوس أنه على الرغم من تلك الانتكاسة، ستستأنف المفاوضات بشأن معاهدة تجارة الأسلحة خلال هذه الدورة.

وعلى الصعيد الوطني، نقدر استمرار التعاون مع الشركاء الثنائيين والهيئات الإقليمية والدولية مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويشمل ذلك البرامج التي تهدف إلى منع وخفض مستويات العنف والجريمة في مجتمعنا. ونتطلع إلى إعادة فتح وشيك لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمنطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية، الذي عرضت حكومتي مرة أخرى أن تستضيفه.

من المسلم به أن السلام والأمن والتنمية يرتبطان ارتباطا لا انفصام له ويعزز بعضها بعضا. ولذلك ما يثلج صدر باربدوس أن منظمة الأمم المتحدة قد تجاوزت الدبلوماسية الوقائية التقليدية، في تعاملها مع منع نشوب النزاع. نؤيد السعي لوضع استراتيجيات شاملة تعالج الأسباب الهيكلية المتجذرة للنزاع، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والانتخابات، وبناء المؤسسات الديمقراطية.

وبصفتنا أسرة أُمم، فإننا نواصل السعي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد كان النجاح متفاوتاً، وزادته الأزمة المالية العالمية الراهنة صعوبة. والموعد المستهدَف للتنفيذ عام ٢٠١٥ يلوح في الأفق واسعاً، ونحن نتشاطر الشواغل الدولية إزاء كون الأهداف الإنمائية للألفية قد تصبح ضحايا الأجواء الراهنة. وإننا إذ نصوغ برنامج التنمية بعد عام ٢٠١٥، يجب ألاّ نغفل عن إلحاح تنفيذ تلك الأهداف.

أود أن أؤكِّد التزام بلدي بسيادة القانون والتزامنا الثابت بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وإنني أغتنم هذه الفرصة للتكلُّم جهراً ضدّ الفرض الأحاديّ المتواصل للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا من جانب الولايات المتحدة. وبربادوس تنضمّ إلى الغالبية الساحقة من الدول الأعضاء في معارضة هذا الإجراء الذي طال أمده كثيراً. وهذه الحالة تستدعي حلاً فورياً إذا أريد لهذه الضائقة والمعاناة غير الضرورية المفروضة على الشعب الكوبي أن تنتهي. لذا، فإننا نشجِّع التواصل البنّاء بين الجانبين.

إنَّ الديمقراطيات الناشطة القوية هي الأساس الذي يُبنى عليه السلام والأمن والرخاء الدولي. وبربادوس، بصفتها دولة ديمقراطية ذات التزام عريق وعميق بالتعددية الفعّالة للأطراف، فإنها تُؤكِّد العلاقة الأساسية بين التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان. والأمم المتحدة هي الجهاز العالمي الوحيد ذات المشروعية غير القابلة للجدال لقيادة مجابهة عالمية للتحديات التي تواجه البشرية. وإذ تُدرك بربادوس ذلك، فإنها تبقى ثابتة في التزامها بالأمم المتحدة وما تنادي به.

الرئيس بالنيابة (تكلَّم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عثمان محمد صالح، وزير خارجية إريتريا.

السيد صالح (إريتريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه تهانئي الصادقة إلى رئيس الجمعية العامة وبلده، صربيا، على انتخابه لترؤُّس الدورة السابعة والستين. وإنني لعلى ثقة بأنه سيقود هذه الدورة للجمعية العامّة إلى خاتمة ناجحة بما لديه من خبرة ومهارة دبلوماسية غنية. وأتعهَّد بالدعم من الوفد الإريتري لجهوده النبيلة خدمة للمصلحة العامّة.

وأودّ أن أوجِّه تحية صادقة إلى الرئيس السابق، السيد ناصر عبد العزيز النصر، على عمله الجدير بالثناء في الدورة السادسة والستين للجمعية العامّة. فقد خدمَنا خدمة جليلة. كما أودّ أن أشكر الأمين العام بان كي – مون على قيادته وتقريره (A/67/2) بشأن أعمال أممنا المتحدة في مستهلّ هذه المناقشة العامة.

لقد مضى نحو سبعة عقود منذ إنشاء الإمم المتحدة، ولا ريب في أنَّ العالم شهد الكثير من التقدّم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتقني. ولكن من الواضح أنّ الأمم المتحدة لم تنجح في غرضها الأسمى المتمثل في إنقاذ البشرية من ويلات الحرب. ففي السنوات الـ ٦٧ الماضية، كان من الصعب وجود سنة واحدة لم تشتعل فيها حرب في مكان ما من العالم. والبارز بشكل خاص هو كون أن الدول الكبرى هي المهندسة والجهات الفعّالة الرئيسية في معظم تلك الحروب – وهذه الدول نفسها، بحكم موقعها في مجلس الأمن، ينبغي أن تكون قد تحمَّلت المسؤولية الكبرى في صون السلام والاستقرار.

وعلى جبهة أخرى، وعلى الرغم من التقدّم المُحرَز، يبقى مئات ملايين الناس في العالم النامي، فضلاً عن البلدان المتقدِّمة النمو، يُعانون في القرن الحادي والعشرين سوط الفقر والأمراض التي تسهل الوقاية منها، والوفيات المبكّرة التي يمكن تفاديها.

وبالإضافة إلى الكوارث المزدوجة للحرب والفقر، يواجه عالمنا الآن تهديداً بيئياً يضع على المحك سُبُل معيشة البشرية وبقاءها. لذا، من المُربِك أنَّ الهيكلية السياسية والاقتصادية والأمنية العالمية الراهنة غير كافية لمعالجة التحديات التي نواجهها جميعاً. ومنظومة الأمم المتحدة، كما أشير تكراراً، عفا عليها الزمن حقاً. فقد أُضعِفت الجمعية العامّة. ومجلس الأمن تهيمن عليه دولة عضو دائم قويٌّ، ممّا يجعله مشلولاً بشكل متزايد. وتجري مقاومة التغيير من جانب أولئك الذين يعتقدون أنهم استفادوا من النظام القديم البالي. واحترام المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية للدول، وعدم التدخُّل في شؤونها الداخلية – التي تشكِّل أركان القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة – آخذة في التآكل ويجري انتهاكها عمداً. كما أنَّ الأهداف

النبيلة لحماية حقوق الإنسان وأرواح المدنيين يجري استخدامها بانتقائية واستخفاف لتبرير عدوان عسكري وتدخُّل خارجي وفرض جزاءات – جماعياً كما أحادياً – لزعزعة استقرار الدول وتغيير الحكومات وكسب منافع اقتصادية.

وتعتقد إريتريا أنّ غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتشاطر هذا التقييم الموجز. وهذا هو حقاً موقف أفريقيا ومعظم البلدان النامية وحركة عدم الانحياز والدول الناشئة والكثيرين في العالم المتقدِّم. وما يحتاج إليه الآن هذا التوافق الناشئ في الآراء هو جهد متضافر ومنسَّق لإحداث تغيير حقيقي، يشمل منظومة الأمم المتحدة، ويمكن أن يؤدي إلى عالم أكثر سلاماً وعدلاً وإنصافاً.

وما من بقعة في العالم أكثر حاجة إلى التغيير الإيجابي من القارة الأفريقية، التي تبقى مُهمَّشة وبلا صوت تقريباً. لكنها مع ذلك قارة ذات إمكانات هائلة، وهناك فعلياً علامات لا لبس فيها، على صحوها ولو مبدئياً. ويتَّخذ عدد من البلدان الأفريقية خطوات جادّة في الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ويمضي تنشيط الاتحاد الأفريقي سريعاً. ونأمل أن تُدعم هذه المبادرة الأفريقية، التي سيكون لها تأثير إيجابي على الاقتصاد العالمي والحوكمة الدولية، ببيئة دولية أكثر ملاءمة ومن الأمم المتحدة.

إنَّ إريتريا مقتنعة بأنَّ منطقتنا دون الإقليمية، القرن الأفريقي، ستتغلَّب على صعوباتها الراهنة، وستُسهم إسهاماً كبيراً في إعادة انبعاث أفريقيا حيوية ومزدهرة. وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجهها، فقد أحرزت تقدماً ملحوظاً في خدمة شعبها والعناية به، وفي إعادة بناء اقتصادها، وركَّزت على تحديث هياكلها الأساسية، بما يشمل تطوير الطاقة المتجددة، مع منظور التجارة الإقليمية والاستثمار والتكامل. وهي ستواصل العمل لضمان حياة كريمة ورخاء لمواطنيها، في منطقة هادئة ومتعاونة، وعالَم أكثر عدلاً وإنصافاً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية) : أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ج. ل. بيريس، وزير خارجة جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية.

السيد بيريس (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن حكومة جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية، أهنِّئ فوك ييريمتش على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. فمهاراته المُثبَتة وشخصيته الرائعة لا تترك مجالاً للشك بأننا سنحقِّق أهدافنا لهذه الدورة في ظلّ قيادته المقتدرة. كما يسرُّ سري لانكا أن تؤيِّد الموضوع الذي اقترحه للمناقشة الرفيعة المستوى لهذه السنة.

لقد شَكَّلت الأمم المتحدة على مدى ٦٧ عاماً منتدىً متميِّزاً لحلّ المنازعات الدولية والتفاوض بشأن الأهداف العالمية الرئيسية. وسري لانكا، بصفتها عضواً مؤسساً في حركة عدم الانحياز، تتمسَّك بثبات، في إدارة العلاقات الدولية، بمبادئ التعايش السلمي، والاحترام المتبادَل من كل دولة لسيادة الدولة الأخرى وسلامتها الإقليمية، وبعدم التدخُّل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وبالمساواة والمصلحة المتبادَلة. وتعتقد سري لانكا أنّه في تسوية النزاعات الدولية، يجب أن يستند العمل إلى المبدأ الأساسي للمساواة في سيادة الدول، وهو مبدأ راسخ في ميثاق الأمم المتحدة. والميل الملحوظ مؤخراً إلى التدخُّل الانتقائي والقسري في الشؤون الداخلية للدول يرتفع في مواجهة هذا المبدأ، ويُضعِف الثقة المعزَّزة بعناية في منظومة الأمم المتحدة.

كما شكَّلت الأزمة المالية العالمية تحدِّياً كبيراً للمجتمع الدولي بأسره. ومن الأهمية بمكان في هذا السياق ضمان ألاّ تشكِّل أية استراتيجيات مُستخدَمة لتحقيق التعافي أعباء غير مُبرَّرة على البلدان النامية، في نضالها لتهيئة ظروف معيشية أفضل لشعوبها. وأيُّ انتعاش لا ينهض بالبلدان النامية في الوقت نفسه سيكون غير مستدام بحكم طبيعته الجوهرية. ومن

المفارقة أنَّ البلدان ذاتها التي نشأت فيها الأزمة المالية تسعى الآن إلى تقديم وصفات سياسة عامّة للآخرين.

وقد لوحظ أنَّ بلداناً عديدة من الجنوب قد تجاوزت الأزمة المالية بنجاح. واقتصاد سري لانكا، الذي أُدير بعناية أثناء هذه الفترة، هو أحد الاقتصادات الآسيوية التي سجَّلت مكاسب مثيرة للإعجاب بكلّ المعايير. وتحقَّقت نسبة نموّ قدرها ٨،٢ في المائة في عام ٢٠١١. وفي أعقاب نهاية النزاع في عام ٢٠٠٩، سجَّلت المناطق التي خضعت سابقاً لسيطرة الإرهابيين، وهي الإقليم الشمالي بالتحديد، نسبة نموّ في الناتج المحلّي الإجمالي قدرها ٢٧ في المائة في عام ٢٠١١. والطفرة الكبرى في الزراعة ومصائد الأسماك بشكل خاص أسهمت إسهاماً بارزاً في هذه النتيجة.

إننا الآن في منعطَف هامّ في تاريخ البشرية، حيث يبدو تغيّر المناخ التحدّي الأكبر لجوهر وجود البشرية. وما انفكّت بلدان نامية عديدة، بينها بلدي بالذات، تناضل لاستعادة الفرص المفقودة وتحسين وسائل العيش لشعوبها، بينما تتفرَّس في وجه الاحترار العالمي. وتبقى انبعاثاتنا من الكربون غير جديرة بالذكر. ويتعيَّن على العالم المتقدِّم أن يفي بتعهُّداته الرسمية مساعدة البلدان النامية، في سعينا إلى الهدف المشترَك المتمثّل بكبْح تغيُّر المناخ الناجم عن أنشطة بشرية.

إنَّ مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) الذي عُقِد في حزيران/يونيه ٢٠١٢ أثبت بشكل مُقنِع فعالية عمليات الأمم المتحدة. لكنَّ إمكانات الاقتصاد الأخضر ستكون أقلّ جاذبية إذا لم نفهم بوضوح عواقبه الطويلة الأجل على الاستراتيجيات الاقتصادية المستدامة على الصعيد الوطني. ولا يجوز للتحوُّل إلى اقتصاد أخضر أن يولِّد عوامل خارجية سلبية تُعيق النمو الاقتصادي وتكرِّس الإجحاف الاجتماعي والفقر. ويتعيَّن على المساعدة للبلدان النامية في إطار آليات التعاون الإنمائي بين الشمال والجنوب أن تأخذ في الحسبان المبادرات العالمية للتخفيف من العواقب السلبية للتطبيق الصارم لمبادئ الاقتصاد الأخضر. ويجب الاعتراف بجهود البلدان النامية نفسها في هذا الصدد وتقديم المزيد من التيسير لها.

وبصفتنا دُوَلاً أعضاء، علينا احترام المبادئ التي تفاوض عليها المجتمع الدولي بصبر. وهذه المبادئ بالتحديد هي المساواة في الحقوق، والمساواة في السيادة لجميع الدول والحقّ في التنمية، كما أكّدتها الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ (القرار ٢٨٨/٦٦، المُرفَق). فيجب ترسيخ مصالح العالم النامي وحمايتها. لذا، لا ينبغي تطبيق أية شروط تقييدية على نماذج التنمية أو نُهُجها المعتمَدة من جانب الدول الأعضاء، يمكن أن تحول دون تحقيق التنمية المستدامة إلى جانب القضاء على الفقر.

والبلدان متوسطة الدخل هي القوة الدافعة الرئيسية لدعم اقتصادنا العالمي. فاستراتيجيات السياسة الاقتصادية الاجتماعية المتوازنة في سري لانكا مكنتنا من الارتقاء إلى مركز الدخل المتوسط قبل بضع سنوات. وكما أكّدنا تكراراً، إنَّ بلوغ البلدان حالة الدخل المتوسط لا يقدِّم بحدّ ذاته حلاً لمسألة الفقر والتحديات الإنمائية الأخرى.

وأودّ أن أذكر بالتحديد أنَّ سري لانكا تعتمد استراتيجية إنمائية فريدة تمكِّن المواطنين، مع اهتمام خاص باحتياجات التنمية الاجتماعية. وقد دأبت على إحداث تغيير تحوُّلي في حياة شعبها، بالتعبئة الفعّالة للموارد المتاحة وتنفيذ برامج مستدامة محورها المواطن. وركّزت سري لانكا على التفاعلات التآزرية بين الرعاية الصحية والتعليم، وتطوير الهياكل الأساسية العامّة، بما فيها المياه والمرافق الصحية المُحسَّنة والنقل والاتصالات، ولا سيّما في إطار نهج إنمائي إقليمي متكامل، نعتبره ذات أهمية. كما أننا نتمتَّع بنسبة محو أمّية قدرها ٩٨ في المائة، ونَصيب الفتيات منها أعلى. ويتجسَّد نجاح هذه الاستراتيجية

في مرتبة سري لانكا العالية على مؤشر التنمية البشرية، وهو ما يحقّ لنا الاعتزاز به.

لقد حقَّقت سري لانكا العديد من الأهداف الإنمائية للألفية، وقطعت شوطاً طويلاً على المسار نحو تحقيقها جميعاً بحلول عام ٢٠١٥، بما فيها القضاء على الفقر. وقد بقي القضاء على الفقر وتحسين نوعية حياة شعبنا الركن الأساسي لسياسات التنمية الاجتماعية في سري لانكا طوال عقود عديدة. ورسمت وثيقة السياسة الرئيسية لسري لانكا ”ماهيندا شينتانا – الرؤية المستقبلية“ غاياتٍ محددة لمكافحة الفقر في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. وصُمِّمت مجموعة مشاريع للقضاء على الفقر بحلول عام ٢٠١٦. ومن خلال برنامجَي غاما ناغوما وديفي ناغوما، اللذين يتناولان إنهاض القرية وتعزيز سُبُل العيش والمداخيل، ثابرنا على السعي إلى القضاء على الفقر الريفي وضمان الأمن الغذائي. وما فتئ هذان البرنامجان يعزِّزان مفهوم العمالة الذاتية، مع توجيه المساعدة المالية والتقنية نحو الشباب والنساء في المناطق الريفية، بما فيها تلك التي عانت الصراع الإرهابي.

ومساهمة المرأة في التحقيق الناجح لمعظم الأهداف الإنمائية للألفية في سري لانكا ذات أهمية بالغة. فالنساء اللواتي يُحسِنَّ القراءة والكتابة يُشجِّعنَ أطفالهنّ أيضاً على التركيز على التعليم والتطلُّع إلى غايات أسمى. ومن خلال مشاركة المرأة، تميَّزت سري لانكا بإنجازاتها في برامج منظمة الصحة العالمية لتعزيز الرضاعة الطبيعية والتحصين. وأشير باعتزاز إلى أنّ سري لانكا أعطت رئيسة الوزراء المنتخَبة الأولى في العالم عام ١٩٦٠.

وقد بذلنا جهوداً حقيقية لضمان أن توزَّع وتُتاح بالتساوي ثمار التنمية الاقتصادية، ولا سيّما للشرائح الأكثر ضعفاً في المجتمع. وكفلنا ألاّ تقتصر الحركة الاجتماعية على المحظوظين في بلدات الجزيرة ومدنها، بل أن تصل إلى عمق المناطق الداخلية الريفية النائية.

ومنذ ثلاث سنوات، أنهت حكومة بلدي جزءاً كبيراً من مواجهتها للتحدّي المتمثل في الإرهاب بجهودها الذاتية. وسري لانكا ملتزمة التزاماً ثابتاً بمعالجة مظالم جميع الأطراف المتضررة بالنزاع الداخلي.

وبعد إصدار تقرير لجنة الدروس المستفادة والمصالحة، وهي آلية محلية أنشأها رئيس سري لانكا، اعتمدت خطة عمل من أجل التنفيذ العاجل لتوصيات اللجنة. ووافق مجلس الوزراء على خطة عمل وطنية شاملة لحقوق الإنسان بأطر زمنية محددة. كما اقترحت الحكومة إجراء عملية شفافة وديمقراطية في إطار لجنة برلمانية مختارة لمعالجة المسائل المتعلقة بالمصالحة بعد انتهاء النزاع. وللأسف، تأخرت تلك المبادرة بسبب فشل بعض أحزاب المعارضة في تسمية ممثليها.

وتجسد سري لانكا التحديات التي يواجهها أي مجتمع تخلص من شبح نزاع استمر على مدى ثلاثة عقود؛ ويدخل البلد الآن عصرا للسلام والطمأنينة. ولا يترك التقلص التدريجي للتحديات وقصر الفترة التي انقضت بعد نهاية النزاع مجالا للشك في درجة النجاح الذي أحرزته حكومة سري لانكا فيما يتعلق بالمجموعة الواسعة للمسائل المتصلة بالتنمية والمصالحة. فلم يمض سوى حوالي ثلاث سنوات منذ انتهاء النزاع.

وكان تحديد الأولويات السمة المحورية لخطة العمل التي وضعتها الحكومة. ومن الأمور الواضحة التقدم المحرز على أرض الواقع خلال فترة الأعوام الثلاثة الماضية فيما يتعلق بإعادة توطين الأشخاص المشردين داخليا؛ وإعادة إدماج آلاف المقاتلين السابقين في المجتمع بعد مشاركتهم في برامج التدريب على مهارات كسب الرزق، التي أعدهم لكسب معيشتهم بكرامة واستقلال؛ والاستكمال السريع لعملية إزالة

الألغام؛ والتركيز غير المسبوق على تطوير البنية التحتية الذي يؤدي إلى التنشيط المرئي للغاية لاقتصاد الجزيرة بصورة عامة، والمقاطعة الشمالية على وجه الخصوص.

وتظهر تجربة سري لانكا انه، في ظل القيادة الدينامكية ذات الجودة العالية والالتزام الثابت التي يضطلع بها الرئيس ماهيندا راجاباكسا، إضافة إلى الإستراتيجية السياسية والعسكرية الفعالة والصلة القوية مع جميع قطاعات المجتمع، يمكن التغلب على أشد قوى الإرهاب وحشية. وليس لأي أحد التزام بتحقيق المصالحة بروح شاملة للجميع الأطراف أكبر من التزام حكومتنا. ويمكن بسهولة للضغوط الخارجية غير المفيدة ودعم المصالح الحزبية الضيقة أن تعرقل المبادرات التي أسفرت عن نتائج كبيرة للغاية وإحلال السلام على أرض الواقع، في حين نبدأ فصلا جديدا ومثيرا في تاريخ بلدنا.

وفي سعي المجتمع الدولي لتحقيق بعض مظاهر الإنصاف في التنمية الاقتصادية في جميع القارات، علينا أن نواصل التركز المتزايد على القارة الأفريقية، لا سيما من خلال التعاون بين بلدان الجنوب. وتوسع سري لانكا بقوة انخراطها مع المنطقة، وبخاصة في المسائل المتصلة بالتجارة والاستثمار والسياحة والمساعدة الفنية.

وينبغي أن يكون لجميع مساعينا الحالية تركيز أقوى على الأطفال والشباب، الذين هم الأمناء على مستقبلنا.

وأيدنا باستمرار القرار ٦/٦٦ وضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الظالم المفروض على كوبا. وليس للجزاءات الانفرادية من ذلك الطابع، التي تلحق الضرر بالناس العاديين، أي مكان في التعامل الدولي المعاصر.

ولا يزال الإرهاب آفة في العالم المعاصر، ويهدد مجتمعاتنا ويعيق إحراز التقدم الاجتماع – الاقتصادي لشعوبنا. ولا تزال سري لانكا، بوصفها بلدا خرج من إرهاب قاس ووحشي، تؤيد بقوة جميع الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تعزيز السلام والأمن والقضاء على جميع أشكال الإرهاب، بدون استثناء. وفي مسعانا الجماعي للقضاء على الإرهاب، لا بد أن نتجنب بصورة صارمة التطبيق الانتقائي للمبادئ وازدواج المعايير. ويجب إدانة الإرهاب أيا كان مصدرة ومكافحته بصورة صارمة.

وثبت أن الإرهاب أقام صلات وثيقة مع الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في شكل جرائم الفضاء الحاسوبي وانتحال الشخصية والجريمة المتصلة بالبيئة والقرصنة البحرية وتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص والمخدرات. وبرزت القرصنة البحرية باعتبارها تهديدا رئيسيا للممرات البحرية الدولية وأضافت عبئا اقتصاديا آخر إلى التجارة العالمية. وسري لانكا، التي ما برحت دولة تجارية على مدى قرون، تؤيد بحماس الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى مكافحة ذلك التهديد. ولكن لا بد أن نتذكر أن القرصنة تنشأ في البر وان أي حل للقرصنة يجب أيضا أن يتصدى لأسبابها وللتطورات في البر.

ويتطلب النقل غير المشروع للمهاجرين بحثا عن حياة أفضل في الخارج على يد الشبكات الإجرامية اهتمامنا الجماعي. كما أن سري لانكا تواصل التعاون الوثيق في ذلك الصدد مع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف. ونحن، بوصفنا عضوا في عملية بالي، ملتزمون بالتعاون في بناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات والتعاون في مجال إنفاذ القانون. وفي الوقت نفسه، نؤمن بضرورة تبادل المعلومات بحسن نية، والإقرار بان العمل من جانب مجموعة من الدول الأعضاء، مع مصالحها الوطنية المختلفة، أمر أساسي لمكافحة الشبكات المتطورة لتهريب البشر.

وإحدى المسائل القديمة العهد التي تؤثر على ضمير المجتمع الدولي وتستلزم اهتمامنا الجماعي المستمر هي إعادة

حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وسري لانكا تؤيد تأييدا تاما تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن فلسطين، التي ستمهد الطريق أمام تحقيق قيام الدولة للشعب الفلسطيني وإحلال السلام الدائم في المنطقة. وسري لانكا تؤيد بشكل كامل فلسطين في جهودها للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

وسري لانكا تدين بلا تحفظ تشويه صورة جميع الأديان والقادة الدينيين. ومع أن الحق في حرية التعبير أساسي لنظامنا للقيم، ينبغي ألا يساء استخدام ذلك الحق لإلحاق الأذى بمشاعر المؤمنين، سواء كانوا بوذيين أو مسلمين أو مسيحيين أو هندوس أو يهود أو إتباع ديانات أخرى. ولا بد من استخدام جميع الآليات المتاحة لمنع تشويه صورة جميع الأديان واستغلال الرموز الدينية للأغراض التجارية.

وفي الختام، إن سري لانكا الآن بصدد اتخاذ ترتيبات لاستضافة المؤتمر العالمي للشباب. وسيكون الهدف الأولي تعزيز إدماج الشباب في العملية الوطنية لصنع القرار فيما يتعلق بالتنمية وتنفيذ جدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥. وبكل ود أوجه دعوة مفتوحة إلى جميع الدول الأعضاء الزميلة للتكاتف معنا لإنجاح ذلك الحدث العالمي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بازيل إيكويبي، وزير الخارجية والفرانكفونية في جمهورية الكونغو.

السيد إيكويبي (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): من المصادفات السعيدة – وهي مصادفة تسرني كثيرا – أن مواطن بلدي، الذي يتولى رئاسة هذه الجلسة، أعطاني الكلمة.

وبالرغم من التقدم المحرز في مجال المعرفة والتوقع، فان تطور البشرية لا يزال عرضة لحالات عدم اليقين. وفي ذلك الصدد فان المطلوب من الأمم المتحدة، وهي المنتدى المناسب للبحث عن الحلول الجماعية للعديد من التحديات التي تشكل عالمنا، العمل كل يوم للاضطلاع بدور أقوى.

ويمثل استمرار وتكرار بؤر التوتر من جميع الأنواع تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين، وهو يعرض للخطر تنفيذ جميع مشاريع التنمية المستدامة ويهدد بشكل خطير تعزيز حماية حقوق الإنسان. وفي ذلك السياق من المناسب أن تفتتح الدورة السابعة والستون للجمعية العامة تحت راية الموضوع ”معالجة أو تسوية المنازعات أو الحالات الدولية بالوسائل السلمية“. ويرحب وفد بلدي بذلك الاختيار، الذي يتماشى أيضا مع موضوع الدورة السابقة بشأن الوساطة ويعكس بطريقة حسنة التوقيت الشواغل الحالية وتطلعات دولنا.

وقبل عام، متكلما من هذه المنصة، شددت على أهمية وضرورة الوساطة باعتبارها أداة أساسية لمنع نشوب الصراعات وتسويتها، وهي أداة برهنت على جدواها، ليس في أفريقيا وحدها بل في جميع أرجاء العالم.

واختارت الكونغو، بعد أن تحملت أهوال النزاع المسلحة لفترة سنوات في التسعينيات، طريق الوساطة والحوار. وبفضل ذلك الالتزام، تمكن بلدي من التغلب على الاضطرابات الاجتماعية – السياسية التي وقعت في تاريخية القريب، واليوم أفسح السلام الذي يسود في جميع أنحاء البلد الطريق للزخم اللازم لتعزيز عملياتنا الديمقراطية وتنميتنا الاقتصادية. وأجريت جولتان من الانتخابات التشريعية في جو من الهدوء في ١٥ تموز/يوليه و ٥ آب/أغسطس، وأعقبها الاحتفال السلمي في ١٥ آب/أغسطس بالذكرى السنوية الثانية والخمسين لاستقلالنا في مدينة كينكالا، عاصمة محافظة بول، التي شهدت أعمال العنف لفترة طويلة؛ وتلك المناسبات تعمل بوصفها نماذج إضافية للتطورات الايجابية.

ويود الكونغو، الذي استمد قوة من تلك التجربة، أن يعرب عن قلقه العميق حيال استمرار الأزمات التي تهدد

السلام والأمن، على الصعيدين الإقليمي والدولي. وعلى مدى العديد من الأعوام ظلت أفريقيا المسرح المفضل للتراع. واليوم هناك عدد من البلدان الأفريقية – وفي الواقع، في بعض الحالات منطقة بأكملها، مثل منطقة الساحل – لا تزال تحت رحمة عدم الاستقرار والأزمات المعقدة بشكل متزايد. ومدرج في جداول أعمال الاجتماعات الرفيعة المستوى خلال الدورة الحالية للأمم المتحدة العديد من الاجتماعات المكرسة للصراعات في أفريقيا، وهو بلا شك دليل على عدم استقرار العالم. ومع ذلك، يمكننا أن نتفق على أن التراعات والأزمات قد وسمت القارة الأفريقية لكامل تاريخ ما بعد استقلالها كما أثرت القارة بتجربة مبادرات الوساطة وحشدت الجهود الرامية إلى تسوية التراعات بالوسائل السلمية.

وتتعامل جمهورية الكونغو الديمقراطية مع أزمة خطيرة في الجزء الشرقي من البلد، وهي تتسم بأعمال العنف المتكررة التي أسفرت عن مأساة إنسانية لا يمكن تحملها نجمت من الجماعات المسلحة الصغيرة لحركة ٢٣ مارس وقوى المعارضة الأخرى. وتمثل تلك الحالة تهديدا خطيرا للسلام والأمن ولسلامة البلد الشقيق وتنميته. وفضلا عن ذلك، يمكن تلمسها في جميع أنحاء منطقة البحيرات الكبرى في النتائج السياسة والأمنية والاجتماعية – الاقتصادية والإنسانية. ورؤساء دول وحكومات المنطقة، الذين اجتمعوا في المؤتمر الدولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى، ملتزمون التزاما كاملا بالسعي لإيجاد حلول سلمية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة، كما فعلت صباح هذا اليوم، لأشيد مرة أخرى بمبادرة الأمين العام بان كي – مون لتنظيم اجتماع رفيع المستوى في ٢٧ أيلول/سبتمبر بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو من المؤكد سيوفر زخما للمؤتمر الدولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى، الذي يعقد بدعم من الاتحاد الأفريقي. فالكونغو الملتزمة بذلك المسعى باعتبارها جارا، ودولة عضوا في المؤتمر وعضوا في مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، تتفق مع استنتاجات ذلك الاجتماع الهام، على أمل أن تشهد تحقيقها في أقرب وقت ممكن، بغية تمكين جمهورية الكونغو الديمقراطية من استعادة استقرارها والاضطلاع بالدور المتوقع من ذلك البلد الكبير. وستواصل منطقتنا جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف التي نسعى إليها وسنستخدم جميع الآليات المتاحة لنا لتحقيق هذه الأهداف.

وفي كانون الأول/ديسمبر ستستضيف الكونغو الاجتماع الخامس والثلاثين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بالمسائل الأمنية في وسط أفريقيا، مما سيمكننا من الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لتلك الهيئة التابعة للأمم المتحدة ومواصلة تعاوننا بشأن تسوية الأزمات في المنطقة دون الإقليمية.

ويمثل انهيار الديمقراطية في مالي، التي كانت يوما ما مثالا رائعا للديمقراطية في أفريقيا، انزلاقا جديدا أدانه بلدي، في حين دعا إلى عودة إلى النظام الدستوري. وتستدعي الحالة الإنسانية المتدهورة، مقترنة مع خطر انتشار الإرهاب، التنفيذ العاجل لقرارات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالترافق مع دعم الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمجتمع الدولي، بغية ضمان عدم تكرار تلك السابقة الخطيرة في أي مكان آخر والقضاء على أي دوافع نحو زعزعة استقرار الدول وتقسيمها على يد الجماعات الإرهابية.

ولا يسع وفد بلدي سوى أن يشيد بالتطورات الايجابية في العملية السياسية التي أرساها الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي توجت في ١٠ أيلول/سبتمبر بانتخاب رئيس الجمهورية الجديد، السيد حسن شيخ محمود. وبطبيعة الحال، لا تزال هناك العديد من التحديات، لا سيما التحديات المتعلقة بتوفير الأمن، وتوحيد البلد وتحقيق المصالحة وإرساء سيادة القانون،

على سبيل المثال لا الحصر. وفي ذلك الصدد، علينا دعم الصومال بمساعدة ذلك البلد على تعزيز المكاسب التي تحققت في الأشهر الماضية، بتركيز كل جهودنا على العمل في إطار إستراتيجية عالمية لإعادة إعمار الأرض الصومالية بأكملها وتنميتها والاستمرار في اتخاذ نهج منسق ومنظم ومتسق من جانب المجتمع الدولي، دعما لجهود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وفي ما يتعلق بالنزاع بين جمهورية جنوب السودان الفتية وجمهورية السودان، يناشد وفد بلدي كلا البلدين إبداء الإرادة السياسة اللازمة وعدم ادخار أي جهد في التنفيذ الناجح لاتفاق السلام الشامل الموقع عليه، على نحو ما يتوخاه الاتحاد الأفريقي لوجود دولتين لديهما مقومات البقاء وينعمان بالسلام الدائم. ونحن نؤيد مفاوضات الاتحاد الأفريقي في إثيوبيا بشأن تلك المسألة.

وخارج القارة الأفريقية، لا سيما في ما يتعلق بالشرق الأوسط، لا تزال أعمال العنف المستمرة في بعض البلدان تبدد آفاق السلام في المنطقة، ناهيك عن عملية السلام المعطلة بين إسرائيل وفلسطين، والمصابة الآن بحالة الجمود لعدة عقود، وبعد ١٠ أعوام من اعتماد مبادرة السلام العربية. ومن الواضح أن الربيع العربي لم يحل هناك، مما يعرض للخطر مصالح السكان الذين لديهم نفس حق الآخرين في العيش في سلام مع جيرانهم في دولة لديها مقومات البقاء. وللدولة الفلسطينية مكان يليق بها في هذه الهيئة.

إن الحالة في سوريا مثيرة للقلق بشكل خاص، على نحو ما أكده المتكلمون قبلي. وفي مواجهة مخاطر زعزعة الاستقرار العامة التي تمثلها الحالة للمنطقة دون الإقليمية والعالم، فإننا ندعو إلى إيجاد تسوية منسقة وعن طريق المفاوضات تأخذ بعين الاعتبار مصالحة الأطراف المختلفة، بغية إنهاء أعمال العنف المتصاعدة والانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان.

وفي ما يتعلق بالمسألة النووية، التي تمثل تهديدا خطيرا للبشرية عموما، من الضروري أن تتحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية المسؤولية، كما ينبغي لها، عن تنفيذ التدابير المحددة التي ستمكن من إحراز تقدم نحو نزع السلاح النووي الحقيقي، مع مراقبة الحظر المفروض على انتشار الأسلحة النووية في ما يتعلق بالأغراض العسكرية. ونؤكد مجددا على أهمية احترام الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ألا وهي نزع السلاح النووي ومنع الانتشار وحق جميع الدول في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية في ظل رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويكافح جدول الأعمال الإنمائي للأمم المتحدة من أجل تقديم الدعم المستمر لبلداننا في جهودها الدؤوبة لتحسين التنمية الاقتصادية فيها ورفاه شعوبها. ولم يتم الوفاء دائما بالالتزامات التي قطعتها البلدان المصنعة في المؤتمرات الدولية الرئيسية التي عقدت تحت إشراف الأمم المتحدة. ولا تزال الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية تضعف اقتصادات البلدان المتقدمة النمو فضلا عن البلدان النامية في جميع أرجاء العالم. كما نشعر بالقلق حيال الأزمة المستمرة في منطقة اليورو وآثارها، التي تحدث تأثيرا كبيرا على بلوغ أهداف التنمية الاجتماعية على الصعيد الدولي، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وتؤثر الأزمة على مجالات مثل مكافحة الفقر والتوظيف والتعليم والصحة. وفي ضوء ذلك، يؤكد وفد بلدي مجددا على مسؤولية الأمم المتحدة ودورها المحوري في إذكاء روح التضامن والتعاون التي بوسعها أن تمكن من احترام الالتزامات المقطوعة في مجالي تقديم المعونة وتمويل التنمية.

ولا يزال تغير المناخ تهديدا خطيرا لتوازن البشرية. وللأسف، يتعين علينا أن نعترف بأننا لم ننجز من العمل ما يكفي لعكس آثاره السلبية على البيئة.

ولذلك، من المهم ألا نضيع مزيدا من الوقت وأن نعمل لإيجاد حلول ستضمن مستقبلا أفضل للأجيال القادمة.

وتمشيا مع ذلك، فقد شارك وفد بلدي مشاركة نشطة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) المعقود في حزيران/يونيه، والذي كان تبادلا رفيع المستوى لوجهات النظر بشأن تحدي تحقيق التنمية المستدامة. وقد أسمع رئيس الكونغو، دنيس ساسو نغيسو، المؤتمر صوت أفريقيا، بصفته المتحدث باسم القارة. وبينما نرحب بما أسفر عنه المؤتمر من تحليل وإعادة تأكيد على المواقف المشتركة، فإن وفد بلدي لا يزال يشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم حقيقي بشأن القضايا الهامة المتمثلة في وضع إطار مؤسسي للتنمية المستدامة والإدارة البيئية العالمية، وكذلك خطط التنفيذ.

وعلى الرغم من أن شواغل أفريقيا لم تُعالج جميعها، فإن المواقف المشتركة لأفريقيا تنعكس بشكل جيد في الوثيقة الختامية لريو+٢٠ (القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق)، وذلك بفضل عزم المجموعة الأفريقية ومثابرتها العنيدة، والتي حافظت على وحدة الصف وسعت جاهدة طوال عملية التفاوض إلى إبقاء وجهة النظر الأفريقية في الصدارة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة هنا في نيويورك للإعراب عن تقدير الرئيس ساسو نغيسو للمجموعة الأفريقية وعن شكره الخاص لفريق الخبراء بقيادة كينيا وممثلها الدائم.

إن الدورة السابعة والستين للجمعية منتدى هام لمتابعة ريو+٢٠. وأنا أحث الوفود الأفريقية مرة أخرى على التكلم بصوت واحد في الدفاع عن المصالح الأفريقية في المسألة الحيوية المتمثلة في التنمية المستدامة. وثمة أهمية خاصة للعملية الحكومية الدولية لوضع مقترحات لاستراتيجيات فعالة لتمويل التنمية المستدامة بهدف تعبئة الموارد واستخدامها بفعالية.

لقد كان بإمكاني أن أثير قضايا أخرى كثيرة، مثل إصلاح مجلس الأمن والحاجة إلى حوكمة عالمية حقيقية تراعي رغبة الشعوب في تعددية الأطراف. ولكنني سأقتصر على التكلم بإيجاز عن بعض الشواغل التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار. أولا، هناك حاجة إلى حوكمة عالمية للقضايا السياسية والأمنية عبر الإصلاح اللازم لمجلس الأمن. ويتعين علينا أيضا معالجة الإدارة الاقتصادية العالمية بمنح المزيد من السلطات للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأخيرا، هناك حاجة إلى إدارة بيئية عالمية من خلال مؤسسة دولية ذات سلطة حقيقية لحماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة.

فعصرنا يتطلب السعي إلى تحقيق تلك الأهداف المشروعة، التي تتشاطرها غالبية الدول الأعضاء في منظمتنا العالمية. ومصداقية المنظمة والثقة بها ستزيدان في العالم إذا تصدينا للتحدي المتمثل في الحوكمة العالمية بالسعي الحثيث الموحد إلى إيجاد عالم أكثر سلاما وازدهارا وعدلا لصالح الجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أرفين بوليل، وزير الشؤون الخارجية والتكامل الإقليمي والتجارة الدولية في جمهورية موريشيوس.

السيد بوليل (موريشيوس) (تكلم بالإنكليزية): إن العالم يعيش أوقاتا غير مسبوقة. فتحديات أزمة اقتصادية تلوح في الأفق الآن بقوة. وجميع الدول، المتقدمة النمو والنامية، تواجه غموضا متزايدا بشأن آفاقها الاقتصادية. وتظهر الآن مخاوف جدية بشأن الاقتصاد العالمي بعد أن كان الرخاء العالمي قد بلغ مستويات لم يسبق لها مثيل. وتتمثل مفارقة ثانية في أن البلدان الأكثر تضررا من جراء الأزمة هي تلك التي أسهمت بأقل قدر في أسبابها الجذرية.

وبينما تهدد عواقب الأزمة بإحداث تأثير أكبر على نحو مطرد، يواجه الكثير من الدول الجزرية الصغيرة الضعيفة بالفعل أيضا تهديدا كبيرا ذا طابع مختلف. إنها تواجه تهديدا وجوديا. وكما هو الحال بالنسبة للأزمة الاقتصادية، فإن البلدان التي قد تكون الأكثر تضررا من تغير المناخ هي تلك التي أسهمت بأقل

قدر في الأسباب الجذرية لتغير المناخ. وبالتالي، يواجه العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية خطرا مزدوجا يتمثل في تأثير تفاقم الأزمة الاقتصادية على تجارتها وعلى شركائها في التنمية وتأثير تغير المناخ.

والدول الضعيفة بالفعل تواجه تهديدات أكبر على الصعيد الدولي والفئات الأكثر ضعفا تواجه صعوبات أكبر في داخل الدول. والشباب يواجهون ارتفاع مستويات البطالة والنساء والأطفال يواجهون تدني فرص الحصول على الخدمات العامة والخدمات الصحية والتعليمية. وقد وضع الأمين العام بان كي – مون، في كلمته أمام آخر اجتماع لمجموعة العشرين، الأمن الغذائي والتغذوي في صدارة جدول الأعمال. وتلبية احتياجات التنمية من الطاقة يمثل شاغلا رئيسيا. وقد سلطت الاجتماعات التي عقدها المجلس الاجتماعي والاقتصادي مؤخرا الضوء مرة أخرى على الشواغل الرئيسية الأخرى، بما فيها البطالة الهيكلية وازدياد عدم المساواة والتأخر في القضاء على الفقر.

ويواجه العديد من البلدان، النامية والمتقدمة النمو على السواء، تحديا كبيرا في ما يتعلق ببطالة الشباب. وتحسين فرص الحصول على التعليم والتصدي لعدم التوافق بين المؤهلات والوظائف يمثلان الآن هدفا من الأهداف العليا للسياسات العامة. والعالم لا يمكن أن يخذل شبابه ويجب أن يمنحهم فرصة للمساهمة في الانتعاش الاقتصادي والرخاء. والمستقبل الاقتصادي لعالمنا سيتشكل وفقا لما يمكننا عمله من أجل للشباب وما يمكنهم عمله من أجل العالم الذي سيرثونه.

وبينما تعمل جميع الدول على تعزيز التنمية المستدامة، فإن العناصر الأساسية للإدارة اللازمة لتحقيق هذا الهدف تشمل جعل النمو أكثر إنصافاً وشمولا ومكافحة الفساد وزيادة المساءلة والشفافية وتعميم ثقافة النزاهة. وتؤكد موريشيوس أنه إلى جانب مبادرات معاودة النظر في أهداف التنمية، يجب أن يظل إصلاح البنيان المالي الدولي والحوكمة الاقتصادية العالمية أولوية قصوى. وموريشيوس تؤيد بقوة الرأي القائل بأن الأزمة الاقتصادية الحالية ذات طابع عالمي وأن حلول النمو الأخضر الشامل للجميع يتعين أيضا أن تكون ذات طابع عالمي.

تعاني المحادثات غير الحاسمة الجارية في إطار جولة الدوحة والمحادثات المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على السواء من انقسام تاريخي يطفو مجددا على السطح من آن لآخر وقد عاد إلى الظهور الآن في وقت أصبحت فيه الحلول العالمية ضرورية أكثر من أي وقت مضى. وستظل المناقشة حول الإدارة الاقتصادية والمالية الرشيدة على المستوى الوطني مسوغة وضرورية دائما ولكن بصرف النظر عن مدى سلامة هذه السياسات المحلية، فإن البيئة العالمية سيكون لها تأثير على النمو والتنمية، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية والاقتصادات الأصغر حجماً.

وقبل ٣٢ عاماً، سلطت اللجنة المستقلة المعنية بشؤون التنمية الدولية في تقرير برانت لعام ١٩٨٠، الضوء على الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات النامية والمتقدمة النمو والمصالح المشتركة في ما بينها. وشرح التقرير كيف أن جميع الدول ستستفيد من تعزيز الاقتصاد العالمي. وبينما يواجه العالم أزمة أخرى، ينبغي لجميع الدول أن تتذكر إلى أي مدى زاد الاعتماد المتبادل منذ تقرير برانت وأن تضع في اعتبارها الترابط والمصالح المشتركة في خطة التنمية.

وفي هذا السياق، يجب على الدول مقاومة التدابير الحمائية بوصفها مخرجا سهلا. فهي ستكون ضارة بالتأكيد في الأجلين المتوسط والطويل. وقد دعت لجنة السياسات الإنمائية، في تقريرها الصادر في تموز/يوليه ٢٠١٢ (E/2012/33)، إلى وضع خطة إنمائية تحويلية. ويجب على المجتمع الدولي التعهد بدعم وضع خطة إنمائية تحويلية استناداً إلى الإدراك بأن السياسات

الداخلية السليمة من الضروري أن تصاحبها حلول منسقة على الصعيد العالمي.

ومن الضروري أن تقوم الجمعية العامة، بعضويتها المتميزة والعالمية، بدور حاسم في المناقشة بشأن الحلول المنسقة على الصعيد العالمي.

ونحن نؤكد مجددا دعمنا لتنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي ينبغي أن يكون قادرا على أداء الدور والوظيفة الفعالين اللذين أسندهما إليه الميثاق. وفي هذا السياق، نرحب أيضا بإعادة التأكيد على ولاية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في الدوحة. ويجب أن يظل الأونكتاد بمثابة مركز تنسيق لمنظومة الأمم المتحدة للمعالجة المتكاملة للتجارة والتنمية والمسائل المترابطة المتمثلة في التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة.

وبينما يشارك العالم في المناقشة الجارية بشأن الحلول العالمية، يجب علينا تشجيع المزيد من التبادلات الاقتصادية بين الدول النامية. والتكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي عاملان رئيسيان في تحقيق التنمية مستقبلا. والتجارة والاستثمار يجب أن يصاحبهما أيضا المزيد من التعاون الإقليمي من خلال تجميع الموارد وتوفير المنافع العامة. وتجميع الموارد يستتبع زيادة وفورات الحجم ويجعل تكلفة الحصول على التكنولوجيا أقل.

ومن المجالات التي يمكن للتعاون الإقليمي أن يسهم فيها إسهاما كبيرا قطاع الطاقة. وتجميع الموارد وتنسيق السياسات على الصعيد الإقليمي وفي ما بين مجموعات البلدان النامية ذات الاحتياجات المشتركة يمكن أن ييسرا تطوير التكنولوجيا وتنفيذ مشاريع للطاقة المتجددة.

بينما نحتفل بالذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، فلنُذكر أنفسنا بإمكانات المحيطات بوصفها محركا للنمو ولنشجع التعاون الدولي في جهد جماعي واسع للاستفادة من هذه الإمكانات. وثمة إمكانات هناك ليس في ما يتعلق بالموارد الغذائية والمعدنية فحسب، ولكن أيضا للنقل والترفيه والنهوض بالعلوم.

ونرحب بإعادة تأكيد زعماء العالم في ريو دي جانيرو على أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال حالة خاصة للتنمية المستدامة نظراً لأوجه الضعف التي تنفرد بها بوجه خاص. ونتوقع أن يتبع الالتزام باتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة لمعالجة أوجه ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية اتخاذ إجراءات ملموسة. ومن الضروري تعميم مراعاة المسائل ذات الصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية بفعالية أكبر على صعيد منظومة الأمم المتحدة بالكامل وإنشاء مركز تنسيق مخصص ومحدد بوضوح داخل كل كيان من كيانات الأمم المتحدة للتعامل مع قضايا الدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي تعزيز وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية داخل إدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية لتمكينها من توفير الدعم المنسق للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وموريشيوس تنضم إلى قادة العالم الآخرين الذين دعوا جميع البلدان إلى الوفاء بالتزاماتها بتقديم المساعدة. والمجتمع الدولي لا يمكن أن ينفق هذه المبالغ الكبيرة على التفاوض بشأن تعهدات والتزامات جديدة في طائفة كاملة من الوثائق الختامية، ثم يتجاهل ما تم الاتفاق عليه. ولا يمكننا أن نتحرك إلى الأمام إلا إذا جرى الوفاء بالالتزامات السابقة.

ونحن نرحب باقتراح إنشاء مجلس للتنمية المستدامة لمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ولصياغة أهداف التنمية المستدامة. كما نرحب بتعيين فريق رفيع المستوى معني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي أن تكون تلك الكيانات وغيرها قادرة على الاستفادة مما سبق الاتفاق عليه من خلال المفاوضات العالمية.

لا بد لي أن أقول أن قلوبنا مع شعب سوريا الذي يعاني من آثار أزمة إنسانية حادة، مع غياب أي احتمال في الأفق لإيجاد حل للصراع السياسي. والمجتمع الدولي لا يمكن أن يبقى غير مبال بهذه المعاناة. كما لا يمكن للعالم أن يظل غير مبال بمعاناة الشعب الفلسطيني الذي ليست له دولة معترف بها عالمياً ويواجه مصاعب اقتصادية شديدة وانعدام الأمن. وهذه التحديات ستختبر مصداقية النظام الدولي وسلطته المعنوية.

ويجب أن أقول أيضا أنه رغم احترامنا الكامل لجميع العقائد والأديان، فإننا نعتقد بشدة أنه لا يوجد مبرر للعنف، مهما كانت شدة الغضب ردا على الحط من شأن الأديان. ونحن نؤيد أيضا المبدأ الأساسي لحماية الدبلوماسيين والمباني الدبلوماسية والذي يكمن في صلب التفاعل بين الدول، وندعو جميع أعضاء المجتمع الدولي إلى الاحترام الكامل لهذا المبدأ.

كما أننا ندعو المجتمع الدولي إلى دعم التنفيذ الكامل لخريطة الطريق التي أعدت في دولة مدغشقر المجاورة وتزويد الحكومة الانتقالية بالوسائل اللازمة لضمان سرعة العودة إلى الحكم الدستوري والديمقراطية في هذا البلد العظيم.

رحبت موريشيوس ترحيبا كبيرا بالاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن سيادة القانون. فالتنمية وزيادة الرخاء الاقتصادي ملازمان لتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. ولن يكون هناك معنى لسيادة القانون على الصعيد الدولي ما لم وحتى يكون لدى جميع الدول، لا سيما الدول الصغيرة، سبل لحل نزاعاتها مع الدول الأخرى.

والمملكة المتحدة قد اقتطعت جزءا من أراضي موريشيوس قبل الاستقلال، وهي ترفض الدخول في محادثات بحسن نية حول هذا النزاع وتكفل عدم إمكانية حل النزاع عن طريق محكمة العدل الدولية. وبالتالي، فإن إنهاء الاستعمار في أفريقيا لم يكتمل. وفي وقت تناقش فيه الأمم المتحدة سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، نحث المجتمع الدولي على العمل لإنشاء جهاز يتيح للدول، أيا كان حجمها أو قوتها الاقتصادية، الوسائل القضائية وغيرها من الوسائل السلمية لحل النزاعات. وسيادة القانون على الصعيد الدولي لا يمكن أن تكون معيارية فحسب. ويجب أن يكون هناك أيضا آليات إنفاذ ملائمة، والتي من دونها لا يوجد مغزى لسيادة القانون. ويتطلب التحقيق الكامل للسلامة الإقليمية لموريشيوس أيضا التوصل إلى تسوية تمكننا من أن نؤكد بفعالية سيادتنا على جزيرة ترومبلين. ونحن نتطلع إلى مواصلة الحوار مع فرنسا بروح التعاون المتبادل.

(تكلم بالفرنسية)

إن التحديات التي تواجهها بلداننا حاليا تستدعي تضامنا مثاليا من جانب المجتمع الدولي. ومصالحنا المشتركة يجب أن توجه جميع أعمالنا. ولن نكون قادرين على التغلب على مشاكلنا مع الاستغناء عن بعضنا بعضا. ومن ثم، يجب أن تعي جميع الحكومات والمجتمع المدني والباحثون ورجال الأعمال الترابط بين اقتصاداتنا وأن يعملوا معا من أجل خير جميع الدول. والبلدان غالباً ما تنغلق على الذات في أوقات الأزمات ولا تحرص إلا على ما تعتقد أنها مصالحها الخاصة. بيد أن الحلول الحقيقية جماعية. ومن شأن تحقيق انتعاش عالمي خدمة مصالح جميع الدول.

(تكلم بالإنكليزية)

قبل أن أختتم كلمتي، أود أن أنقل إلى الجمعية تحيات رئيس وزراء جمهورية موريشيوس وشعبها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد إنريكي كاستيو، وزير خارجية جمهورية كوستاريكا.

السيد كاستيو (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): سأبدأ ملاحظاتي بتهنئة السيد فوك يريميتش، رئيس الجمعية العامة،

على انتخابه. وبلدي يعرب عن دعمه له فيما يضطلع بدوره الهام. وسيمثل نجاحه في عمله أيضا نجاحا للأمم المتحدة ومن ثم لجميع شعوب العالم. ونحن نؤيد التزامه بـ ”معالجة أو تسوية المنازعات أو الأوضاع الدولية بالوسائل السلمية“ ونؤيد أيضا خريطة الطريق التي عرضها لممارسة مهامه.

ونرحب بالعمل الممتاز الذي قام به سلفه، السيد ناصر عبد العزيز النصر، ونؤكد بصفة خاصة التزامه بالوساطة. ونكرر دعمنا للضرورات الخمس من جدول الأعمال الذي قدمه الأمين العام بان كي – مون في كانون الثاني/يناير لفترة ولايته الثانية.

قبل مضي عام تقريباً، اجتمعنا في هذه القاعة، وكنا نشعر بالتشجيع نتيجة الامل الذي كان يساورنا. لقد جاء من شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وشاع على ألسنة شريحة واسعة من الاصوات التي اجتمعت حول قيمة عالمية واحدة – الحرية. ولا يزال بالإمكان سماع ذلك الصخب المفعم بالأمل في العمليات الانتقالية المعقدة للديمقراطية، مدفوعا بإرادة الشعب. فتونس ومصر وليبيا هي أفضل الأمثلة على ذلك. إننا نعرب عن إعجابنا بتلك البلدان وشعوبها وباحترامنا لها.

ومع ذلك، إن الأصوات التي تدوّي بشدة في هذه القاعة اليوم هي صرخات يائسة من النساء والأطفال في سوريا. ونحن نعرب عن تضامننا معهم. في الوقت نفسه، نشعر بالأسى إزاء الغضب الذي يعتور اصحاب التعصب والتطرف. وإننا قلقون من عودة الصراعات الإقليمية، والخطب المثيرة للتقاتل الآتية من بعض الدول، وعدم المبالاة من جانب النظم الاستبدادية. نحن نواجه التحديات المستمرة للإرهاب الذي لا هوادة فيه، والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. وفي غضون ذلك، ثمة دلائل مقلقة على الدمار البيئي الملحّ على نحو متزايد. هذه التحديات تجعلنا ندرك العديد من التهديدات التي نواجهها، وتؤكد الاهمية الجوهرية لهذه المنظمة والنظام المتعدد الأطراف ككل.

والتسوية السلمية للمنازعات أمر حتمي لتحقيق التعايش السلمي بين الأفراد والشعوب والبلدان. فهي بالنسبة الى كوستاريكا جزء أيضا من الحياة اليومية، وهدف مركزي لسياستنا الخارجية. إنها قيمة عميقة الجذور في احترامنا للتنوع والتزامنا بالتسامح وسيادة القانون. وبغية منع الصراعات أو تجريدها من عواقبها العنيفة، يجب أن نعزز الدبلوماسية الوقائية والوساطة. ونحن نحصل على أفضل النتائج عندما تولّد هذه العمليات اتفاقات وقرارات ملزمة قانونا في إطار سيادة القانون. لذلك، يوجد ارتباط واضح بين الموضوع الذي اقترحه الرئيس جيريميتش لهذه الدورة والتزام الأمم المتحدة ودولها الأعضاء بسيادة القانون.

وتؤمن كوستاريكا بقوة الوساطة، وهي بالتالي جزء من مجموعة البلدان المكرسة للترويج لها داخل الأمم المتحدة. وفي تموز/يوليه ٢٠١١، وبفضل مبادرة من المجموعة التي حظيت بدعم حماسي لدى العديد من الدول الأخرى، اتخذت الجمعية بتوافق الآراء قرارها الأول الرامي إلى تعزيز دور الوساطة (القرار ٦٦/٢٩١). وقبل بضعة أيام، أعربت الجمعية عن تأييدها لنص المتابعة.

علاوة على ذلك، تفخر كوستاريكا بأنها ترأست إحدى أنجح عمليات الوساطة في تاريخ عالمنا. ففي منتصف الثمانينات، أدّت مختلف الصراعات المسلحة الى تلطيخ بلداننا الشقيقة في أمريكا الوسطى بالدماء. وبدا أن ليس هناك أي طريقة للخروج من الصراعات. ومع ذلك، وبفضل القيادة الصلبة للرئيس الكوستاريكي السابق أوسكار آرياس سانشيز، وقّع رؤساء دول المنطقة في غواتيمالا بتاريخ ٧ آب/أغسطس ١٩٨٧، خطة السلام في أمريكا الوسطى. وأكسبت تلك القيادة ابن بلدنا ورئيسنا جائزة نوبل للسلام.

إن نجاح خطة السلام جاء من الالتزامين اللذين تعهدهما الأطراف الموقّعة: وقف الأعمال العدائية، والتصدي لأسبابها الجذرية. وبفضل هذا النهج الشامل، والرؤية التي تحلّى بها الرؤساء الخمسة لبرزخ أمريكا الوسطى، والدعم الدولي الفعال، أسكتت أمريكا الوسطى مدافعها وحققت السلام. ولقد كان سلاما يقوم على الديمقراطية والالتزام بالتنمية والعدالة.

والمؤسف أن المنطقة تواجه اليوم تحديا آخر بنسب مماثلة. وأشير إلى انقضاض الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة الدولية. إننا نقف على طريق العبور بين مراكز الإنتاج في الجنوب ومركز الاستهلاك الكبير في الشمال. وهذه الحالة جعلتنا ضحايا مشكلة لا نملك سوى الحد الأدنى من السيطرة عليها. والموارد التي لدينا لمواجهة هذه المشكلة أكثر ضآلة. واتفقت بلدان أمريكا الوسطى على الاستراتيجيات الإقليمية للعمل معاً بشأن عمليات الوقاية والمنع والقمع، لكن قدرتنا على العمل محدودة، وهي تمنعنا من الاضطلاع بأي عملية للتنفيذ بسرعة.

وعلى الرغم من كل ذلك، رفضت كوستاريكا الفكرة الخطيرة المتمثلة في شن ”حرب“ بغية التصدى لهذه الآفات. بدلاً من ذلك، نحن نعمل على توسيع نطاق الفرص المتاحة للشباب، وتعزيز التدابير الوقائية، وتحسين قدرات الشرطة، وتوطيد فعالية النظام القضائي ومساعدة المدمنين. وإننا، لحسن الطالع، نشهد إحراز النتائج المتعلقة بالأمن الأهلي. فعلى سبيل المثال، إن معدل جرائم القتل عندنا، وهو أدنى مستوى في أمريكا الوسطى، قد انخفض من ١١,٧ لكل ٠٠٠ ١٠٠ نسمة في أيار/مايو ٢٠١١، إلى ٩ لكل ٠٠٠ ١٠٠ نسمة في أيار/مايو من هذا العام. والجرائم المبلّغ عنها عموماً انخفضت بنسبة ١٢ في المائة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١١. ومع ذلك، فالهجمات التي تشنها العصابات باتت مكثفة جداً، وأصبح منطق سوق المخدرات كارثياً، والاستراتيجيات العالمية للسيطرة عليها غير منظمة وغير كافية الى حد كبير، وصارت التوقعات قاتمة.

لذلك، تعتقد كوستاريكا أنه يجب إقامة صلة أكثر نشاطا بين الأمم المتحدة وتصميم وتنفيذ استراتيجيات إقليمية متوازنة لمواجهة تجارة المخدرات. علاوة على ذلك، يجب اعتبار تجّار المخدرات تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدولي.

إن كوستاريكا بلد صغير وديمقراطي واعزل من السلاح ومدني. والنظام المتعدد الأطراف والقانون الدولي هما وسيلتانا الوحيدتان للدفاع. لهذا السبب، نعترف بالاختصاص الإلزامي لمحكمة العدل الدولية منذ عام ١٩٧٣.

في نهاية عام ٢٠١٠، أطلقنا نداء الى المحكمة بعدما نشرت حكومة نيكاراغوا بطريقة غير مشروعة القوات العسكرية والموظفين المدنيين على جزء من ترابنا الوطني. وفي آذار/مارس من السنة التي تلت، أعلنت المحكمة سلسلة من التدابير المؤقتة، وكان من بينها أن المحكمة أمرت نيكاراغوا بسحب قواتها من المنطقة المتنازع عليها، ومنحت كوستاريكا الحضانة البيئية. ومع ذلك، واصلت حكومة نيكاراغوا الاستهزاء بأمر المحكمة واستمرت في إرسال الافراد إلى تلك المنطقة. وقد فعلت ذلك في تحد سافر للمحكمة، مما يضر بعلاقاتنا الثنائية، وفي انتهاك للفقرة ٣١ من الإعلان المتعلق بسيادة القانون على الصعيدين الدولي والوطني الذي اعتمدته الجمعية قبل أسبوع (القرار ١/٦٧). ونحن لا نريد لهذه القضية أن تشوه العلاقات بيننا، أو الأسوأ من ذلك، أن تشوه العلاقات البشرية العميقة بين بلدينا. ولكن نيكاراغوا لا تزال تقصّر في الوفاء بالتدابير المؤقتة للمحكمة. إننا نأسف لهذا الأمر وندينه ونشجبه مرة أخرى في هذه القاعة.

وعلى الرغم من التزام المجتمع الدولي الواضح بسيادة القانون والوساطة، لم يتمكن من اعتماد أداة رئيسية لتجنب

الصراعات، أو على الأقل، للحد من آثارها المدمرة. وفي نهاية تموز/يوليه ٢٠١٢، فشلنا في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ابرام معاهدة عالمية وقوية وملزمة تتعلق بتجارة الأسلحة. لقد كانت تلك اللحظة لحظة كئيبة للسلام وكرامة الإنسان.

إن كوستاريكا التي كانت إحدى الدول التي اشتركت في تقديم تلك المبادرة، لن تدخر جهدا فيما يخص تعزيز هذا النوع من الأدوات، الذي كان ملايين ضحايا الأسلحة التقليدية ليتمنوه، لو خرجوا من قبورهم.

وينبغي أن تشكل سيادة القانون أيضا أساس الحوكمة العالمية. وإذا كان ينبغي لهذه الحوكمة أن تكون قوية في أحد المجالات، فيتعين أن يكون ذلك المجال مجال البيئة. وتمخض مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، عن تحقيق تقدم مهم في هذا الصدد. لكن لا تزال المهام والالتزامات الكبرى معلقة. وفي الوقت الذي تتزايد فيه حرارة العالم، لا يزال الجفاف والفيضانات تحصد الأرواح وتدمر البنية التحتية، وتؤدي إلى تشريد السكان. والتهديد البيئي على وشك أن يأخذ أبعادا كبيرة. ويتعين علينا التحرك فورا.

لقد اعتمدت كوستاريكا الاستدامة نموذجا للتنمية، منذ عدة سنوات واضطلعت بمسؤولياتها الوطنية في هذا الشأن. لقد زدنا من مساحة الغابات. ونولد ٩٠ في المائة من طاقتنا من مصادر متجددة. ويتكون ما يزيد عن ٢٥ في المائة من إقليمنا، من متنزهات وطنية، وقد اعتمدنا هدف أن نصبح بلدا خاليا من انبعاثات الكربون بحلول عام ٢٠٢١. وستكون هذه المبادرات والعديد من المبادرات الأخرى التي تتخذها البلدان الصغيرة عديمة الفائدة، بدون التزام كبار المتسببين في انبعاثات الكربون، وبدون تعاون دولي فيما يخص أنشطة التخفيف والتكيف في البلدان الأكثر ضعفا.

وتوفر لنا صياغة الأهداف الإنمائية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، فرصة ممتازة للمضي قدما. ونحن نتوقع أن تكون صياغتها متعددة القطاعات وعملية تشاركية تشمل عنصري سيادة القانون و الحكم الرشيد.

ولا تزال البلدان المتوسطة الدخل في حاجة إلى دعم المجتمع الدولي من أجل تعزيز التحسن الذي عرفته تنميتنا الاقتصادية والبشرية. ولا ننسينَّ بأن الإنجازات التي حققناها ترجع جزئيا إلى الاستخدام السليم لآليات التعاون. وسيشكل إلغاؤها لأنها استخدمت تماما، خطأ جسيما. لذلك ستواصل كوستاريكا إلى جانب باقي البلدان المتوسطة الدخل، المشاركة بنشاط فيما يخص تحسين الأسلوب المتبع بشأن عمليات الخروج من قائمة أقل البلدان نموا، في سياق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما ذكرنا، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار، في نماذج هذه العمليات، ليس الدخل فحسب، بل أيضا معايير أخرى تجسد بشكل أفضل، مدى التحديات التي نواجهها، وتعزز استراتيجيات التعاون التي توفر المزيد من الدعم لجهود التنمية لدينا.

كما يتعين أن تتولى الأمم المتحدة دور القيادة الرئيسية، في الحوكمة العالمية، على أساس القانون الدولي. ويمكن لإجراء شرعي متعدد الأطراف فقط، تعزيز وحماية أهم المنافع العالمية العامة. ولا يمكننا إغفال التحديات الخارجية التي تواجهها قيادة هذه المنظمة. ولكن من المهم بشكل أكبر، أن نقر بالحاجة الداخلية إلى إلزام أنفسنا بجعلها أكثر نشاطا و فعالية وكفاءة وشمولية وتمثيلية. وينبغي للدول الأعضاء أن تفهم بأن أفضل طريقة لتعزيز مصالحنا الوطنية من خلال الأمم المتحدة، تتمثل في إصلاحها بغية تحسين أدائها.

إن كوستاريكا تؤيد مفهوم الأمانة العامة العالمية، الذي وضعه الأمين العام، وهي على أهبة الاستعداد لتقديم دعمها البناء لتحويل تلك الفكرة إلى واقع. كما أننا ملتزمون أيضا بالإصلاح الشامل لمجلس الأمن، ونعتقد بأن تحسين أساليب عمله، ينبغي أن يكون عملية مستمرة.

ونؤكد على قيمة المسؤولية عن الحماية كمبدأ مهم وعملي للمجتمع الدولي.

إن التصدي للإفلات من العقاب جزء من الكفاح من أجل الكرامة الإنسانية. لهذا السبب، نؤيد بحماسة المحكمة الجنائية الدولية، التي تعد من أهم إنجازات النظام المتعدد الأطراف، منذ إنشاء الأمم المتحدة.

وتستدعي الاضطرابات التي يشهدها العالم اليوم، اهتمامنا وتملأ قلوبنا بالفزع، لكنها مصحوبة أيضا بالآمال. وليس ثمة مثال أفضل في هذا الصدد من الروح التي تنافس من خلالها مؤخرا رياضيو الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين التي عقدت في لندن، وفق قواعد واضحة ولعب نظيف واحترام متبادل، وإحساس بالإنجاز. ولو أن الصراعات التي يشهدها العالم، حاكت تلك التجربة، لتغير مسار البشرية. ربما ليس في الإمكان القيام بذلك التغيير، ولكن على الأقل ينبغي أن نواصل العمل من أجل تحقيق عالم أكثر عدلاً وسلاما وحرية، واستدامة، واحتراما لكرامة الإنسان وسيادة القانون. إن كوستاريكا تكرر التزامها الراسخ بهذه المهمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد إليوت أوهين، وزير خارجية توغو.

السيد أوهين (توغو) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود تهنئة السيد فوك يريميتش بحرارة، على الثقة التي وضعتها فيه أسرة الأمم المتحدة كافة، من خلال انتخابه لمنصب رئيس الجمعية العامة الرفيع خلال دورتها السابعة والستين. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا، لأكرر دعم توغو للأمين العام كي – مون بشأن مجمل ما يقوم به، بغية تعزيز السلام في العالم. و نقدر الجهود الهائلة التي يبذلها في أفريقيا ومناطق أخرى عديدة من العالم، من أجل إيجاد حل سلمي للصراعات التي تواجهها، من خلال إعطاء الأولوية للحوار والوساطة والتعاون.

واختيار التسوية السلمية للمنازعات كموضوع رئيسي لهذه الدورة، خيار حكيم، وأنا أرحب به. فهو في الواقع يسمح لنا، في العالم المعقد الذي نعيش فيه اليوم، باستعادة القيم والمقاصد الأصلية للأمم المتحدة. وعلى مدى عقود من الزمن، أخذت منظمتنا على عاتقها الاستجابة للتحديات العديدة التي يطرحها عالم يتغير باستمرار. وهي لا تزال حاضرة ونشطة في جميع المجالات التي تتيح فرصاً لتقدم البشرية.

ومع ذلك، وعلى الرغم من الجهود التي نبذلها، والتقدم الذي تم إحرازه، هنا وهناك، في مجالات التكنولوجيا والاقتصاد والمسائل الاجتماعية، نلاحظ، لسوء الحظ، أن القوة لا تزال تستخدم كثيرا جداً في العلاقات الدولية. وفي مناسبات عديدة، تم اختيار اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة قبل استنفاد جميع الوسائل السلمية لتسوية المنازعات.

ولسوء الحظ، فإن القارة الأفريقية، قد دفعت ولا تزال تدفع ثمناً باهظاً جراء الرغبة في ربح الوقت من خلال تقصير عملية تسوية المنازعات قبل الأوان. مع ذلك، فإن التجربة قد أظهرت أنه حتى في الحالات النادرة التي سمح فيها اللجوء إلى القوة لأحد أطراف النزاع، بالانتصار السريع على الطرف الآخر، لم يكن بالإمكان تحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

لذلك، ترحب توغو، بحقيقة أن الدورة السابعة والستين للجمعية العامة تتيح لنا جميعا فرصة لإعادة النظر في القيم الأصلية لميثاق الأمم المتحدة، من أجل التوجيه الأفضل لعملنا فيما يخص التعامل مع التحديات التي تواجه عالمنا المعاصر. وفي الواقع، ربما حان الوقت لوضع الحوار بين الأمم في صلب جدول الأعمال الدولي مرة أخرى. ولكننا اليوم بحاجة إلى أن نذهب أبعد من ذلك، و جعل الحوار داخل الدول عنصرا هاما أيضا في جهودنا لتحقيق السلام. إن الحوار داخل الدول هو في الواقع، نتيجة مباشرة للحوار فيما بين الدول.

وينبغي تشجيعها وتغذيتها لأنها الأساس لصون السلم بين الأمم.

ولأن العالم المعاصر يتميز بالتكافل، فعندما تتحول الخلافات إلى صراعات داخلية بسبب غياب الحوار، قلما لا يترتب عليها تأثير على البلدان المجاورة. والأزمة السورية ومناخ عدم الثقة المتنامي في منطقة الساحل والصحراء خير مثال على ذلك.

ولذلك، أود أن أحث منظمتنا المشتركة ودولها الأعضاء على المثابرة في الجهود المبذولة بالفعل لكي تجعل الحوار داخل الأمم ركناً أساسياً في عملها من أجل منع نشوب النزاع في العالم. وقبل كل شيء آخر، فإن تشجيع الحوار داخل الأمم يعني اتباع نهج بناء يرمي للنهوض بالقيم العالمية مع مراعاة الحقائق الخاصة بكل بلد، إلى جانب الخصائص المحلية والإقليمية. ويتعلق الأمر أيضاً بجعل المواطنين، أياً كان البلد الذي يعيشون فيه، مسؤولين بوسائل مختلفة عن ثقافة السلام، واستماع كل منهم للآخر وتهيئة الروح التوفيقية حتى يكون الحوار قيمة عالمية في مجتمعاتنا الحديثة.

وعليه، فإن الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا – الذي تتشرف توغو بترؤسه والذي يتمتع الآن بمركز المراقب في الجمعية العامة – قرر في اجتماعه في لومي في أيار/مايو ٢٠١٢ إيلاء أولوية أعلى لمسألتي السلام والأمن وتقديمهما على القضايا الاقتصادية البحتة. وقد استرشدنا في هذه الخطوة المستحدثة لمنظمة اقتصادية إقليمية بالرغبة في جعل الحوار أداة ذات أولوية لمنع نشوب النزاعات.

وفي هذا الصدد، فإنني مازلت مقتنعاً بعمق بأن لامركزية منع نشوب النزاع وتسويته من خلال الاستفادة بإسهام المنظمات دون الإقليمية هو أحد أفضل الخيارات لحفظ السلام في العالم. وقرب موقع تلك المنظمات من المناطق الجغرافية للنزاعات ومن جذورها التاريخية والثقافية يعتبر من الأصول الرئيسية التي ينبغي تعظيم الاستفادة منها في منع نشوب النزاعات وتسويتها.

وينبغي ألا تستخدم المسؤوليات المتزايدة للمنظمات دون الإقليمية ذريعة لتبرير نوع من التخلي المستتر عن مسؤوليتنا الجماعية في مجال النهوض بالسلام والأمن في العالم. وكأعضاء في الأمم المتحدة، لا نملك خياراً في ذلك، لأن مجموعة القيم التي توحدنا تدعونا دائماً إلى تعزيز التضامن وحتى التكامل بين الأهداف المحددة للمنظمات دون الإقليمية والسعي إلى العالمية التي هي أساس الأمم المتحدة ذاته.

وفي هذا السياق، ينبغي أن نلاحظ أن البروتوكول الذي أنشأ مجلساً للسلم والأمن في إطار الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٢ كان مبعث أمل كبير آنذاك. وإذ أنشئ على غرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فقد كان القصد من تلك الأداة المؤسسية الجديدة تمكين الاتحاد الأفريقي من التدخل مباشرة في البلدان التي تعاني من أزمات. ويؤسفنا أن التجارب الأخيرة، سواء في ليبيا أو كوت ديفوار، قد بينت أنه في مواجهة مشاعر العداء الذي يتسم به المجتمع الدولي، لم تتمكن تلك الأداة من تحقيق توقعاتنا. وهذه البدايات المتواضعة تؤكد الحاجة الملحة للتعاون الوثيق بين الآليات الإقليمية لحفظ السلام والنظام الذي أنشأته الأمم المتحدة قبل عقود لكفالة الأمن الدولي الجماعي.

ومن هذا المنطلق، أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في دعوة المجتمع الدولي برمته إلى مساعدة كل الجهات المؤسسية الفاعلة التي تعمل بحسن نوايا لمساعدة مالي في عزمها على استعادة سلامة أراضيها في أسرع وقت ممكن، ومساعدة ذلك البلد على إعادة السلام حتى تكلل الفترة الانتقالية بالنجاح.

وواجب التضامن هذا دعوة لنا جميعاً. فالأحداث الأخيرة في شمال القارة الأفريقية كشفت مرة أخرى عن الحقيقة المؤسفة المتمثلة في أن تخفيف حدة التوتر ومنع نشوب

النزاعات الداخلية وتسويتها كثيراً ما تشمل عناصر تتجاوز فرادى الدول.

إن توغو، بفضل تجربتها في العقدين الماضيين وما تخللهما من هزات سياسية كبيرة، والشرف الذي نالته بالعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن، تنضم بعزم إلى ديناميكيات السعي المستمر إلى السلام، مع التركيز على الحوار والتعاون. وفي هذا الصدد، وباسم مواطنيّ ومن هذا المنبر الرفيع، أود أن أحيي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى وجميع الأمم الصديقة والشركاء ذوي النوايا الحسنة، الذين ساعدوا الشعب التوغولي مؤخراً في الانطلاق على طريق الحوار من أجل التغلب على وطأة الماضي. وهذا الخيار الحكيم سمح لنا بالشروع في بناء بلد جديد والتصالح مع نفسه والانفتاح على العالم.

وشعورنا بالامتنان يزداد عمقاً لأننا تمكنا في غضون أعوام قلائل من أن نرى التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي يمكن للشعب التوغولي أن يحققه بالاعتماد على نفسه، بعد أن أصبح يعيش في سلام ووئام مع نفسه ومع جيرانه وبقية العالم. وقد استأنفنا نمونا الاقتصادي ونكثف جهودنا لكفالة حوكمة سياسية واقتصادية أفضل من خلال إصلاحات مؤسسية ودستورية واسعة النطاق. ونعتزم تطبيق تلك الإصلاحات انطلاقاً من احترامنا لجدول الأعمال الجمهوري.

ومن عام إلى آخر، تزداد الحريات العامة رسوخاً في توغو. والتعددية السياسية، المتأصلة في الأعراف التوغولية، وجدت لها حليفاً طبيعياً في الحق المعترف به لجميع المواطنين في التظاهر بحرية تامة في ظل احترام القواعد السارية.

والتحدي الذي تواجهه توغو اليوم يتمثل في تعزيز التعافي الاقتصادي، وبناء أساس متين للديمقراطية وسيادة القانون، والنهوض بعدم جواز تجزئة حقوق الإنسان من أجل دفع البلد صوب تحقيق مكاسب جديدة، خصوصاً في المجال الاجتماعي، حيث تتعدد التوقعات وتزداد إلحاحاً. وبالطبع، فإن التقدم المحرز في السنوات الأخيرة في الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لا يزال هشاً. ولذلك، تبقى الحكومة منتبهة للآراء المختلفة التي يعرب عنها بشأن أفضل السبل لتوطيد ذلك التقدم. وقد اخترنا السعي إلى توافق الآراء محوراً مركزياً لإدارة شؤون البلد.

وفي نفس الوقت، تعمل الحكومة التوغولية على توظيف حالة النشاط التي تسيطر على الطبقة السياسية عشية الانتخابات التشريعية. وبعد أن استؤنف الحوار، يحدوني الأمل في أن يؤدي إلى عضوية أوسع في تلك الطبقة كيما تكون الاستنتاجات التي سيخلص إليها مقبولة للجميع. وأولويتنا المباشرة إجراء انتخابات تشريعية شفافة وسلمية وحرة وناجحة. وفي واقع الأمر، فإن غايتنا هي الارتقاء بتوغو إلى مصاف البلدان التي تمكنت من القضاء على ظاهرة العنف قبل وأثناء وبعد الانتخابات. ومع ذلك، علينا أن نعترف بأن هذا العنف، للأسف، قد جعل من الانتخابات سبباً للوفيات في مناطق مختلفة من العالم.

تلك الآفة تسببت في الكثير من الأضرار في القارة الأفريقية، سواء من حيث الخسائر في الأرواح أو التدمير المادي، حتى أنه بات من الملح أن تبذل كل الجهود الممكنة لمنع عودتها إلى الظهور في توغو أو غيرها. وهذه مسؤولية فردية وجماعية على السواء. ويجب ألا ندخر جهداً في الكفاح الذي انطلق على كل المستويات للحيلولة دون أن تتحول الانتخابات إلى مرادف للعنف والفوضى.

والمجتمع المدني له دور مهم في هذا المجال الحيوي. وعلى الدول أن تساعد المجتمع المدني على تنظيم نفسه بصورة أفضل من أجل القيام بدوره كاملاً وحتى يؤدي دور الراصد الذي يمكن أن يسهم حقاً في تطور المجتمعات البشرية. ولكن في المقابل، يجب أن تتحلى تلك المنظمات بالنزاهة وعدم التحيز. وعليها أن تمتنع عن الانضمام إلى أي من الفصائل المتنافسة أو

أن تقف في صف خصم ضد آخر في المعارك السياسية. يجب ألا يكون المجتمع المدني حصان طروادة للمجموعات السياسية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تشارلز (ترينيداد وتوباغو).

وبسبب قربها من المواطنين، يجب أن تتحرر منظمات المجتمع المدني من الارتباطات السياسية حتى تسهم في التطور السريع للمجتمعات البشرية في المجالات الرئيسية للحياة الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الصدد، أرحب بالقرار المتخذ منذ سنوات عدة بتشجيع نشاط المواطنين باعتماد المنظمات المعروفة بفعاليتها لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. تلك طريقة حكيمة لتشجيع منظمات المواطنين على إدراك مسؤولياتها في مواجهة التحديات الكبرى، والأزمات السياسية والبيئية والتطلعات إلى الديمقراطية والحرية التي، وإن كانت تتخذ أشكالاً جديدة، إلا أنها ينبغي ألا تشكل عائقاً أمام مجتمعاتنا.

إن كفاح الشعوب من أجل مجتمعات أكثر انفتاحاً وديمقراطية ينبغي ألا يتوقف عند حدود الدول القومية. لا بد أن يمتد الكفاح إلى المستوى الدولي، وأن يستمر تطوير قواعد اللعبة لكي تؤخذ التغيرات الرئيسية التي طرأت منذ إنشاء الأمم المتحدة في الاعتبار. ومع ذلك. فمنذ عام ١٩٤٥، فإن القواعد الأساسية التي تحكم عمل مجلس الأمن أصابها الجمود وأقعدها عن الحركة. ومن الواضح أن المحافظة على الحالة الراهنة في سياق تغيير عميق لا يمكن إلا أن توجد اختلالات وظيفية خطيرة. وعدم تمكن المجلس من الاتفاق على مسائل أساسية ذات أهمية كبيرة لهو دليل كامل على ذلك، الأمر الذي يثير بقوة مسألة إصلاح تلك الهيئة، وهي في قلب منظومة الأمم المتحدة برمتها. إن ذلك الملف الذي فتح مرات لا تحصى ليتأجل التطرق إليه بعد ذلك، يستحق اليوم اهتمامنا الكامل والفوري.

وعليه، تود توغو أن تكرر التأكيد رسمياً على دعمها الثابت لمبادرة الاتحاد الأفريقي التي تسعى إلى منح القارة الأفريقية تمثيلاً أكثر إنصافاً في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وذلك باتباع الطرائق التي لم تحدد بعد. وأعتقد جازماً أن على الدول التي تتمتع دائماً بامتياز المقعد الدائم في المجلس أن تتخذ خطوة صغيرة تسمح لبني البشر جميعاً بتحقيق قفزة هائلة إلى الأمام. ويبدو لي أن هذه الخطوة ضرورية لأنه لا غنى عنها لإيجاد ديناميكية جديدة تسمح لنا جماعياً بتوفير استجابات أفضل تنسيقاً وأكثر جرأة وعزماً، ومن ثم تحقيق حوكمة عالمية أكثر نضوجاً وتحرراً، وتتوفر لها قدرة تحليلية أكبر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ونستون دوكران، وزير الخارجية في جمهورية ترينيداد وتوباغو.

السيد دوكران (ترينيداد وتوباغو)(تكلم بالإنكليزية): إن دولة السيدة كملا بيرساد – بيسيسار، عضو البرلمان ورئيسة الوزراء في ترينيداد وتوباغو، التي أتكلم باسمها، تتوجه بخالص التهنئة للسيد فوك يريميتش على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. وطلبت صاحبة المقام رئيسة الوزراء مني أيضاً أن أنقل إلى الأمين العام، السيد بان كي – مون، تقدير ترينيداد وتوباغو لجهوده الحثيثة في العمل من أجل السلم والأمن في عالمنا اليوم.

يشرفني أن أتكلم في هذه القاعة في وقت يواجه فيه العالم حالة من الاضطراب وعدم اليقين. فالعالم اليوم يختلف تماماً عما كان عليه قبل سنة واحدة. وإعادة توزيع الثروة وطبيعة السلطة العالمية ذاتها آخذة في التغير. وبدأت تظهر ديناميكيات جديدة بينما نشهد الاقتصادات المتنامية في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا. والنمط العالمي لتوزيع الموارد يتغير الآن بفضل اكتشافات جديدة وتغيرات في العمليات التكنولوجية وفي المعلومات. كما تغيرت الخريطة العالمية للتدفقات المالية، مما

يدفعنا إلى التدقيق أكثر في القوى الاقتصادية التي تحيط بنا والتهديد الذي تشكله إزاء الاستدامة المالية.

وفي هذا السياق، تؤيد ترينيداد وتوباغو بيان الرئيس في افتتاح الدورة السابعة والستين للجمعية في ٢٥ أيلول/سبتمبر، حيث قال:

”هناك عدد متزايد من الدول المصممة على تعزيز مشاركتها الخارجية والطامحة إلى تأدية أدوار أكبر في منطقة كل منها وما بعدها. ونتيجة لذلك، فإن السلطة والنفوذ على الساحة الدولية أخذا يصبحان أكثر انتشاراً.“ (A/67/PV.6، الصفحة ٦).

وعندما صعدت ترينيداد وتوباغو إلى هذه المنصة لأول مرة قبل نحو ٥٠ سنة، لاحظ ممثلنا الدائم، السير إيليس كلارك، وهو باحث قانوني مرموق، ”إننا ندرك المسؤولية التي اضطلعنا بها مع عضويتنا في هذه المنظمة. وتلك مسؤولية لا يمكن لنا أن نتملص منها أو أن نوكلها لغيرنا.“ (A/PV.1122، الفقرة ١٢٦). واليوم، أكرر التأكيد على تلك المسؤولية. وفي عقود المشاركة هذه، نسترشد دائماً بالركائز الرئيسية الثلاث التي أنشئت على أساسها الأمم المتحدة: السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية.

وفي جوهر التزامنا سيادة القانون داخل حدودنا وخارجها على السواء، فهي أساس الموضوع المحدد لمناقشة هذا العام: ”معالجة أو تسوية المنازعات أو الحالات الدولية بالوسائل السلمية“، الذي يؤكد مرة أخرى أحد المبادئ الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

وكثيراً ما نشهد حدة العواقب عندما تتصرف الدول بشكل أحادي لحل النزاعات عن طريق الاستخدام غير المشروع للقوة. وترينيداد وتوباغو تدعو الدول القومية كافة للتصديق على تعديلات نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والمتعلقة بجريمة العدوان. ونحن نتوقع التصديق على تلك التعديلات في الجمعية القادمة للدول الأطراف. وإنفاذ تلك التعديلات سيسد ثغرة هامة، حيث سيجعل من الممكن تقديم المسؤولين جنائياً عن ارتكاب جريمة العدوان إلى العدالة.

وفي ضوء التطورات المقلقة الأخيرة، تضطر ترينيداد وتوباغو إلى التأكيد مرة أخرى على أحكام اتفاقية فيينا لعام ١٩٦١ بشأن العلاقات الدبلوماسية. وتلزم الاتفاقية الدول بحماية مباني البعثات الدبلوماسية وضمان سلامة الموظفين الدبلوماسيين. ويجب التمسك بتلك المبادئ المقدسة حتى في أوقات الصراع والعنف المسلحين.

والأمم المتحدة هي الأداة الرئيسية لتيسير تسوية المنازعات أو الحالات بين الدول بالوسائل السلمية. ويتوفر الهيكل اللازم لتحقيق ذلك الهدف، غير أن من الضروري تعزيزه. ويقتضي تحقيق ذلك الهدف النبيل التزاما سياسيا من جميع الدول الأعضاء، كبيرة كانت أم صغيرة، متقدمة النمو كانت أم نامية.

ويجب على الدول الأعضاء التحرك بسرعة لإعادة هيكلة مجلس الأمن. وبالنسبة لترينيداد وتوباغو، فإن الحالة الراهنة غير مقبولة. ويجب إصلاح المجلس ليجسد الحقائق الجغرافية السياسية للقرن الحادي والعشرين. ولا يمكن تأكيد شرعية تلك الهيئة تارة أخرى إلا تجسدت الديناميات الجديدة للقوة العالمية في تكوين تلك الهيئة وطرائق عملها.

وبالنسبة لترينداد وتوباغو فإن أكثر ما يثير القلق لديها هو عدم قدرة مجلس الأمن على التصدي بشكل فعال للحالة في سوريا. ونهيب بالمجلس أن يقدم الدعم الكامل لعمل السيد الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لسوريا. ويجب على المجلس التمسك بولايته المقدسة الموكلة إليه بموجب الميثاق، فضلا عن ضمان

مساءلة جميع الأطراف في ذلك الصراع عن أعمالها التي تسببت في معاناة إنسانية هائلة، ولا تزال تهدد السلم والأمن الدوليين.

وندعو في الوقت نفسه أيضا، إلى قيادة قائمة على المبادىء بصورة أكبر ن من قبل الأعضاء الدائمين في المجلس بهدف إنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وعلى الرغم من اعتماد العديد من القرارات من قبل الجمعية العامة والمجلس، والعديد من مبادرات السلام، بما في ذلك جامعة الدول العربية، فنحن لا نزال نشهد – على أساس يومي تقريبا – عنفا وحشيا وخسارة فادحة في الأرواح ينجم عنهما المزيد من تصاعد التوترات. وفي غضون ذلك، لا يزال حل الصراع بعيد المنال. بل أصبح الصراع عاملا محفزا لانعدام الأمن وعدم الاستقرار على الصعيد الإقليمي. وعليه، فإن إيجاد صيغة للتوصل إلى سلام دائم أصبح أكثر إلحاحا. ويجب على الأمم المتحدة توفير جميع الموارد المتاحة للتوسط في اتفاق يقوم على أساس حل الدولتين من أجل الشروع في حل الحالة الإسرائيلية الفلسطينية، بما يتفق تماما مع القرارات التي تؤكد مرارا على الحدود القائمة قبل عام ١٩٦٧.

وسأتناول الآن المسائل الأخرى المتعلقة بجدول أعمال التنمية العالمية.

يشكّل إكمال إعادة إدماج كوبا في النظام الدولي بوصفها شريكا كاملا وعلى قدم المساواة، مسألة هامة بالنسبة لمنطقة البحر الكاريبي. وقد اكتسب ذلك الهدف من أهداف سياساتنا محتوى عمليا على مر السنين عبر إجراء حوار على نطاق واسع، فضلا عن إبرام اتفاقات التعاون في مجموعة متنوعة من قطاعات التنمية التي تهم منطقة البحر الكاريبي، باعتبار أن ذلك جزءمن مبادرة التقارب في منطقة البحر الكاريبي. وفي رأي ترينيداد وتوباغو أن الالتزام المتعلق بتنفيذ تلك المبادرة يرغمنا على اعتبار الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا نشازا تاريخيا. ولذلك، فإننا ندعو مرة أخرى إلى إنهاء ذلك الحصار.

لقد بتنا الآن على بعد ثلاث سنوات فحسب عن الموعد الذي حدده زعماء العالم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وإذ تفضّل ترينيداد وتوباغو مراعاة توزيع جغرافي أكثر إنصافا في تكوين فريق الأمين العام بشأن تسريع الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على النحو المحدد لها، فإننا نرحب، مع ذلك بإنشاء الفريق. وندعو أيضا إلى إجراء تغييرات جديدة وجريئة، علاوةً على إحداث تحوّل في نموذج التفكير فيما يتعلق بوضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ .

ويجب علينا الحفاظ على البيئة لمصلحة الأجيال المقبلة، وأن نتحرك بشكل حازم – في ذلك الصدد – من أجل التنفيذ الكامل لالتزاماتنا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها. ومن شأن ذلك أن يكفل استمرار بقاء من هم أكثر تضررا من تغير المناخ وتبايناته، بالإضافة إلى ارتفاع منسوب مياه البحر. و كل لحظة من التأخير ستجعلنا أكثر قربا إلى الفناء.

إن صحة ورفاه شعبنا أمر أساسي لتنمية بلدنا. ويشكل انتشار الأمراض غير المعدية على وجه الخصوص تهديدا خطيرا للتنمية في منطقة البحر الكاريبي. وتأسف ترينيداد وتوباغو لعدم اتخاذ إجراءات فيما يتعلق بالإعلان السياسي المتعلق بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها الذي اعتمد قبل عام (القرار ٢/٦٦، المرفق). ولا يمكننا المخاطرة بمزيد من التقاعس بشأن هذه المسألة. وما دامت الآثار السلبية كبيرة، فإننا نحث على إيلاء هذه المسألة أولوية قصوى في خطة التنمية الدولية.

ويستمر تقويض استقرار العديد من المناطق، جراء الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية التي تغذي الصراعات والعنف المسلحين. وتتشجع ترينيداد وتوباغو بدعم العديد من البلدان

فيما يتعلق بإبرام معاهدة قوية وملزمة قانونا لتجارة الأسلحة. ومع ذلك، فإننا نأسف بشدة لفشل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة، على الرغم من تأييد الأغلبية الساحقة لتلك المعاهدة. ويعكس ذلك رفض بعض الدول الاتفاق على صك من شأنه أن يمنع تحويل الأسلحة إلى السوق غير المشروعة. وتشكل الأسلحة غير المشروعة، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بأيدي الإرهابيين وتجار المخدرات وزعماء العصابات وغيرهم من الجهات المتورطة في الجرائم المنظمة عبر الوطنية إهانة للجهود المبذولة لحل المنازعات بالوسائل السلمية. وفي منطقة البحر الكاريبي – بل يمكنني القول في أماكن أخرى أيضا – فإن ارتفاع نسبة الجرائم ذات الصلة بالأسلحة أصبح أمرا لا يمكن التسامح معه. ونؤيد شركاءنا في الجماعة الكاريبية وغيرهم في الدعوة إلى استئناف المفاوضات بشأن معاهدة تجارة الأسلحة بحلول الربع الأول من عام ٢٠١٣.

وندرك أيضا أهمية دور المرأة بوصفها عاملا للتغيير – وليست مجرد ضحية – في جميع المبادرات المتعلقة بحل المنازعات والصراعات. وكان لترينيداد وتوباغو شرف استضافة مناقشة رفيعة المستوى مع ممثلي الدول الأعضاء الأخرى، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، ومجتمع المنظمات غير الحكومية، عقدت على هامش الجمعية العامة في الأسبوع الماضي بشأن موضوع المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. واختتمت تلك المناقشة بالتوقيع على بيان مشترك من قبل ممثلي الحكومات بشأن تعزيز تمثيل المرأة بصورة عادلة في جميع عمليات صنع القرار المتعلقة بتلك المسألة. وتطلب ترينيداد وتوباغو إلى جميع الدول الأعضاء دعم مشروع القرار هذا لدى عرضه على الجمعية العامة في وقت لاحق من الجلسة.

تعمل غالبية الدول على تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. ونغتنم هذه الفرصة لنحيي الاتفاق الخاص الذي وقّعته حكومتا بليز وغواتيمالا على عرض نزاعهما الحدودي الذي طال أجله على محكمة العدل الدولية للفصل فيه.

وقد نجحنا نحن في ترينيداد وتوباغو في ترسيم حدودنا البحرية عبر المفاوضات الثنائية والتحكيم، تمشيا مع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢. ولم يعزز ذلك السلوك علاقات حسن الجوار بين دول المنطقة فحسب، بل ساعد أيضا على توفير بيئة مواتية لاستكشاف الموارد البحرية الحية وغير الحية الهامة جدا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعبنا واستغلالها كما ينبغي.

وتواجه الدول الصغيرة – في هذا العالم المتعدد الأقطاب على نحو متزايد، ويكتسي فيه الترابط أهمية بالغة – تحديات متزايدة فيما يتعلق بإيجاد مكان لها في النظام العالمي الجديد. ولم تكف ترينيداد وتوباغو عن الدعوة في جميع المحافل إلى ضرورة الحوار البناء بين الدول الصغيرة ومجموعة العشرين والبرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، فضلا عن المؤسسات المالية الدولية.

وتسلّم ترينيداد وتوباغو بالدعوة إلى الدبلوماسية الجديدة. وعليه، نؤيد دعوة السيدة بورتيا سمبسون ميلر، رئيسة وزراء جامايكا، لوكالات الإقراض الدولية الرئيسية بشأن الاعتراف بالظروف الخاصة للبلدان المتوسطة الدخل، وعدم وضعها على هامش جدول أعمال التنمية.

ويجب علينا إحراز تقدم في جدول أعمال الإدارة الاقتصادية العالمية. ولهذه الغاية، يجب عدم استبعاد الأمم الصغيرة والمتوسطة الدخل من مجال التعاون الإنمائي، وتجنب التمويل على أساس نصيب الفرد من الدخل وحده.

وإذ نتطلع إلى الـ ٥٠ سنة المقبلة من نيل بلدنا العضوية في الأمم المتحدة، فإن لدى ترينيداد وتوباغو تفاؤلا متجدداً. ولا نزال نشهد – على الرغم من العقبات التي واجهتنا في الماضي – حيوية جديدة في الأمم المتحدة اليوم، ونكرر دعوتنا إلى إجراء حوار من نوع جديد واتباع نهج دبلوماسي جديد أيضا. وها هو المجتمع الدولي يرحب بتعددية الأطراف مرة أخرى مع مزيد من التوقعات. و التطوير المستمر للقواعد والمعايير الجديدة في مجال حقوق الإنسان والتجارة والتنمية وحماية البيئة والسلام والأمن يذكي الأمل في إمكانية تجنب المآسي الإنسانية التي روّعت القرن العشرين. ويجب على القيادة الجديدة التي تتسم برؤية عالمية، إشراك جميع أصحاب المصلحة في عملية إيجاد حلول أكثر دواما في ظل بيئة عالمية متقلبة. ويجب على هذه القيادة الدولية الجديدة التوصل إلى مزيج أمثل من السياسة والسلطة والاقتصاد بهدف بلوغ مستوى الأداء اللازم لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وصولا إلى التنمية في نهاية المطاف، على نحو يجعلها تعود بالنفع على المواطنين في جميع الأمم.

وتعمل ترينيداد وتوباغو على إشراك الشركاء على الصعيدين الإقليمي والعالمي، فضلا عن الشركاء في نصف الكرة الغربي، فيما يتعلق بمساعدة الأمم المتحدة على جعل العالم مكانا أفضل وأكثر أمنا للبشرية جمعاء. غير أني أود أن أختتم كلمتي بتذكيرنا جميعا بأنه ليس لدينا متسع من الوقت للانتظار. فأنظار العالم كله تتجه إلينا. ويجب أن تمكّن الأعمال التي نضطلع بها أجيال الغد من العيش في مستقبل أفضل وأكثر أمنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد إسماعيل أبراو غسبار مارتنس، رئيس وفد أنغولا.

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية، وقدم الوفد الترجمة الشفوية إلى الإنكليزية): أغتنم هذه الفرصة باسم حكومة جمهورية أنغولا لأهنئ السيد فوك يرميتش على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، وأؤكد له دعم بلدي له في الوفاء بمهمته. ونرى أن هذه الدورة ستؤكد في ظل قيادته على أهمية ودور الجمعية العامة في إيجاد حلول للمسائل الساخنة التي تؤثر على البشرية. وبذلك تساعد على جعل العالم أكثر أمنا وعدلا. وأود ايضا أن أعرب عن امتناننا لسلفه، السيد ناصر عبد العزيز النصر، للأسلوب المثالي والحكيم الذي أدار به أعمال الجمعية في دورتها السابقة. وأحيي أيضا الأمين العام بان كي – مون على استثماره بطريقة دينامية في إطار عمل منظمتنا. وأود – في ذلك الصدد – أن أشكره على زيارته لبلدي في شباط/فبراير من هذا العام أثناء الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لإحلال السلام في أنغولا. وقد أتيحت له الفرصة أثناء تلك الزيارة ليشهد بنفسه التقدم المحرز في مجال إعمار البلد وتعزيز المؤسسات الديمقراطية فيه .

تعقد هذه الدورة للجمعية العامة في وقت نشهد فيه تحولات دولية عميقة على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي تعيد التأكيد على أهمية الموضوع الرئيسي لمناقشتنا: صون السلام والأمن الدوليين، والقضاء على الفقر، وتعزيز التنمية، وحماية البيئة، وضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة، وكفالة سيادة القانون في العلاقات الدولية، وتعزيز حماية حقوق الإنسان وكفالتها. ولا ريب أن هذه المسائل تشكّل أهم التحديات التي تواجهنا اليوم.

وبالإضافة إلى ما ذكر آنفا، هناك تحديات أخرى تتطلب إيلاءها أولوية من قبل منظمتنا، بما في ذلك نزع السلاح، ومكافحة الجريمة المنظمة، وتنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، واستمرار الصراعات المسلحة وأثرها على حياة الناس. وتكرر أنغولا – نظرا لأنها شهدت تجربة حرب مؤلمة لا تزال لها آثار سلبية بالغة على حياة شعبنا – أن الحوار

والتفاوض هما السبيل إلى التوصل إلى حل سلمي للصراع. وتواصل أنغولا الوفاء بالتزاماتها والاضطلاع بمسؤولياتها على الصعيد الدولي، وخاصةً فيما يتعلق بأفريقيا بأسرها، وكذلك في سياق المجموعات الإقليمية الاقتصادية والسياسية التي تنتمي إليها، بما في ذلك الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

ولا تزال الأزمة الاقتصادية والمالية الدولية التي تؤثر على جميع البلدان في العالم تتطلب حلولا، بما في ذلك إصلاح النظام التجاري الاقتصادي والمالي الدولي بما يخدم مصالح جميع البلدان من منظور عالمي. وتكرر حكومة بلدي، في ذلك الصدد، دعمها للمبادرات التي تهدف إلى تحرير التجارة الدولية وفقا لجولة الدوحة.

إصلاح المؤسسات المنظِّمة للنظام الاقتصادي والمالي الدولي أمر له أهميته الحاسمة لضمان قدر أكبر من المرونة والشفافية في تخصيص رأس المال للبلدان الأقل نموا – وهي فئة تشمل غالبية الدول الأفريقية.

من الضروري أيضا أن تتخذ التدابير المناسبة من أجل تعزيز دعم العمل الدولي في مجال التنمية المستدامة وزيادة المساهمات المالية المقدمة إلى الأمم المتحدة لتمكين منظمتنا من الاضطلاع بولايتها بكفاءة. يجب أن تفعل ذلك بأن تجدد التزاماتها تجاه قضايا التنمية المستدامة الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، الذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢. لقد قدم مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إطارا متينا لوضع سياسات وطنية ودولية تضمن الرعاية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لشعوبنا.

نلاحظ أنه على الرغم من التقدم المحرز، فإن هناك حاجة مستمرة لأنْ يترجم المجتمع الدولي الالتزامات إلى عمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة. تعتقد أفريقيا بشكل عام، وبلدي على وجه الخصوص، أن هناك حاجة إلى أن يبذل المجتمع الدولي جهوداً مكثفة لمعالجة الظواهر التي تهدد بتحويل التقدم المحرز إلى تقهقر فيما يتعلق بالتنمية. الجفاف والتصحر، وتغير المناخ، والكوارث الطبيعية، وفقدان التنوع البيولوجي والتحضر المتسارع ليست إلا بعضاً من العوامل التي تؤثر سلبا على جهود التنمية في جميع أنحاء العالم.

يضطلع مجلس الأمن بدور رئيسي في منع الصراعات وحلها، وفي جهود حفظ السلام، وفقا للصلاحيات الممنوحة له بموجب ميثاق الأمم المتحدة. الموضوع الرئيسي في قلب مناقشتنا يدعو إلى إصلاح مجلس الأمن، وكذلك ضمان التمثيل العادل لجميع المناطق وتوسيع عضويته الدائمة من أجل تكييفه مع الواقع المعاصر.

أود أن أشير إلى مجموعة من الصراعات ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة لبلدي. في منطقة البحيرات الكبرى، ما انفك الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية يثير قلق المجتمع الدولي. يؤكد بلدي من جديد دعمه لقرارات القمة الاستثنائية الثالثة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى الذي عقد في كمبالا، وكذلك الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

ترحب أنغولا بتطبيع النظام القانوني والدستوري في الصومال نتيجة لإتمام عملية الانتقال، بما في ذلك تنصيب حسن شيخ محمود رئيساً. بالنظر إلى أن الوضع لا يزال غير مستقر، تحث أنغولا المجتمع الدولي على مواصلة دعم عملية تحقيق الاستقرار في ذلك البلد.

شهد الوضع في السودان تطورات إيجابية. ترحب أنغولا بالاتفاقات الأخيرة بين جمهوريتي جنوب السودان والسودان الشقيقتين بهدف تسوية منازعاتهما. وتحث أنغولا أصحاب المصلحة على التحاور وإظهار الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ الالتزامات المتخذة.

فيما يتعلق بمالي، تأسف أنغولا لتدهور الوضع الإنساني الناجم عن الأزمة السائدة في ذلك البلد. وتدعو أنغولا المجتمع الدولي إلى إظهار تصميمه على الحفاظ على وحدة مالي وسيادتها وسلامة وأراضيها.

في دولة غينيا – بيساو الشقيقة، ندعو إلى حل شامل ودائم وإلى التطبيع الدائم للنظام الدستوري، وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن، والاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وكذلك رغبات جميع الجهات الفاعلة الداخلية، من أجل تحقيق الاستقرار وإحلال السلام في البلد.

ما زال القلق يساورنا إزاء عدم إحراز تقدم في حل قضية الصحراء الغربية. ندعو الأطراف المعنية إلى مواصلة المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة بحيث يتسنى لشعب الصحراء الغربية أن يمارس حقه في تقرير المصير.

الحالة السائدة في الشرق الأوسط بصفة عامة، والأراضي الفلسطينية على وجه الخصوص، تشكل واحدة من أخطر المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي. تؤيد أنغولا إنشاء دولة فلسطينية مستقلة تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا، وذلك تماشيا مع موقف المجتمع الدولي.

يشكل الصراع في سوريا تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، ومن شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الوضع الإنساني على نحو خطير في المنطقة. تحث أنغولا المجتمع الدولي على دعم جهود السيد الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لسوريا، للتوصل إلى حل تفاوضي للصراع.

الحصار المفروض على كوبا ينتهك القانون الدولي وقد ظل على مدى عقود يشكل عائقا رئيسيا أمام التنمية في ذلك البلد وتحسين حياة مواطنيه. تكرر أنغولا موقفها المبدئي الذي يؤكد على ضرورة إنهاء الحصار وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

لن تبرح السياسة الخارجية لأنغولا تقوم على أساس الاحترام المتبادل، والمنفعة المتبادلة، وحسن الجوار وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي. ولن تنفك أنغولا تمتثل لجميع الالتزامات الدولية والصكوك الدولية التي هي طرف فيها.

بعد عشر سنوات من تحقيق السلام، سجلت أنغولا تقدما كبيرا في تعزيز عملية الديمقراطية فيها. فقد أجريت الانتخابات العامة في ٣١ آب/أغسطس في جو مدني وسلمي، مما يدل على نضج الشعب الأنغولي. وعبّرت النتائج عن الإرادة السيادية للشعب الأنغولي، على النحو الذي تحقق منه المراقبون الدوليون الذين تابعوا الانتخابات عن كثب.

تحتفل أنغولا حاليا احتفالا يغمره الفرح بتدشين أجهزة سيادة الدولة فيها، بما في ذلك تنصيب رئيس الجمهورية وافتتاح الجمعية الوطنية، فضلا عن تولي أعضاء الحكومة مهام مناصبهم. وهي تشهد عملية ديناميكية لإعادة الإعمار والتنمية تميزت بتوطيد استقرار الاقتصاد الكلي، مما كان له آثاره الإيجابية على استقرار العملة الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، فإن إعادة تأهيل وتحديث البنية التحتية الإنتاجية والاجتماعية الرئيسية، وبالتحديد إعادة بناء الطرق والسكك الحديدية وشبكات الإمداد والتوزيع الكهربائيين، وشبكات الإمداد بالمياه، الصرف الصحي، والاتصالات السلكية واللاسلكية، تسهم في التحسين التدريجي لظروف معيشة الأنغوليين.

لقد مكن الاستقرار السياسي وتعزيز القدرات المؤسسية الاقتصادَ الأنغولي من أن ينمو بمعدل بلغ في المتوسط ٩,٢ في المائة على مدى السنوات الخمس الماضية، في حين نما القطاع غير النفطي بمعدل بلغ ١٢ في المائة. وتُعزى معدلات النمو تلك إلى تدابير فعالة اتخذتها الحكومة تهدف إلى تحقيق

الاستقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلي المتعلقة بالجوانب المالية والنقدية والعملة، مما يؤدي إلى تيسير إنعاش الاقتصاد.

تشكل مكافحة الجوع والكفاح من أجل الحد من الفقر والقضاء عليه تحديين من بين أكبر التحديات التي تواجهها دولة أنغولا، بسبب أثارهما على حياة الناس. والواقع أن حلهما أمر حاسم إذا كنا نريد بناء مجتمع أكثر رفاهية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وعلى الرغم مما حققته أنغولا من نجاحات خلال العقد الماضي، فإننا لم نتمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على نحو ما كنا نتوخاه. غير أن لجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعنية بالسياسات الإنمائية وبفضل المؤشرات الإنمائية لدينا المتعلقة بالاقتصاد الكلي، اعتبرت أنغولا مؤهلة للرفع من قائمة أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠١٥.

وبالنيابة عن الحكومة الأنغولية، نود أن نعرب عن امتناننا للمانحين على ما وضعوه فينا من ثقة ، وللشركاء الدوليين على ما قدموه إلينا من مساعدة، عززت ما قمنا به من استثمار باستخدام مواردنا الوطنية، مما مكننا من تحقيق مستوى النمو الاقتصادي الذي شهده البلد. ونحن على وعي بأنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لكفالة ترجمة معدلات النمو المرتفعة التي حققها البلد في الماضي القريب إلى زيادة فعالة ومنهجية وتدريجية في مستويات معيشة أبناء الشعب الأنغولي، من خلال تحسين توزيع الدخل القومي وتعزيز معدلات العمالة، لا سيما لدى الشباب، وتعزيز الاستثمار وتحسينه في مجال الرفاه الاجتماعي.

وفي الختام، لا يسعني سوى أن أعرب مجددا عن التزام أنغولا بالمقاصد والمبادىء المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، مؤكدا أننا سنواصل مشاركتنا في السعي إلى إيجاد حلول للتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي.

رُفعت الجلسة الساعة ١٤/٤٥.